

◀ الحماية من المخاطر البيولوجية في بيئة العمل

مؤتمر العمل الدولي
الدورة ١١٢، ٢٠٢٤

التقرير الرابع (٢)

◀ الحماية من المخاطر البيولوجية في بيئة العمل

البند الرابع من جدول الأعمال



هذا العمل مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف ٤.٠ دولي. للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يرجى زيارة الموقع التالي <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>. ويمكن للمستخدم إعادة استعمال أو مشاركة (نسخ وإعادة توزيع) وتكييف (إعادة مزج وتحويل والاستناد إلى العمل الأصلي) كما هو مفصل في الترخيص. ويجب على المستخدم أن يذكر منظمة العمل الدولية بوضوح باعتبارها مالكة العمل الأصلي وأن يشير إلى ما إذا تم إجراء تغييرات عليه. لا يُسمح باستخدام رمز واسم وشعار منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالترجمات أو التعديلات أو غيرها من الأعمال المشتقة.

الإسناد - يجب على المستخدم الإشارة إلى ما إذا كان قد تم إجراء تغييرات ويجب أن يستشهد بالعمل على النحو التالي: الحماية من المخاطر البيولوجية في بيئة العمل، جنيف: مكتب العمل الدولي، ٢٠٢٤. © منظمة العمل الدولية.

الترجمات - في حالة ترجمة هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: هذه ترجمة لحقوق الطبع والنشر الخاصة بمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذه الترجمة أو مراجعتها أو المصادقة عليها من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتبارها ترجمة رسمية لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواها ودقتها. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) الترجمة فقط.

التعديلات - في حالة تعديل هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: هذا تعديل لعمل محمي بحقوق الطبع والنشر لمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذا التعديل أو مراجعته أو المصادقة عليه من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتباره تعديلاً رسمياً لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواه ودقته. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) التعديل فقط.

مواد صادرة عن طرف ثالث - لا ينطبق ترخيص المشاع الإبداعي هذا على المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر غير التابعة لمنظمة العمل الدولية والواردة في هذا المنشور. إذا كانت المادة مسندة إلى طرف ثالث، فإنّ مستخدم هذه المواد هو المسؤول الوحيد عن الحصول على الأذونات اللازمة من صاحب الحقوق وسيكون وحده المسؤول عن أي انتهاك مزعوم.

أي نزاع ينشأ بموجب هذا الترخيص ولا يمكن تسويته ودياً يخال إلى التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). ويلتزم الطرفان بأي حكم يصدر نتيجة لهذا التحكيم باعتباره الحكم النهائي لمثل هذا النزاع.

يجب توجيه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والترخيص إلى وحدة مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والترخيص) على البريد الإلكتروني: rights@ilo.org. ويمكن العثور على معلومات حول منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية على الرابط التالي: www.ilo.org/pubins

ISBN 978-92-2-039720-6 (print)
ISBN 978-92-2-039721-3 (web PDF)
ISSN 0252-7022

كما يتوفر باللغات التالية:

الإنكليزية: ISBN 978-92-2-039719-0 (print), ISBN 978-92-2-039718-3 (web PDF)
الفرنسية: ISBN 978-92-2-039728-2 (print), ISBN 978-92-2-039729-9 (web PDF)
الاسبانية: ISBN 978-92-2-039730-5 (print), ISBN 978-92-2-039731-2 (web PDF)
الألمانية: ISBN 978-92-2-039724-4 (print), ISBN 978-92-2-039725-1 (web PDF)
الروسية: ISBN 978-92-2-039726-8 (print), ISBN 978-92-2-039727-5 (web PDF)
الصينية: ISBN 978-92-2-039722-0 (print), ISBN 978-92-2-039723-7 (web PDF)

إنّ التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية وقواعد بياناتها، التي تتفق مع ممارسات الأمم المتحدة، ولا عرض البيانات الوارد فيها، لا تنطوي على أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها. الآراء وجهات النظر المعرب عنها في هذا المنشور هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا تمثل بالضرورة آراء منظمة العمل الدولية أو وجهات نظرها أو السياسات التي تتبعها.

الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أنّ إغفال ذكر شركات أو منتجات أو عمليات تجارية معينة ليس علامة على عدم إقرارها.

المحتويات

الصفحة

٥	المختصرات
١١	المقدمة
١٢	الردود المتلقاة والتعليقات
١٣	ملاحظات عامة
١٥	الردود والتعليقات على الاستبيان
٨٩	الاستنتاجات المقترحة
٩٧	الملحق

المختصرات

المنظمة الدولية لأصحاب العمل	IOE	المنظمات الدولية
الاتحاد الدولي لنقابات العمال	ITUC	
الاتحاد الدولي لرابطات عمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم وتوريد الأطعمة والتبغ والفروع المثيلة	IUF	
الهيئة الدولية للخدمات العامة	PSI	
نقابات العمال المستقلة والمتحدة في ألبانيا	BSPSH	ألبانيا
الاتحاد العام للعمل في الأرجنتين	CGT (A)	الأرجنتين
الاتحاد المستقل للعمال في الأرجنتين	CTA-A	
اتحاد العمال في الأرجنتين (الاتحاد العمالي)	CTA-T	
اتحاد الصناعة في الأرجنتين	UIA	
اتحاد عمال القطاع العام في أوروبا	TOPA	أوروبا
المجلس الأسترالي لنقابات العمال	ACTU	أستراليا
اتحاد التمريض والقبالة الأسترالي - نيوزساوث ويلز	ANMF-NSW	
الغرفة الاتحادية للعمل	BAK	النمسا
غرفة الزراعة في النمسا	LWK	
مؤتمر غرف عمال الزراعة في النمسا	ÖLAKT	
نقابة عمال النقل وصناعة الخدمات	VIDA	
الغرفة الاقتصادية الفيدرالية في النمسا	WKÖ	
الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين	GFBTU	البحرين
اتحاد نقابات العمال المسيحيين	CSC-AVC	بلجيكا
الاتحاد الوطني لتجارة السلع والخدمات والسياحة	CNC	البرازيل
الاتحاد الوطني للصناعة	CNI	
الاتحاد الوطني للرعاية الصحية	CNS	
الاتحاد الوطني للنقل	CNT	
الاتحاد العام للعمال	UGT (B)	
الاتحاد الوطني لعمال الرأس الأخضر - اتحاد نقابات العمال	UNTC-CS	كابو فيردي
الاتحاد المهني للصحة في كيبك	FIQ	كندا
العمال المتحدون في مجال الغذاء والتجارة	UFCW	
الرابطة الوطنية لموظفي الخدمة العامة	ANEF	شيلي

الاتحاد الوطني لمتخصصي الخدمات الصحية الجامعيين	FENPRUSS	
الرابطة الكولومبية للمنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر	ACOPI	كولومبيا
الرابطة الوطنية لأصحاب العمل في كولومبيا	ANDI	
الاتحاد العام للعمل	CGT (C)	
اتحاد العمال في كولومبيا	CTC	
الاتحاد الموحد للعمال في كولومبيا	CUT	
رابطة نقابة عمال بلدية كالي	USE	
اتحاد الغرف ورابطات المنشآت الخاصة في كوستاريكا	UCCAEP	كوستاريكا
رابطة نقابات العمال المستقلة	ASO	الجمهورية التشيكية
الاتحاد التشيكي والمورافي لنقابات العمال	ČMKOS	
اتحاد رابطات أصحاب العمل والمقاولين	KZPS	
اتحاد الصناعة في الجمهورية التشيكية	SPČR	
اتحاد أصحاب العمل الدانمركيين	DA	الدانمرك
الاتحاد الوطني للوحدة النقابية	CNUS	الجمهورية الدومينيكية
الاتحاد العام لنقابات عمال مصر	ETUF	مصر
الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية	FEDCOC	
اتحاد نقابات العمال في استونيا	EAKL	استونيا
رابطة قطاع الأعمال في إسواتيني	BE	إسواتيني
اتحاد النقابات الأثيوبية	CETU	إثيوبيا
اتحاد نقابات الموظفين المهنيين والأكاديميين في فنلندا	Akava	فنلندا
اتحاد الصناعات الفنلندية	EK	
المنظمة المركزية لنقابات العمال الفنلندية	SAK	
الاتحاد الفنلندي للمهنيين	STTK	
اتحاد المنشآت الفنلندية	SY	
المكتب الحكومي لأصحاب العمل	VTML	
الاتحاد الديمقراطي الفرنسي للعمل	CFDT	فرنسا
الاتحاد العام للعمل - القوة العمالية	CGT-FO	
حركة المنشآت في فرنسا	MEDEF	
اتحاد رابطات أصحاب العمل في ألمانيا	BDA	ألمانيا
الاتحاد الألماني لنقابات العمال	DGB	
رابطة أصحاب العمل في غانا	GEA	غانا
رابطة الممرضات والقابلات القانونيات المعتمدات في غانا	GRNMA	

مؤتمر نقابات العمال في غانا	GTUC	
الاتحاد اليوناني العام للعمل	GSEE	اليونان
الاتحاد الهليني للمنشآت	SEV	
اتحاد الخدمة العامة في غيانا	GPSU	غيانا
مجلس المنشآت الخاصة في هندوراس	COHEP	هندوراس
الاتحاد الآيسلندي للعمل	ASI	آيسلندا
اتحاد أصحاب العمل الآيسلنديين	SA	
اتحاد عموم النقابات الإندونيسية	KSPSI	إندونيسيا
رابطة موظفي الحكومة المحليين في جامايكا	JALGO	جامايكا
اتحاد نقابات العمال في جامايكا	JCTU	
اتحاد أصحاب العمل في جامايكا	JEF	
الاتحاد الياباني لنقابات العمال	JTUC-RENGO	اليابان
اتحاد قطاعات الأعمال في اليابان	Keidanren	
المنظمة المركزية لنقابات العمال	COTU	كينيا
اتحاد أصحاب العمل في كينيا	FKE	
رابطة أصحاب العمل وقطاعات الأعمال في ليسوتو	ALEB	ليسوتو
النقابة الوطنية للعاملين في مجال الصحة في ليبيريا	NAHWUL	ليبيريا
النقابة العامة للعمال	GWU	مالطة
الاتحاد الأصيل للعمال في جمهورية المكسيك	CAT	المكسيك
الاتحاد العام للغرف الصناعية في الولايات المتحدة المكسيكية	CONCAMIN	
اتحاد أصحاب العمل في جمهورية المكسيك	COPARMEX	
الاتحاد الثوري للعمال والفلاحين	CROC	
الاتحاد الإقليمي للعمال المكسيكيين	CROM	
اتحاد العمال المكسيكيين	CTM	
الاتحاد الوطني للعمال - الرابطة النقابية لطيارى الخطوط الجوية	UNT-ASPA	
الاتحاد الوطني للعمال - نقابة العاملين في الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك	UNT-STUNAM	
الاتحاد الوطني لنقابات العمال المسيحيين	CNV	هولندا
اتحاد نقابات العمال في هولندا	FNV	
الاتحاد الهولندي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	MKB	
اتحاد الصناعة وأصحاب العمل في هولندا	VNO-NCW	
اتحاد عموم العاملات والموظفات في مجال الصحة في إقليم السند	ASLHWEU	باكستان

اتحاد أصحاب العمل في باكستان	EFP	
اتحاد العمال في باكستان	PWF	
رابطة التمريض في باراغواي	APE	باراغواي
اتحاد العمال المستقل في بيرو	CATP	بيرو
الاتحاد الوطني لعمال المياه والصرف الصحي في بيرو	FENTAP	
اتحادات العمال المشتركة - مؤتمر الاتحادات التجارية في الفلبين	ALU-TUCP	الفلبين
الرابطة الوطنية للنقابات الحرة في الفلبين	NAFLU	
الاتحاد الوطني للعاملين في المصارف	NUBE	
مؤتمر الاتحادات التجارية في الفلبين	TUCP	
اتحاد أصحاب العمل البولنديين	KPP	بولندا
اتحاد التجارة والخدمات في البرتغال	CCP	البرتغال
الاتحاد العام للعمال البرتغاليين	CGTP	
اتحاد قطاع الأعمال البرتغالي	CIP	
الاتحاد العام للعمال	UGT (P)	
اتحاد نقابات العمال الكورية	FKTU	جمهورية كوريا
الاتحاد الكوري لنقابات العمال	KCTU	
الاتحاد الكوري لأصحاب العمل	KEF	
الاتحاد الوطني لنقابات العمال - كارتل ألفا	Cartel Alfa	رومانيا
اتحاد نقابات عمال نيزافيزنوست	Nezavisnost	صربيا
الرابطة الصربية لأصحاب العمل	SAE	
النقابة العامة لأصحاب العمل في سيشل	GETUS	سيشل
رابطة نقابات العمال الحرة في سلوفينيا	ZSSS	سلوفينيا
اتحاد خدمات المواطنين - التابع لاتحاد نقابات اللجان العمالية	FSC-CCOO	اسبانيا
الاتحاد الإسباني لمنظمات أصحاب العمل	CEOE	
الاتحاد الإسباني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	CEPYME	
اتحاد النقابات الجاليكية	CIG	
الاتحاد العام للعمال	UGT-CEC	
الاتحاد العام للعمال في الخدمات العامة	UGT-SP	
اتحاد نقابات عمال الخدمة العامة المستقلة	COPSITU	سري لانكا
اتحاد المنشآت السويدية	SN	السويد
اتحاد نقابات العمال السويدية	LO	
الاتحاد السويدي للرابطات المهنية	SACO	

الاتحاد السويدي للموظفين المهنيين	TCO	
الاتحاد السويسري لنقابات العمال	TS	سويسرا
الاتحاد السويسري لأصحاب العمل	UPS	
المنظمة الجامعة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في سويسرا	USAM	
الاتحاد السويسري لنقابات العمال	USS-SGB	
المجلس الوطني لأصحاب العمل في توغو	CNP	توغو
الاتحاد الوطني لعمال توغو	CNTT	
اتحاد نقابات العمال في توغو	CSTT	
مجموعة نقابات العمال المستقلة	GSA	
الرابطة الاستشارية لأصحاب العمل في ترينيداد وتوباغو	ECA	ترينيداد وتوباغو
المركز النقابي الوطني في ترينيداد وتوباغو	NATUC	
كلية التمريض الملكية	RCN	المملكة المتحدة لبريطانيا
مؤتمر نقابات العمال	TUC	العظمى وأيرلندا الشمالية
نقابة الخدمات العامة	UNISON	
يوناييت يونين (الاتحاد)	Unite	
مجلس الولايات المتحدة لقطاع الأعمال الدولي	USCIB	الولايات المتحدة الأمريكية
الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية	AFL-CIO	
غرفة التجارة والخدمات في أوروغواي	CCSU	أوروغواي
غرفة صناعات أوروغواي	CIU	
جمعية العمال المشتركة بين النقابات - المؤتمر الوطني للعمال	PIT-CNT	
النقابة الوطنية الموحدة لموظفي الرعاية الصحية العامة	SUNEP-SAS	جمهورية فنزويلا البوليفارية

المقدمة

قرر مجلس إدارة مكتب العمل الدولي، في دورته ٣٤١ (آذار/ مارس ٢٠٢١)، أن يدرج في جدول أعمال الدورتين ١١٢ و ١١٣ (٢٠٢٤-٢٠٢٥) لمؤتمر العمل الدولي بندا يتعلق بحماية السلامة والصحة المهنيين من المخاطر البيولوجية (وضع معيار- مناقشة مزدوجة)^١.

وعملًا بالمادة ٣٩(١) من النظام الأساسي للمؤتمر، أعد المكتب تقريراً تمهيدياً (التقرير الرابع (١)) يستعرض القوانين والممارسات السائدة في مختلف البلدان، إلى جانب استبيان أرسل إلى الدول الأعضاء في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢. ودُعيت الدول الأعضاء إلى إبداء وجهات نظرها بحلول ٣١ تموز/ يوليه ٢٠٢٣، بعد التشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال. وهذه المشاورات إلزامية بالنسبة للدول الأعضاء التي صدقت على اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤). وجرى تأجيل الموعد النهائي لتقديم الردود على الاستبيان إلى ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٢٣.

وفي المجمع، تلقى المكتب ردوداً من ٨٧ حكومة، أشارت ٨١ منها إلى أنها تشاورت مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال. وأرسلت حكومات العديد من الدول الأعضاء ردوداً من منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال إما بشكل منفصل أو ضمنها إلى ردودها؛ وفي حالات أخرى، أرسلت هذه المنظمات الردود مباشرة إلى المكتب. كما وردت ردود مباشرة من المنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال والهيئة الدولية للخدمات العامة والاتحاد الدولي لرابطات عمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم وتوريد الأطعمة والتبغ والفروع المثيلة. وعند إعداد هذا التقرير، كان المكتب قد تلقى ردوداً من ٨٧ حكومة و ٥٠ منظمة لأصحاب العمل و ٩٤ منظمة للعمال. كما وردت ردود من أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات العلمية الدولية مثل المؤسسة المعنية بالسلامة والصحة المهنيين وجمعية المهنيين في مجال مكافحة الأمراض المعدية والأوبئة. وقد أحيط علماً بهذه الردود ولكّنها لم تُدرج في التقرير.

وقد أُعد هذا التقرير والاستنتاجات المقترحة بناءً على الردود المتلقاة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، ويرد مضمونها في الصفحات التالية. ويرد تعليق للمكتب على كل سؤال، مباشرة بعد ملخص الردود. وترد الاستنتاجات المقترحة في نهاية التقرير. وأثناء إعداد هذا التقرير والاستنتاجات المقترحة، أخذ المكتب في الاعتبار المبادئ التوجيهية التقنية بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل، التي أعدها اجتماع ثلاثي للخبراء في حزيران/ يونيو ٢٠٢٢ واعتمدها مجلس الإدارة في دورته ٣٤٦ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢)^٢. وتزوّد هذه المبادئ التوجيهية التقنية الحكومات وأصحاب العمل والعمال ومنظماتهم بالمبادئ الأساسية الواجب اتباعها للإدارة الفعالة للمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، تماشياً مع معايير العمل الدولية ومبادئ منظمة العمل الدولية.

^١ انظر: ILO, *Minutes of the 341st Session of the Governing Body*, GB.341/PV, para. 50(b).

^٢ منظمة العمل الدولية، *المخاطر البيولوجية في بيئة العمل*، التقرير ILC.112/IV(1).

^٣ انظر:

◀ الردود المتلقاة والتعليقات

يتضمن هذا الجزء، من حيث الجوهر، ردود الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على الاستبيان المرفق بالتقرير الرابع (١). ويرد كل سؤال بالصيغة ذاتها التي ورد بها في الاستبيان متبوعاً بعدد الردود المتلقاة مصنفة حسب فئة الردود ("نعم" أو "لا" أو "ردود أخرى"). ويصنّف الرد ضمن فئة "ردود أخرى" في حالة عدم الرد بوضوح بعبارة نعم أو لا، أو إذا كانت الفكرة المعبر عنها تختلف عن تلك المقترحة في السؤال.^٤ وفي حالة اقتران الرد بتعليقات توصيفية أو تفسيرية، يلخص جوهر هذه التعليقات. ونظراً لضيق المساحة، أُلحِصت مجموعة مختارة من الردود بعد كل سؤال، وُجِعت الردود المتشابهة، حيثما أمكن ذلك. ولا ترد في هذا التقرير التعليقات التي تؤيد أو تعارض الاقتراح الوارد في السؤال بدون إضافة عناصر جديدة. كما لا ترد فيه بعض الردود التي توفر معلومات مفصلة عن سياقات وطنية محددة. ونظراً للقيود المتعلقة بطول التقارير المقدمة إلى المؤتمر، بدلاً من إيراد القائمة التي ردت فيها الهيئات المكونة بعبارة "نعم" أو "لا" أو "ردود أخرى" بعد كل سؤال، سوف يرد ذلك على شكل جدول في الملحق بهذا التقرير.

وقد صيغت الاستنتاجات المقترحة على ضوء الردود المتلقاة من الهيئات المكونة الثلاثية على الاستبيان والتقرير الصادر عن الاجتماع الثلاثي للخبراء. وأجري عدد من التعديلات اللغوية والصياغية للمواءمة بين نسخ الاستنتاجات المقترحة باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية، مع مراعاة المصطلحات المستخدمة في اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة.

^٤ بالنسبة إلى الأسئلة ذات الأجزاء المتعددة، في الحالات التي لم تؤيد أو تعارض فيها الجهات المجيبة كلياً جميع الأجزاء، سُجِلت ردودها أيضاً في خانة "ردود أخرى".

◀ ملاحظات عامة

إنّ الملاحظات العامة المقدمة رداً على الاستبيان تعكس الشواغل والاقتراحات العديدة التي تقدمت بها الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال فيما يتعلق بشكل ونطاق وسياق ومحتوى معيار أو معايير عمل دولية محتملة تتعلق بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل.

وفي أعقاب جائحة كوفيد-١٩ التي سلطت الضوء على ما يمكن أن ينجم عن المخاطر البيولوجية غير المراقبة من آثار مدمرة، على مستوى العالم، على مرافق الصحة المهنية والعامة، زادت منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة من تركيزها على السلامة والصحة المهنيين. وكلف مجلس الإدارة، في دورته ٣٤١ (آذار/ مارس ٢٠٢٢)، المكتب بوضع معايير بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل للنظر فيها في إطار إجراء مناقشة مزدوجة. وبعد ذلك بوقت قصير، قرر مؤتمر العمل الدولي في دورته ١١٠ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٢)، إدراج "بيئة عمل آمنة وصحية" في إطار منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل واعتبار اتفاقية السلامة والصحة المهنيين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥) واتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيين، ٢٠٠٦ (رقم ١٨٧) اتفاقيتين أساسيتين.

ويلخص هذا التقرير ردود الهيئات المكونة على الاستبيان المرفق بالتقرير الرابع (١). وتُظهر هذه الردود أنّ غالبية الهيئات المكونة تؤيد وضع اتفاقية وتوصية لمعالجة هذه المخاطر البيولوجية في بيئة العمل. وأعربت أقلية كبيرة، بما في ذلك بعض الحكومات ومعظم منظمات أصحاب العمل، عن تفضيلها لتوصية غير ملزمة، على أساس أنّ المعايير الحالية، ولا سيما الاتفاقية رقم ١٥٥، تنظم كافة المخاطر، بما فيها المخاطر البيولوجية، تنظيمًا مناسباً وأنّ المعايير الجديدة تنطوي على خطر تكرار الأحكام الحالية. بالإضافة إلى ذلك، أثّرت مخاوف بشأن احتمال تكرار وتداخل المعايير مع الأنشطة التي تضطلع بها سلطات الصحة العامة ومنظمة الصحة العالمية، إذ إنّ المسائل المتعلقة بالصحة العامة والتأهب لحالات الطوارئ واستباق الأمراض المعدية الناشئة، تقع ضمن مسؤوليتها. وفي الواقع، تشير العديد من التعليقات إلى العملية التي استهلتها منظمة الصحة العالمية لوضع صك دولي بشأن التأهب لمواجهة الجوائح والوقاية منها والاستجابة لها، وقد أعلن عن هذا الإجراء في ٦ آذار/ مارس ٢٠٢٣. ويتناول التقرير هذه المخاوف ويؤكد على الحاجة إلى التعاون وتبادل المعارف بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، بما في ذلك المشاورات بين المنظمين، عملاً بالمادة ٤٧ من النظام الأساسي لمؤتمر العمل الدولي بهدف الاستفادة من نقاط القوة لدى كل منهما لإنشاء هيكل للتعاون وتبادل المعارف. ومن شأن ذلك أن يضمن وصول جميع الأطراف المعنية إلى معلومات بشأن التدابير المتعلقة بالتأهب ومواجهة حالات الطوارئ الحالية والمستقبلية التي لا تنتج عن الجوائح فحسب، بل أيضاً عن المخاطر البيولوجية بمفهومها الأوسع.

وكانت إحدى المسائل التي طرحتها الجهات المجيبة تتعلق بفكرة "التدابير الاحترازية". وهذه التدابير هي الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في حال عدم وجود أدلة علمية حاسمة عن المخاطر المشتبه بها أو المستقبلية، بما في ذلك حالات المخاطر الجديدة والناشئة أو الأخطار المألوفة في أوضاع جديدة. وهذا يستدعي أن تمسك السلطات المختصة بزم الأمور، بالتشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، وأن تتخذ الترتيبات المناسبة، مع مراعاة الظروف والممارسات الوطنية، بغية تنسيق الإجراءات وتبادل المعلومات مع السلطات الوطنية المختصة الأخرى وكيانات الصحة العامة والمؤسسات العلمية الوطنية والدولية والمنظمات الدولية المعنية. ومن الممكن أن تساهم هذه الجهود في وضع مبادئ توجيهية بشأن التدابير الاحترازية ذات الصلة، بالإضافة إلى تدابير الوقاية والحماية. وتنص الاستنتاجات المقترحة على أنّ أي قرار يقضي بتطبيق مثل هذه التدابير يجب أن يُتخذ بعد التشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال.

وقدمت الجهات المجيبة تعليقات إضافية بشأن نطاق الصك أو الصكوك وتعريف مصطلح "المخاطر البيولوجية". وشددت العديد من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل من الدول الأوروبية على دور التوجيه 2000/54/EC الصادر عن الاتحاد الأوروبي في تنظيم العوامل البيولوجية في العمل في سياقها الإقليمي والوطني. ورأت أنّه ينبغي لنطاق الصكوك التي تقترحها منظمة العمل الدولية أن يعكس أحكام هذا التوجيه الأوروبي وأن يتناول فقط "العوامل البيولوجية" بدلاً من "المخاطر البيولوجية". وفي الوقت نفسه، شددت حكومات أخرى ومجموعة كبيرة من منظمات العمال على أهمية ألا يقتصر التنظيم على الأمراض المعدية فحسب، بل أن يشمل أيضاً الأمراض غير المعدية والإصابات الناجمة عن المخاطر البيولوجية. وأعربت هيئات مكونة أخرى عن مخاوفها بشأن إدراج النواقل أو العوامل الحاملة للأمراض في تعريف المخاطر البيولوجية، مشيرة إلى أنّ إدراجها يمكن أن يؤدي إلى التمييز واتخاذ إجراءات أخرى ضد العمال في مكان العمل.

ومن الواضح أنّ تعريف المخاطر البيولوجية في الاستنتاجات المقترحة يشمل طائفة واسعة من المخاطر المحتملة تتجاوز العوامل البيولوجية وحدها. وأدرجت النواقل والعوامل الحاملة للأمراض في التعريف لأنها تؤدي دوراً هاماً في نقل الأمراض، مما يشكل عنصراً هاماً للغاية في إدارة وتخفيف المخاطر المرتبطة بالتعرض للمخاطر البيولوجية في بيئات العمل، عندما تكون العدوى

منقولة بواسطة النواقل أو تكون حيوانية المنشأ أو منقولة بين البشر. وبالتالي، فإنّ فكرة إدراج هذه العناصر في التعريف الوارد في الاستنتاجات المقترحة، تهدف إلى توفير استراتيجية متسقة وفعالة لإدارة مختلف أنواع الأخطار التي قد تشكلها المخاطر البيولوجية على صحة العمال.

◀ الردود والتعليقات على الاستبيان

شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية

السؤال ١

هل ينبغي لمؤتمر العمل الدولي أن يعتمد صكاً أو صكوكاً بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٦ نعم: ٨٢ لا: ٤

التعليقات

النمسا، قبرص، اليابان: نؤيد صكاً غير ملزم يركز على سلامة العامل وصحته في مكان العمل ويستثني الصحة العامة. كوستاريكا، غانا: نؤيد اعتماد صك يستند إلى المبادئ التوجيهية التقنية لمنظمة العمل الدولية بشأن المخاطر البيولوجية بهدف ضمان ما يكفي من المرونة للتطبيق العملي لمثل هذا الصك.

استونيا، لايفيا: إنّ القوانين الوطنية القائمة كافية ولا حاجة إلى اعتماد معايير دولية إضافية.

ليتوانيا: إنّ المبادئ التوجيهية التقنية الحالية لمنظمة العمل الدولية بشأن المخاطر البيولوجية كافية لتنفيذ الاتفاقيتين رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧.

الفلبين: ينبغي مراعاة صك منظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها.

سويسرا: لا ضرورة إلى اعتماد صك جديد، إذ إنّّه ينبغي لمعايير العمل الدولية أن تركز على حماية العمال وليس على قضايا الصحة العامة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٤٢ نعم: ٣٣ لا: ٩

التعليقات

UIA، UCCAEP، SN، SEV، MEDEF، IOE، CIP، BE، BDA: تؤيد اعتماد صك يستند إلى المبادئ التوجيهية التقنية لمنظمة العمل الدولية بشأن المخاطر البيولوجية بهدف ضمان ما يكفي من المرونة للتطبيق العملي لمثل هذا الصك.

CCSU، CIU: تعارضان اعتماد صك وتسلطان الضوء على أهمية التعاون التقني في مجال السلامة والصحة المهنية.

KEF، CNI: يعارضان اعتماد صك، إذ إنّ المسألة مشمولة بما فيه الكفاية في الاتفاقيتين رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧.

USAM، UPS: لا يؤيدان اعتماد صك إذ إنّ اختصاص منظمة العمل الدولية يقتصر على حماية العمال وينبغي ألا يشمل قضايا الصحة العامة.

UPS: ينبغي مراعاة لوائح منظمة الصحة العالمية في هذا المجال.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٠ نعم: ٩٠ لا: صفر

التعليقات

UNTC-CS، UGT-SP، UFCW، TS، TOPA، KSPSI، JCTU، GFBTU، ETUF، CAT، ANMF-NSW: تبرز الحاجة إلى معالجة موحدة للمخاطر البيولوجية مع مراعاة أثر التغيرات البيئية.

،UGT-SP ،UFCW ،TS ،TOPA ،KSPSI ،JCTU ،GFBTU ،ETUF ،CGT (A) ،CAT ،UGT-CEC ،CGT(C) ،ITUC ،UNT-CS: تؤيد اعتماد صك شامل يتناول الآثار الصحية ويوفر الحماية للعمال المتضررين.

NAHWU: ينبغي أن ينص الصك على حماية مقدمي الرعاية الصحية خلال أزمات الصحة العامة.

UGT (P): من الضروري اعتماد صك لمعالجة مسألة حماية العمال في مكان العمل واتباع نهج وقائي والاستجابة إلى التهديدات الناشئة.

تعليق المكتب

تؤيد جميع منظمات العمال والغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل اعتماد المؤتمر لصك أو صكوك. ويرد في الاستنتاجات المقترحة عنصر المرونة الذي طلب عدد من الجهات المجيبة إدراجه بغية مراعاة الظروف الوطنية. وفيما يتعلق بتعليقات بعض الحكومات وبعض منظمات أصحاب العمل بشأن اختصاص منظمة العمل الدولية في حماية الصحة العامة، يشير المكتب إلى تعليقه على النقطة ٣(ب) والنقطة الجديدة ٣(ز).

السؤال ٢

إذا كان الرد بالإيجاب، هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تتخذ شكل:

- اتفاقية؟
- توصية؟
- اتفاقية تكمّلها توصية، باعتبارهما صكين منفصلين؟
- اتفاقية تتضمن أحكاماً ملزمة وأحكاماً غير ملزمة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٣

- اتفاقية: ١٠
- توصية: ٢٥
- اتفاقية وتوصية: ٣٢
- اتفاقية تتضمن أحكاماً ملزمة وأحكاماً غير ملزمة: ٨
- ردود أخرى: ٨

التعليقات

أستراليا: تؤيد اعتماد اتفاقية تكمّلها توصية أو توصية توفر المرونة للتطبيق العملي على المستوى الوطني. ونطلب أيضاً من المكتب تقديم تحليل للثغرات في اللوائح القائمة الخاصة بالسلامة والصحة المهنيين ولوائح منظمة الصحة العالمية بشأن حماية العمال من المخاطر البيولوجية.

النمسا: تؤيد اعتماد توصية، ولكن إن تقرر وضع اتفاقية ينبغي للصك أن يستند إلى توجيه الاتحاد الأوروبي 2000/54/EC.

بروني دار السلام، إريتريا، ترينيداد وتوباغو: تؤيد اعتماد توصية تكمل الاتفاقيتين الأساسيتين رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧.

قبرص: تؤيد اعتماد توصية مرفقة بالاتفاقية رقم ١٨٧.

الدانمرك: تؤيد اعتماد اتفاقية استناداً إلى توجيه الاتحاد الأوروبي 2000/54/EC.

° تتعلق فئة "ردود أخرى" تحت السؤال ٢ بالحالات التي لم تكن فيها الإجابة النهائية على السؤال واضحة، حيثما اختارت الجهات المجيبة خيارين أو أكثر مثلاً.

اكوادور، بولندا: نؤيد اعتماد اتفاقية تتضمن أحكاماً ملزمة وأحكاماً غير ملزمة، تكون مكيفة مع السياقات الوطنية.
إسواتيني: نؤيد اعتماد توصية تقدّم تفاصيل التدابير التي يتعين اتخاذها في مختلف القطاعات الاقتصادية.
ألمانيا: نؤيد اعتماد اتفاقية تشمل المبادئ الأساسية وتوصية تنص على تدابير محددة بشأن السلامة والصحة المهنيين فيما يخص تقييم الأخطار.
سويسرا: نفضل عدم اعتماد أي صك، ولكن إن تقرر وضع صك، من المستحسن أن يتخذ شكل توصية.
الولايات المتحدة الأمريكية: نؤيد اعتماد اتفاقية تكملها توصية؛ ونطلب أيضاً من المكتب توفير معلومات عن اتفاقية تتضمن أحكاماً ملزمة وأحكاماً غير ملزمة من أجل دورة مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٢٤.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٤٣

(أ) اتفاقية: ١

(ب) توصية: ٢٩

(ج) اتفاقية وتوصية: ٢

(د) اتفاقية تتضمن أحكاماً ملزمة وأحكاماً غير ملزمة: ٣

(هـ) ردود أخرى: ٨

التعليقات

VNO-NCW، USCIB، UIA، UCCAE، SPČR، SN، SEV، MKB، MEDEF، IOE، CIP، BE، ANDI: من المستحسن اعتماد توصية تتناول المخاطر البيولوجية على وجه التحديد وتكون غير تقييدية؛ وينبغي أن تُرفق هذه التوصية بالاتفاقية رقم ١٨٧، حيث إنّ الأخيرة تنص أصلاً على إطار ترويجي.

CEPYME، CEOE: لا فرق إن اعتمدت توصية أو اتفاقية تتضمن أحكاماً ملزمة وأحكاماً غير ملزمة، حيث إنّها المرة الأولى التي تنظم فيها منظمة العمل الدولية مسألة المخاطر البيولوجية على وجه التحديد.

CIU، CCSU: تفضلان أن يصدر مؤتمر العمل الدولي إعلاناً غير ملزم يكمل إدراج بيئة عمل آمنة وصحية كأحد المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

CNI: الاتفاقيتان رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧ كافيتان، حيث إنّ الطوارئ الصحية والجوائح تقع ضمن اختصاص السلطات المعنية بالصحة.

DA: يؤيد اعتماد توصية قائمة بذاتها، استناداً إلى توجيه الاتحاد الأوروبي 2000/54/EC، تضمن ما يكفي من المرونة لتطبيقها العملي.

USAM، KEF: لا ضرورة إلى اعتماد صك ولكن إن تقرر وضع صك، من المفضل اعتماد توصية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٢

(أ) اتفاقية: ١١

(ب) توصية: ٢

(ج) اتفاقية وتوصية: ٦٤

(د) اتفاقية تتضمن أحكاماً ملزمة وأحكاماً غير ملزمة: ٨

(هـ) ردود أخرى: ٧

التعليقات

CAT، CGT (A)، Nezavisnost: من المستحسن اعتماد اتفاقية تكملها توصية.
CGT (A): ينبغي للصكوك أن تتضمن إشارة إلى المبادئ التوجيهية بشأن نظم إدارة السلامة والصحة المهنية (ILO-OSH 2001).
CATP، GFBTU: من المستحسن اعتماد اتفاقية.

تعليق المكتب

تؤيد غالبية الحكومات ومنظمات العمال اعتماد اتفاقية تكملها توصية، في حين أنّ غالبية منظمات أصحاب العمل تفضل اعتماد توصية.

وتؤيد حكومة واحدة ومجموعة من منظمات أصحاب العمل وضع توصية خاصة بالمخاطر البيولوجية وإرفاقها بالاتفاقية رقم ١٨٧. ويشير المكتب إلى أنه لا مانع من أن يوافق المؤتمر على وجوب أن تشير التوصية إلى اتفاقية قائمة (على سبيل المثال، في الديباجة وكفكرة في نص التوصية)، يمكن أن تنص على أنه ينبغي قراءة هذه التوصية بالاقتران مع الاتفاقية رقم ١٨٧ وأن تُفهم على أنها تقدم الإرشادات فيما يتعلق بأحكام الأخيرة.

ويقترح العديد من منظمات أصحاب العمل أنه بدلاً من وضع معيار، يمكن أن يصدر مؤتمر العمل الدولي إعلاناً يكمل ما جرى إدراجه من بيئة عمل آمنة وصحية ضمن إطار المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. ويوضح المكتب أنّ النظام الأساسي لمؤتمر العمل الدولي لا يسمح بذلك.

أما بالنسبة لطلب تحليل الثغرات في اللوائح الحالية لمنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بحماية العمال من المخاطر البيولوجية، يشير المكتب إلى أنّ قدرته على إجراء مثل هذا التحليل تتوقف على توافر اتفاقية جديدة أو اتفاق جديد أو صك دولي آخر لمنظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها. وتعكف حالياً هيئة تفاوض حكومية دولية على صياغة نص تلك الوثيقة وسترسل بعد ذلك الحصيلة النهائية إلى جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠٢٤. وبالتالي، يعتزم المكتب إجراء مشاورات مع منظمة الصحة العالمية بموجب المادة ٤٧ من النظام الأساسي لمؤتمر العمل الدولي، إذا رأى المؤتمر أنّ المسألة تصلح لأن تكون موضوع اتفاقية أو توصية. كما سيطلب من الحكومات إبداء تعليقاتها على مشروع الاتفاقية أو التوصية.

وفيما يتعلق بطلب الحصول على معلومات بشأن اتفاقية تتضمن أحكاماً ملزمة وأحكاماً غير ملزمة على حد سواء، يشير المكتب إلى أنّ اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦ هي إحدى هذه الاتفاقيات، ويشير إلى الأسئلة المتكررة بشأنها، لا سيما الإجابات ألف ٩ إلى ألف ١٢.

ومع مراعاة الردود المتلقاة، أدرج المكتب النقطتين التاليتين في الاستنتاجات المقترحة:

١. ينبغي أن يعتمد مؤتمر العمل الدولي معايير بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل.
٢. ينبغي أن تتخذ هذه المعايير شكل اتفاقية تكملها توصية.

الديباجة

السؤال ٣

هل ينبغي لديباجة الصك أو الصكوك أن:

- (أ) تذكر بأن مؤتمر العمل الدولي اعترف مؤخراً في دورته ١١٠ (٢٠٢٢) ببيئة عمل آمنة وصحية باعتبارها واحدة من المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؟

^٦ انظر منظمة الصحة العالمية: "مقترح من هيئة المكتب لتحديث الإطار الزمني والمنجزات المنشودة وإعداد المسودة الأولية لصك المنظمة وطرائق إنشاء وعمل فريق الصياغة"، الوثيقة A/INB/3/4، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢.

^٧ انظر: ILO, "Maritime Labour Convention, 2006, as amended (MLC, 2006): Frequently Asked Questions"

- (ب) تشدد على وجوب تحسين التأهب لمواجهة حالات الطوارئ وتوقع المخاطر والأخطار وضمان الإدارة الشاملة للمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، من خلال تنسيق جهود مختلف الجهات الفاعلة في عالم العمل، كما أظهرته جائحة كوفيد-١٩؟
- (ج) تؤكد على أهمية تعزيز اتساق السياسات الدولية والتعاون في الوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية التي تسببها المخاطر البيولوجية في بيئة العمل؟
- (د) تسلم بالأهمية الخاصة لاتفاقية السلامة والصحة المهنتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥) وبروتوكول عام ٢٠٠٢ التابع لها واتفاقية خدمات الصحة المهنية، ١٩٨٥ (رقم ١٦١) واتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنتين، ٢٠٠٦ (رقم ١٨٧) من أجل ضمان الإدارة السليمة للمخاطر البيولوجية في بيئة العمل؟
- (هـ) تشدد على ضرورة مراجعة توصية الوقاية من الجمرة الخبيثة، ١٩١٩ (رقم ٣) وسد الثغرة في التغطية فيما يتعلق بتنظيم المخاطر البيولوجية الأخرى في بيئة العمل، لا سيما في ضوء التطورات العلمية؟
- (و) تلاحظ أنّ من شأن الصك أو الصكوك المقترحة أن تشكل أول صك أو صكوك دولية تتناول المخاطر البيولوجية في بيئة العمل بطريقة شاملة؟
- (ز) تتطرق إلى أية اعتبارات أخرى؟ إن كان الرد بالإيجاب، يرجى تحديدها.

الحكومات

(أ)	مجموع عدد الردود: ٧٧	نعم: ٧٧	ردود أخرى: صفر
(ب)	مجموع عدد الردود: ٧٥	نعم: ٧٢	ردود أخرى: ٣
(ج)	مجموع عدد الردود: ٧١	نعم: ٧٠	ردود أخرى: ١
(د)	مجموع عدد الردود: ٧٢	نعم: ٦٨	ردود أخرى: ٤
(هـ)	مجموع عدد الردود: ٥٤	نعم: ٤٨	ردود أخرى: ٦
(و)	مجموع عدد الردود: ٦٢	نعم: ٥٨	ردود أخرى: ٤
(ز)	مجموع عدد الردود: ٢١	نعم: ١٤	ردود أخرى: ٧

التعليقات

أستراليا: ينبغي للبند (د) أن يتضمن تمييزاً واضحاً بين جدوى الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية والصكوك الأخرى. وبالتالي، ينبغي حذف الإشارة إلى اتفاقية خدمات الصحة المهنية، ١٩٨٥ (رقم ١٦١) والإشارة إلى اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

بوتسوانا: ينبغي للبند (ب) أن يتناول أثر تغير المناخ والكوارث الطبيعية وينبغي للبند (ج) أن يتضمن الإصابات وحالات التسمم والاختناق.

كوستاريكا، قبرص: ينبغي للبند (أ) أن يشير إلى إدراج بيئة عمل آمنة وصحية في إطار المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وينبغي للبند (ب) أن يميز بين التأهب لحالات الطوارئ الاجتماعية/قضايا الصحة العامة والمخاطر البيولوجية في بيئة العمل. وينبغي للبند (ج) أن يشمل العوامل البيولوجية الموجودة في بيئة العمل، على سبيل المثال لا الحصر. وفي البند (د)، ينبغي حذف الإشارات إلى بروتوكول عام ٢٠٠٢ والاتفاقية رقم ١٦١. وفيما يتعلق بالبند (و)، ينبغي للمكتب أن يوضح ما إذا كان توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن العوامل البيولوجية عبارة عن صك دولي. وفي البند (ز)، ينبغي إضافة فقرة جديدة في الديباجة تؤكد على استمرار تعزيز ثقافة وطنية للسلامة والصحة.

الدانمرك: ينبغي أن تركز اللوائح بشأن المخاطر البيولوجية على المخاطر المرتبطة بمكان العمل وأن تأخذ في الاعتبار عمليات منظمة الصحة العالمية ذات الصلة، في حين أنه ينبغي لحالات الطوارئ الصحية أن تُنظم في المقام الأول من خلال الصكوك الدولية الخاصة بقطاع معين.

فنلندا: ينبغي للبند (ب) أن يتناول أثر تغير المناخ والكوارث الطبيعية في حالات التأهب للجوائح والطوارئ. وينبغي للبند (د) أن يشير إلى الاتفاقيتين رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧.

فرنسا: ينبغي للبند (د) أن يميّز بوضوح بين جدوى الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية والصكوك الأخرى.

ألمانيا: ينبغي للبند (د) ألا يفرض أية اشتراطات على الدول غير المصدقة، وينبغي أن يجري البت في مراجعة التوصية رقم ٣ بشكل منفصل وألا تُذكر في الديباجة.

ليتوانيا: في البند (د)، لا داعي للإشارة إلى بروتوكول عام ٢٠٠٢ والاتفاقية رقم ١٦١.

سويسرا: كلا البندين (ب) و(ج) مشمولان في صكوك دولية أخرى.

ترينيداد وتوباغو: ينبغي للبند (أ) أن يذكر أحكام دستور منظمة العمل الدولية بشأن حماية العامل من الاعتلالات والأمراض والإصابات الناجمة عن عمله. وينبغي للبند (ز) أن يشير إلى المبادئ التوجيهية التقنية بشأن المخاطر البيولوجية. وينبغي إضافة بند جديد لتسليط الضوء على الحاجة إلى اتساق السياسات والتعزيز المستمر لثقافة وطنية في مجال السلامة والصحة.

الولايات المتحدة الأمريكية: من غير المناسب التطرق في البند (هـ) إلى مراجعة التوصية رقم ٣، نظراً إلى أن الفريق العامل الثلاثي المعني بآلية استعراض المعايير (الفريق العامل الثلاثي) اتخذ قراراً في عام ٢٠١٧ بتصنيف هذه التوصية على أنها "تستلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات لضمان استمرار جدواها حاضراً ومستقبلاً". وفي البند (ز)، ينبغي الإشارة إلى الحقوق المرتبطة بالحرية النقابية والمفاوضة الجماعية.

أصحاب العمل

(أ)	مجموع عدد الردود: ٣٧	نعم: ٣٦	ردود أخرى: ١
(ب)	مجموع عدد الردود: ٣٣	نعم: ٢٨	ردود أخرى: ٥
(ج)	مجموع عدد الردود: ٣٥	نعم: ٣٢	ردود أخرى: ٣
(د)	مجموع عدد الردود: ٢٩	نعم: ٢٧	ردود أخرى: ٢
(هـ)	مجموع عدد الردود: ٢٥	نعم: ٢٣	ردود أخرى: ٢
(و)	مجموع عدد الردود: ٢٣	نعم: ١٢	ردود أخرى: ١١
(ز)	مجموع عدد الردود: ٢٠	نعم: ١٦	ردود أخرى: ٤

التعليقات

Uia ، UCCAEP ، SN ، SEV ، IOE ، CIP ، BDA: ينبغي للبند (أ) أن يشير إلى إدراج بيئة عمل آمنة وصحية في إطار المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وينبغي للبند (ب) أن يميّز بين التأهب لحالات الطوارئ الاجتماعية/قضايا الصحة العامة والمخاطر البيولوجية في بيئة العمل. وينبغي للبند (ج) أن يشمل العوامل البيولوجية الموجودة في بيئة العمل، على سبيل المثال لا الحصر. وفي البند (د)، ينبغي حذف الإشارات إلى بروتوكول عام ٢٠٠٢ والاتفاقية رقم ١٦١. وفيما يتعلق بالبند (و)، ينبغي للمكتب توضيح ما إذا كان توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن العوامل البيولوجية عبارة عن صك دولي.

BE: ينبغي للبند (ب) أن يوضح أن إدارة الجوائح والمخاطر البيولوجية المعتادة تتطوي على اعتبارات مختلفة. ومن المستحسن تسليط الضوء في البند (ز) على ضرورة ضمان أن تظل مسألة التصدي للتحديات على المستوى المجتمعي من مسؤولية الجهات الفاعلة في مجال الصحة العامة وألا تقع على عاتق الجهات الفاعلة في أماكن العمل.

CNC: لا تتطوي جميع المهن على أخطار بيولوجية مهنية ولا تقع بعض الأخطار البيولوجية ضمن نطاق منظمة العمل الدولية.

DA ، CNI: ينبغي أن ينصب التركيز على الأخطار المتعلقة بالتعرض للعوامل البيولوجية في مكان العمل بدلاً من العدوى على مستوى المجتمعي/الجوائح.

MEDEF: لا ضرورة إلى الإشارة إلى جائحة كوفيد-١٩ في البند (ب) إذ إنّها تتعلق بقضايا الصحة العامة.

USAM: إنّ البندين (ب) و(ج) مشمولان أصلاً في صكوك دولية أخرى.

USCIB: ينبغي للبند (أ) أن يذكر بإدراج بيئة عمل آمنة وصحية في إطار المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وفي البند (ب)، ينبغي التمييز بوضوح بين التأهب لمواجهة حالات الطوارئ/قضايا الصحة العامة على المستوى المجتمعي من جهة والمخاطر البيولوجية في مكان العمل من جهة أخرى. وينبغي للبند (د) أن يشير فقط إلى الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية.

العمال

(أ) مجموع عدد الردود: ٨٠	نعم: ٧٧	ردود أخرى: ٣
(ب) مجموع عدد الردود: ٨٤	نعم: ٧٨	ردود أخرى: ٦
(ج) مجموع عدد الردود: ٧٥	نعم: ٧٢	ردود أخرى: ٣
(د) مجموع عدد الردود: ٨٢	نعم: ٧٨	ردود أخرى: ٤
(هـ) مجموع عدد الردود: ٧٠	نعم: ٦٥	ردود أخرى: ٥
(و) مجموع عدد الردود: ٧٤	نعم: ٦٩	ردود أخرى: ٥
(ز) مجموع عدد الردود: ٤١	نعم: ٣٢	ردود أخرى: ٩

التعليقات

ACTU، APE، CETU، CFDT، CGT-FO، CNV، DGB، FENPRUSS، FENTAP، FNV، GSEE، GWU، ITUC، IUF، KCTU، JTUC-RENGO، PSI، TUC، TUCP، UGT-CEC، UFCW، VIDA: ينبغي للبند (ب) أن يسلط الضوء على أهمية الإدارة الشاملة لكافة الأخطار المتعلقة بالمخاطر البيولوجية فضلاً عن إدراج أثر الأزمات المناخية/تغير المناخ والكوارث الطبيعية في إطار التأهب للجوائح والاستجابة لها. وينبغي للبند (ج) أن يشمل الإصابات وحالات التسمم والاختناق، في حين ينبغي للبند (هـ) أن يعتبر أنّ الغرض من مراجعة التوصية رقم ٣ يتجاوز المخاطر المرتبطة بمعالجة الصوف.

ANMF-NSW، ALU-TUCP: ينبغي أن تنطبق الصكوك على جميع العمال، وليس الموظفين فحسب.

ETUF، CGT (A): في البندين (أ) و(د)، ينبغي تسليط الضوء على أنه جرى الاعتراف ببيئة عمل آمنة وصحية كحق أساسي وعلى الاتفاقيتين رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧ كاتفاقيتين أساسيتين.

UGT: ينبغي للبند (ب) أن يذكر بأهمية البحوث العلمية بشأن المخاطر البيولوجية من خلال الاتفاقات، بما في ذلك تبادل المعلومات محدودة الاستخدام.

تعليق المكتب

في ضوء الردود المتلقاة، يشير المكتب إلى أنّ **البند (أ)** يحظى بدعم واسع من المجموعات المجيبة الثلاث. وقد أدرج المكتب الاقتراح الذي تقدمت به إحدى الحكومات والعديد من منظمات أصحاب العمل بغية الإشارة إلى إدراج بيئة عمل آمنة وصحية في إطار منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. ولم يُدرج الاقتراح الذي تقدمت به إحدى الحكومات بالرجوع إلى دستور منظمة العمل الدولية، لأنه لم يحظ بدعم الأغلبية.

ويحظى **البند (ب)** بدعم واسع من الحكومات ومنظمات العمال ولكنه يحظى بدعم محدود من منظمات أصحاب العمل.

واستجابةً لاقتراح تقدمت به عدد من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل، مفاده أنه ينبغي التمييز بوضوح بين التأهب لحالات الطوارئ/قضايا الصحة العامة على المستوى المجتمعي من جهة والمخاطر البيولوجية في بيئة العمل من جهة أخرى، يشير المكتب إلى رده على السؤال ٢٠ وعلى النقطة ٣(ز) الجديدة في الاستنتاجات المقترحة.

ورداً على اقتراح تقدمت به حكومة واحدة ومجموعة كبيرة من منظمات العمال، مفاده أنه ينبغي **للبنـد (ب)** أن يعالج أثر تغير المناخ والكوارث الطبيعية، يذكر المكتب بأن قرار منظمة العمل الدولية بشأن الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع، يقتضي من منظمة العمل الدولية النظر في عقد اجتماع ثلاثي بشأن السلامة والصحة المهنيين فيما يتعلق بظواهر الطقس المتطرفة وأنماط الطقس المتغيرة، على أن يقرر مجلس الإدارة شكله.^٨

وفي ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب أن يُشار إلى قضايا التأهب لمواجهة حالات الطوارئ واستباق المخاطر على أنها "ترتيبات التأهب والاستجابة للإدارة الفعالة لحالات الطوارئ المرتبطة بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل" وأن يجري التطرق إليها بالاقتران مع السؤال ٧ كبنـد (ب) معدل، من أجل تحديد هدف الصكوك المستقبلية في فقرة الديباجة.

ويحظى **البند (ج)** بتأييد واسع في صفوف المجموعات المجيبة الثلاث.

^٨ قرار بشأن انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع، اعتمده مؤتمر العمل الدولي في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٢٣، الفقرة ٢٣(ج).

وتعتبر حكومة واحدة ومجموعة من ثماني منظمات لأصحاب العمل أنّ اتساق السياسات والتعاون يشملان الوقاية من العوامل البيولوجية الموجودة في بيئة العمل، على سبيل المثال لا الحصر. وتقتصر حكومة واحدة وعدد كبير من منظمات العمال إدراج الإصابات وحالات التسمم والاختناق أيضاً. وفي ضوء الردود المتقاة، احتفظ المكتب بالصيغة الأصلية، حيث إنّ البند (ج) لا يركز على أصل المخاطر البيولوجية وأثرها، بل على التأكيد على أهمية اتساق السياسات والتعاون على المستوى الدولي.

ويحظى **البند (د)** بتأييد كبير من المجموعات المجيبة الثلاث.

ورداً على تعليق حكومة واحدة، يوضح المكتب أنّ الإشارة إلى الاعتراف بأهمية بروتوكول عام ٢٠٠٢ التابع للاتفاقية رقم ١٥٥ وأهمية الاتفاقية رقم ١٦١ لا يعني أنّ التصديق على تلك الصكوك هو شرط للتصديق على اتفاقية بشأن المخاطر البيولوجية في المستقبل. ويشير المكتب أيضاً إلى اقتراح تقدّمت به منظمات أصحاب العمل لحذف الإشارات إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية غير الأساسية من أجل تسليط الضوء على أهمية الاتفاقيتين رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧. ويأخذ المكتب هذه التعليقات في الاعتبار لكنه احتفظ بالإشارة إلى بروتوكول عام ٢٠٠٢ والاتفاقية رقم ١٦١، تماشياً مع أغلبية الردود.

ويحظى **البند (هـ)** بدعم من المجموعات المجيبة الثلاث.

ويشير المكتب إلى تعليق حكومة واحدة بوجوب اتخاذ قرار بشأن مراجعة توصية الوقاية من الجمرّة الخبيثة، ١٩١٩ (رقم ٣)، بشكل منفصل وعدم إدراجها في الديباجة، ويشير أيضاً إلى تعليق حكومة أخرى بأنّه من غير المناسب التطرّق إلى مراجعة التوصية رقم ٣ في السياق الحالي مع الإشارة، من بين أمور أخرى، إلى القرار الذي اتخذته الفريق العامل الثلاثي في عام ٢٠١٧. ويذكر المكتب بأنّه، على النحو الذي أوصى به الفريق العامل الثلاثي في اجتماعه الثالث، قرر مجلس الإدارة في دورته ٣٣١ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧) تصنيف التوصية رقم ٣ على أنّها "تستلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات لضمان استمرار جدواها حاضراً ومستقبلاً".^٩ ونظراً للنطاق المحدود للتوصية رقم ٣ والثغرة في تغطية المخاطر البيولوجية الأخرى، أوصى الفريق العامل الثلاثي أيضاً، كإجراء متابعة، بمراجعة التوصية من خلال صك يتناول كافة المخاطر البيولوجية.^{١٠} وبناءً على ذلك، طلب مجلس الإدارة من المكتب إعداد مقترحات بشأن بند محتمل لوضع المعايير بشأن المخاطر البيولوجية.^{١١} ويشير المكتب أيضاً إلى أنّه، عند مراجعة صك سابق، من الممارسة الجيدة في الصياغة إدراج فقرة في ديباجة الصك الجديد تشير إلى الحاجة إلى مراجعة الصك القديم.^{١٢}

ويحظى **البند (و)** بتأييد كبير من الحكومات ومنظمات العمال ولكنه يحظى بدعم محدود من منظمات أصحاب العمل.

ورداً على التعليقات التي تطلب توضيحاً بشأن ما إذا كان توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن العوامل البيولوجية يعتبر صكاً دولياً، يشير المكتب إلى أنّ هذا التوجيه صك ملزم فقط للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقام بتعديل البند بحذف عبارة "بطريقة شاملة" وإضافة عبارة "على المستوى العالمي".

وفيما يتعلق **بالبند (ز)**، يلاحظ المكتب الإضافات المقترحة.

ورداً على الاقتراح الذي يذكر بالحاجة إلى التعزيز المستمر لثقافة وطنية من أجل السلامة والصحة، يرى المكتب أنّ هذا الجانب مشمول ضمناً في الإشارة إلى الاتفاقية رقم ١٨٧ في البند (د).

ورداً على الاقتراح الداعي إلى إدراج إشارة إلى المبادئ التوجيهية التقنية لمنظمة العمل الدولية بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل، يشير المكتب إلى أنّه ليس من المعتاد، في الممارسة الصياغة الجيدة، إدراج إشارات إلى صكوك غير ملزمة في اتفاقية مقترحة، ولكنه يحدد أنّ الإشارة إلى المبادئ التوجيهية التقنية أدرجت في الاستنتاجات المقترحة بهدف وضع توصية (النقطة ٤٢).

^٩ بموجب نظام التصنيف ثلاثي المستويات للفريق العامل الثلاثي المعني بألية استعراض المعايير (الفريق العامل الثلاثي)، إنّ الصكوك التي "تستلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات لضمان استمرار جدواها حاضراً ومستقبلاً"، هي تلك التي قد لا تكون محدّثة بالكامل في بعض النواحي ولكنها تبقى ذات جدوى في نواح أخرى، وبالتالي لا يمكن تصنيفها على أنّها متقدمة. وقد تشمل هذه الصكوك صكوكاً في طور المراجعة الكاملة أو الجزئية، بالإضافة إلى صكوك تتعلق بمجالات السياسة الاجتماعية وسياسة العمل حيث ينبغي وضع معايير جديدة.

^{١٠} انظر:

The Standards Initiative: Report of the third meeting of the Standards Review Mechanism Tripartite Working Group, GB.331/LILS/2, Appendix, para. 19.

^{١١} انظر: *Minutes of the 331st Session of the Governing Body of the International Labour Office*, GB.331/PV, para. 723(f)(i).

^{١٢} جرت الإشارة أيضاً إلى النقطة ٤٤ من الاستنتاجات المقترحة، التالي نصها: "تحل هذه التوصية محل توصية الوقاية من الجمرّة الخبيثة، ١٩١٩ (رقم ٣)".

ورداً على اقتراح يدعو إلى التذكير بأن الحقوق المرتبطة بالحرية النقابية والمفاوضة الجماعية تفسح المجال لإجراء حوار اجتماعي قوي، يقترح المكتب أن تقتصر الإشارات في الديباجة المقترحة على المواضيع التي تتناول على نحو أكثر تحديداً السلامة والصحة المهنيين والمخاطر البيولوجية في بيئة العمل.

ورداً على اقتراح يقضي بالإشارة إلى الحاجة إلى تعزيز القدرة على إجراء البحوث العلمية وتسريع البحث عن حلول للمخاطر البيولوجية من خلال الاتفاقات، بما في ذلك الحاجة إلى تبادل المعلومات ذات الاستخدام المقيد، يشير المكتب إلى أنه سينظر في هذه المسألة في سياق الأحكام التشغيلية للاستنتاجات المقترحة.

وفي ضوء الردود المتلقاة، لا سيما فيما يتعلق بالنقطة ٣(ب)، أضاف المكتب البند الجديد التالي في النقطة ٣ من الاستنتاجات المقترحة:

(ز) إذ تشدد على ضرورة تعزيز الإدارة الفعالة للسلامة والصحة المهنيين فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل من خلال الوسائل والتدابير التعاونية التي تتخذها الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها السلطات المعنية بالصحة العامة والسلامة والصحة المهنيين ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، في مجالات المسؤولية الخاصة بكل منها.

التعاريف

السؤال ٤

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تعرف مصطلح "الخطر البيولوجي" على أنه "أي كائن مجهري أو خلية أو مادة عضوية أخرى قد تكون نباتية أو حيوانية أو بشرية المنشأ، بما في ذلك كل ما قد يكون معدلاً جينياً، ومن شأنه أن يضر بصحة الإنسان. وقد يشمل هذا الخطر، على سبيل المثال لا الحصر، على الجراثيم والفيروسات والطفيليات والفطريات والبريونات ومواد الحمض النووي وسوائل الجسم وأية كائنات مجهرية أخرى وما يرتبط بها من مواد مستأجرة ومواد سمية"؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٣ نعم: ٧٥ لا: ٦ ردود أخرى: ٢

التعليقات

الجزائر: نعم، ينبغي إضافة تعريف العوامل البيولوجية وتصنيفها.

أستراليا: ينبغي إضافة مصطلح "العفن" كجزء من قائمة تعاريف غير حصرية.

النمسا: ينبغي إضافة عبارة "مواد الحمض النووي الريبي" وحذف عبارة "سوائل الجسم" والاستعاضة عن مصطلح "المخاطر البيولوجية" بمصطلح "الأخطار".

البحرين: إضافة الإضرار بصحة وسلامة المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية الأخرى الداخلة في عمليات الانتاج الغذائي والتي تتأثر بالمخاطر البيولوجية، ضمن التعريف.

بلجيكا: ينبغي النظر في الممرضات الانتهازية التي تضر بالأشخاص منقوصي المناعة.

بوتسوانا: إن مصطلح "مواد عضوية" مهم إذ يعكس أخطاراً غير معدية مثل الأغبرة العضوية.

البرازيل: نؤيد إدراج التعريف بشرط توضيحه وتوسيعه.

بلغاريا، اليونان: نقترح إدراج تعريف لمصطلح "الخطر البيولوجي" أقرب ما يكون إلى نص التوجيه 2000/54/EC.

كوستاريكا: قد يكون المصطلح مضللاً ويحتاج إلى التوضيح.

كوبا: ندعو إلى اعتماد تعاريف شاملة من أجل إتاحة فهم أوسع نطاقاً.

الجمهورية التشيكية: حرصاً على ضمان شمولية القائمة، نقترح مثلاً استخدام عبارة "مجال الاهتمام" بدلاً من "تعريف المصطلح".

فنلندا: ينبغي إضافة تعريف لمصطلح "الخطر البيولوجي" أو لمصطلح "عامل بيولوجي" كبديل له.

ألمانيا: ينبغي حذف عبارة "نباتية المنشأ".

هنغاريا: ينبغي إضافة الطفيليات الخارجية التي تستقر بشكل دائم على جسم الإنسان.

إيطاليا: ينبغي إجراء التعديل التالي: "أي مادة بيولوجية على غرار الكائنات المجهرية أو الخلايا أو المواد العضوية قد تكون نباتية أو حيوانية أو بشرية المنشأ، بما في ذلك الكائنات المعدلة جينياً والنواقل البيولوجية الخاصة بالكائنات المجهرية المسببة للأمراض أو العوامل البيولوجية الحاملة للأمراض، التي من شأنها أن تضر بصحة الإنسان. ويمكن أن تضم، على سبيل المثال لا الحصر، الجراثيم والفيروسات والطفيليات والفطريات والبريونات ومواد الحمض النووي وسوائل الجسم الملوثة وأية كائنات مجهرية أخرى وما يرتبط بها من مواد مستأجرة ومواد سميّة."

اليابان: التعريف عام جداً فهو لا يأخذ في الاعتبار درجة الضرر الناجم عن كل عامل بيولوجي وقد يشكل ذلك عبئاً على الهيئات المكوّنة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية.

المكسيك: هذا تعريف عام جداً ويسمح بتوضيح المفهوم وتوحيده.

بولندا: نقترح إضافة مصطلحات واضحة إلى التعريف مثل الحيوانات السامة أو الطفيليات الداخلية والطفيليات الخارجية البشرية فضلاً عن إبقاء القائمة مفتوحة كي تعكس التقدم المحرز في المستقبل.

اسبانيا: ينبغي التمييز بين العامل البيولوجي والخطر البيولوجي.

سويسرا: ثمة اختلافات كبيرة بين العوامل البيولوجية التي يمكن أن تتكاثر وتلك التي لا يمكنها ذلك (السموم والمواد المستأجرة). لذلك، من المجدي التمييز بينها في التوصيات ذات الصلة.

الولايات المتحدة الأمريكية: لا تتضمن المعايير الأمريكية الحالية تعريفاً واحداً لمصطلح "الخطر البيولوجي". ونوافق على إدراج التعريف كنقطة بداية للمناقشات، ولكننا نرغب في الحصول على معلومات إضافية حول قوانين وممارسات البلدان الأخرى كي يستتير بها التعريف النهائي.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٤١ نعم: ٣٥ لا: ٣ ردود أخرى: ٣

التعليقات

BDA: ينبغي تعديل النص ليتضمن أيضاً الكائنات غير الحية، مثل الفيروسات.

CEPYME، CEOE: يتطابق التعريف مع التشريعات الوطنية.

CNI: يعارض فكرة وجود صكوك محددة لمنظمة العمل الدولية بشأن الأخطار أو المخاطر البيولوجية، خوفاً من التعارض مع التعاريف المعمول بها في الدول الأعضاء.

COPARMEX: من الضروري توخي الدقة العلمية وتجنب التأثيرات الأيديولوجية.

KPP: يدعو إلى توخي الوضوح والتمييز بين التعرض للمخاطر بحكم المهنة والتعرض لها خارج مكان العمل.

MEDEF: ينبغي إضافة تعريفين للمصطلحين "الكائن المجهرية" و"استنابت الخلايا" من قانون العمل الفرنسي.

UIA: ينبغي حذف الإشارات إلى عناصر محددة.

UPS: يمكن استخدام التعريف المقترح ولكن ينبغي التمييز بين العناصر على أساس آلية العمل وإمكانية تكاثرها من أجل توجيه تدابير المراقبة.

USCIB: يشير إلى أنه لا يوجد تعريف واحد لمصطلح "الخطر البيولوجي" في معايير السلامة الأمريكية، وبالتالي إنه مستعد للموافقة على التعريف المقترح كنقطة انطلاق، في انتظار الحصول على معلومات إضافية حول قوانين وممارسات البلدان الأخرى.

العمال

مجموع عدد الردود: ٨٨ نعم: ٨٧ لا: ١ ردود أخرى: صفر

التعليقات

‘UGT-CEC ،‘SUNEP-SAS ،‘ITUC ،‘GWU ،‘GSEE ،‘FNV ،‘FENTAP ،‘FENPRUSS ،‘DGB ،‘CNV ،‘CFDT ،‘APE ،‘ACTU ،‘VIDA: إن مصطلح "المواد العضوية" مهم، فهو يعكس المخاطر التي قد يشكلها التعرض للعوامل غير المعدية، مثل الغبار العضوي، على الصحة المهنية.

CTA-A ،CATP: ينبغي إضافة مصطلح "الهباء الجوي المجهرى المحمل بالجزيئات الفيروسية".

CGT (A): ينبغي إضافة قسم بعنوان "التعاريف" توكيلاً للوضوح.

CGT-FO: تعديل النص لتعريف الكائنات المجهرية واستنبات الخلايا والمواد العضوية.

ČMKOS: ينبغي إدراج التعريف توكيلاً للوضوح والفعالية.

KEF: ينبغي احترام التعاريف الواردة في القوانين واللوائح الوطنية وإعطائها الأولوية.

KSPSI: ينبغي التماس آراء الخبراء في هذا الصدد.

NUBE: هل يشمل التعريف المواد النشطة بيولوجياً؟

USAM: ينبغي التمييز بين العوامل البيولوجية التي يمكنها أن تتكاثر وتلك التي لا يمكنها ذلك. وينبغي استكمال التعريف بمصطلح "القابلية للأمراض" وإضافة مصطلح "الوحدات غير الخلوية".

تعليق المكتب

توافق الغالبية العظمى من المجموعات المجيبة جميعها على إدراج تعريف لمصطلح "المخاطر البيولوجية" في الصك. ويحيط المكتب علماً بالتعديلات العديدة المقترحة على مشروع التعريف، والتي لم يقترح أيها أكثر من جهة مجيبة واحدة.

ولذلك، يقترح المكتب الإبقاء على التعريف الوارد في الاستبيان، والذي يستند إلى التعريف الوارد في المبادئ التوجيهية التقنية، مع إجراء تغييرات لغوية طفيفة توكيلاً للوضوح. ويقترح أيضاً إضافة الجملة التالية في بند مستقل:

٦. يشمل الضرر الذي يلحق بصحة الإنسان نتيجة المخاطر البيولوجية في بيئة العمل الأمراض المعدية وغير المعدية والإصابات.

واستجابةً لطلب الحصول على معلومات إضافية عن قوانين وممارسات البلدان الأخرى، يشير المكتب إلى أن تقريره الأول بعنوان *المخاطر البيولوجية في بيئة العمل*، يتناول القوانين والممارسات الوطنية.^{١٢}

السؤال ٥

هل ينبغي لتعريف مصطلح "الخطر البيولوجي" أن يتضمن النواقل البيولوجية أو نواقل الأمراض؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٣ نعم: ٦٨ لا: ١٤ ردود أخرى: ١

التعليقات

أستراليا: نعم، استناداً إلى المبادئ التوجيهية التقنية.

جزر البهاما: ينبغي أن يتضمن التعريف أي كيان يُستخدم لنقل المادة الوراثية.

^{١٢} منظمة العمل الدولية، *المخاطر البيولوجية في بيئة العمل*، التقرير (ILC.112/IV(1)، الفقرات ٧٧-١٣١. انظر تحديداً الفقرة ٨٧، "تعريف المخاطر البيولوجية".

بلجيكا: نعم، من المفيد تحديد النواقل والعوامل الحاملة للأمراض واتخاذ تدابير وقائية للتصدي لها.

البرازيل: ينبغي الأخذ في الاعتبار شكل الاتصال، إذ إن الناقل بحد ذاته لا يُعتبر خطراً بيولوجياً إن لم يكن ملوثاً.

بروني دار السلام: نعم، ينبغي الأخذ في الاعتبار انتقال المرض من شخص إلى آخر أو بين عوامل حاملة أخرى داخل مكان العمل وخارجه.

كوستاريكا: ينبغي التوضيح قبل اتخاذ قرار.

كوبا: يمكن للنواقل أو العوامل البيولوجية الحاملة للأمراض أن تتواجد في أماكن العمل. لذلك، ينبغي إدراج نوع التدابير التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بالأنواع المحمية.

قبرص: لا، التعريف عام جداً؛ سيلزم اتخاذ إجراءات في مكان العمل ضد الأشخاص والحيوانات المرافقة للعمال.

اكوادور: نعم، إنها عوامل حاملة للفيروسات والجراثيم وأنواع أخرى من العوامل البيولوجية.

إريتريا: نعم، ينبغي القضاء عليها في أماكن العمل قدر المستطاع.

فنلندا: لا، قد يخلق إدراجها في التعريف مناخاً من انعدام اليقين بشأن الواجبات والمسؤوليات على مستوى مكان العمل.

فرنسا: قد يتطور مفهوم النواقل مع مرور الوقت؛ ينبغي وضع تعريف واضح.

ألمانيا: نعارض الاقتراح ونرى أنه ينبغي للتعريف أن يقتصر على الطفيليات التي تشكل خطراً متأسلاً.

جامايكا: نعارض الاقتراح إذ من شأنه أن يترك هامشاً واسعاً جداً للتأويل، لذلك نقترح استبداله بعبارة "الخزانات البيئية للعوامل المعدية أو الأمراض حيوانية المنشأ".

اليابان: من شأن عدم وضوح المعنى أن يفرض عبئاً ثقيلاً على الدول الأعضاء.

ماليزيا: ينبغي أخذ النواقل البيولوجية في الاعتبار، فبعض الأمراض على غرار حمى الضنك تسببها النواقل.

المكسيك: نوصي بشدة على إدراج النواقل لأنها يمكن أن تتسبب بالأمراض المهنية.

باراغواي: من المهم أن يحترم الصك أيضاً حقوق الإنسان وخصوصية الأشخاص الحاملين للأمراض وحماية عملهم.

بولندا: ينبغي إدراج النواقل، وليس العوامل الحاملة للأمراض، بغية تجنب تصنيف الأشخاص، بمن فيهم زملاء العمل، على أنهم يشكلون مخاطر بيولوجية.

البرتغال: نعم، من شأن التحكم بها أن يمنع بسهولة انتشار عوامل معينة.

سويسرا: لا، لا يشكل وجود ناقل بيولوجي خطراً بيولوجياً إن لم يكن حاملاً للمرض.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٤٠ نعم: ١٨ لا: ١٣ ردود أخرى: ٩

التعليقات

ANDI، BDA، CIU، CIP، CCSU، DA، IOE، SEV، SN، UCCAEP، UIA، USCIB: لا، قد يعني هذا ضمناً الالتزام باتخاذ إجراءات ضد الأشخاص (كنواقل/عوامل حاملة للمرض) في مكان العمل. وهناك حاجة إلى أدلة علمية لتوضيح متى ينبغي إدراج العوامل الحاملة للأمراض/النواقل في التعريف.

CEOE، CEPYME: من الضروري تحديد الغرض من إدراج ذلك في التعريف. يمكن أن يكون للخطر البيولوجي نفسه عدة نواقل.

CNC: يؤيد الاقتراح ولكنه يشير إلى الحاجة إلى تدابير المراقبة والحماية.

CNS: لا، ليست هذه عوامل مسببة للأمراض، بل هي مجرد وسيلة انتقال.

MEDEF: ينبغي لهذه المفاهيم أن تتطور حسب المخاطر أو الأمراض التي يجري تحديدها.

MKB: تدعو إلى تقديم تعاريف واضحة استناداً إلى الأدلة العلمية والقائمة على الصحة.

UPS، USAM: لا يشكل وجود ناقل بيولوجي خطراً بحد ذاته.

العمال

مجموع عدد الردود: ٨٧ نعم: ٨٠ لا: ٥ ردود أخرى: ٢

التعليقات

ITUC ، GWU ، GSEE ، FENPRUSS ، FENTAP ، FNV ، DGB ، CNV ، CGT-FO ، CFDT ، APE ، ACTU ، ALU-TUCP ، IUF ، JTUC-RENGO ، PSI ، SUNEP-SAS ، UGT-CEC ، UGT-SP ، VIDA : تدعم هذه الإضافة، مع التركيز على التغطية الشاملة وحماية حقوق الإنسان وخصوصية وعمل الأشخاص الذين قد يكونون حاملين للأمراض.

CAT : يؤيد هذه الإضافة استناداً إلى التعاريف الطبية ومسببات الأمراض.

TS : نعم، لأنها وسيلة للوقاية من الأمراض، حتى لو كان وجود ناقل بيولوجي لا يشكل خطراً في حد ذاته إن لم يكن ناقلاً للمرض.

تعليق المكتب

تؤيد غالبية الحكومات والغالبية العظمى من منظمات العمال إدراج النواقل البيولوجية أو العوامل البيولوجية الحاملة للأمراض في تعريف "المخاطر البيولوجية"، حيث يساهم ذلك في تحديد وتنفيذ تدابير الوقاية المتعلقة ببعض الأمراض. ومع ذلك، هناك تفاوت في وجهات النظر بين منظمات أصحاب العمل. وتخشى العديد من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل أن يذهب هذا النهج إلى أبعد من اللازم، لأنه ينطوي على اشتراط اتخاذ تدابير في مكان العمل ضد الأشخاص باعتبارهم ناقلين للمرض أو عوامل حاملة له أو ضد الحيوانات باعتبارها نواقل أو عوامل حاملة للمرض. وتؤكد هذه الجهات أيضاً أنه على الرغم من ضرورة أخذ شكل الاتصال في الاعتبار عند تحليل المخاطر البيولوجية، إلا أن الناقل في حد ذاته لا يشكل خطراً بيولوجياً إن لم يكن ملوثاً.

وإذ يأخذ المكتب وجهة نظر الأغلبية في الاعتبار، أدرج البيان في النقطة ٥ من الاستنتاجات المقترحة.

ورداً على اقتراح العديد من منظمات العمال وحكومة واحدة بأن يشمل الصك حقوق الإنسان وحماية خصوصية وعمل الأشخاص الذين يؤدون دور العوامل الحاملة للأمراض، أضاف المكتب البند الجديد التالي تحت النقطة ٢٩ من الاستنتاجات المقترحة، بشأن حقوق العمال وممثلهم:

(ك) حمايتهم من أي تمييز بسبب الإصابة بمرض ناجم عن مخاطر بيولوجية أو نقله.

السؤال ٦

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تعرف أية مصطلحات أخرى؟ إذا كان الجواب بالإيجاب، يرجى تحديدها.

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٧٢ نعم: ٣٥ لا: ٣٧ ردود أخرى: صفر

التعليقات

بوتسوانا، باراغواي: من المجدي وضع مسرد شامل للمصطلحات المستخدمة.

الجبيل الأسود، البرتغال: ينبغي تصنيف المواد البيولوجية إلى مجموعات معرضة للخطر، حسب مستوى خطر العدوى.

الفلبين: من المفضل تطوير مفهوم الثالوث الوبائي لسببية المرض (منظمة الصحة العالمية) الذي يتكون من عامل خارجي ومضيف سريع التأثير وبيئة تجمع بين المضيف والعامل.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٣٥ نعم: ١٣ لا: ٢٢ ردود أخرى: صفر

التعليقات

KZPS : ينبغي أن تشتمل المعرفة العلمية على عناصر تؤثر سلباً على صحة الإنسان على المدى القصير أو الطويل، مثل عناصر الحمض الريبي النووي أو تعديلاته.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٣ نعم: ٥٦ لا: ١٧ ردود أخرى: صفر

التعليقات

‘GSEE ‘FENTAP ‘FENPRUSS ‘DGB ‘CFDT ‘CETU ‘CNV ‘CGT-FO ‘APE ‘ANMF-NSW ‘ALU-TUCP ‘ACTU
‘VIDA ‘UGT-CEC ‘UFCW ‘TUCP ‘TUC ‘SUNEP-SAS ‘PSI ‘KCTU ‘JTUC-RENGO ‘IUF ‘ITUC ‘GWU
توضيح واجبات ومسؤوليات وحقوق كل شخص ووضع مسرد للمصطلحات المستخدمة.
‘UGT(P) ‘CAT: من شأن وضع مسرد للعوامل الخطرة أن يسهل تنفيذ الصك.

تعليق المكتب

تقترح غالبية الحكومات ومنظمات العمال تعاريف إضافية، على عكس غالبية منظمات أصحاب العمل.
ومن باب الاستجابة للطلبات الواردة بشأن وضع مسرد للمصطلحات وتصنيف المواد البيولوجية على أساس خطر العدوى
ورداً على الاقتراحات التي تدعو إلى وضع تعاريف إضافية، يدعو المكتب الجهات المجيبة إلى إعادة تقديم مقترحاتها في مرحلة
لاحقة من الإجراء، مع تقديم التوضيحات بشأن الغرض المقصود منها ووظيفتها في إطار الصكوك المتوخاة.

الغرض والنطاق

السؤال ٧

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على أن الغرض منها يتمثل في توفير إطار قانوني شامل وتطوعي من أجل احترام وتعزيز
وإعمال الحق في بيئة عمل آمنة وصحية فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٣ نعم: ٧٦ لا: ٦ ردود أخرى: ١

التعليقات

أستراليا: ينبغي للصك أو الصكوك أن توفر، فضلاً عن الإطار القانوني، أفضل الممارسات حول كيفية ضمان الامتثال لمبادئ
السلامة والصحة المهنية الشاملة في سياق التعرض للعوامل البيولوجية في مكان العمل.

بلجيكا: ينبغي أن يكون نطاق الصك أو الصكوك شاملاً، حيث من المحتمل أن يتعرض جميع العمال للعوامل البيولوجية.

بوتسوانا: ينبغي للصك أو الصكوك أن تشمل المخاطر التي تطرحها كافة المخاطر البيولوجية في العمل، فضلاً عن الأمراض
والإصابات المرتبطة بها.

كوستاريكا، قبرص: ينبغي توضيح مصطلح الإطار "الشامل والتطوعي". وبما أن الصك يتناول المخاطر البيولوجية فقط، فإن عبارة
"بيئة عمل آمنة وصحية" عامة للغاية وبالتالي، ينبغي أن يقتصر نطاق الصك على المخاطر البيولوجية فقط؛ وينبغي لأي إشارة
إلى إطار المبادئ والحقوق الأساسية في العمل أن تكون بالصيغة التالية "احترام وتعزيز وتحقيق بيئة عمل آمنة وصحية". وينبغي
أن يكون الغرض والنطاق في قسمين منفصلين.

اليابان، سويسرا: نعارض الاقتراح نظراً لأن القوانين والنظم الوطنية والاستجابات للمخاطر والتحديات البيولوجية تختلف اختلافاً
كبيراً من بلد إلى آخر.

ترينيداد وتوباغو: ينبغي وضع توصية بالاستعاضة عن مصطلح "إطار قانوني" بمصطلح "إطار معياري".

الولايات المتحدة الأمريكية: في حين أن الإطار القانوني والتطوعي موضع ترحيب من حيث المبدأ، إلا أنه من الصعب توفير
المرونة الكافية في صك تنظيمي يسمح بإدخال أية تغييرات. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لما قد يترتب عن هذا النهج "التطوعي"،
بما في ذلك أمثلة من معايير العمل الدولية الأخرى.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٣٩ نعم: ١٧ لا: ١٨ ردود أخرى: ٤

التعليقات

ANDI، BDA، BE، CIP، CCSU، CIU، DA، IOE، MEDEF، SEV، SN، UCCAEP، UIA، USCIB: ينبغي للصك أن يوضح مصطلح الإطار "الشامل والتطوعي" وأن يقتصر نطاقه على المخاطر البيولوجية فقط. فضلاً عن ذلك، ينبغي لأي إشارة إلى المبادئ والحقوق الأساسية في العمل أن تكون بالصيغة التالية: "احترام وتعزيز وتحقيق بيئة عمل آمنة وصحية". وينبغي أن يكون الغرض والنطاق في قسمين منفصلين.

CEOE، CEPYME: بما أن حق العمال في القيام بأنشطتهم في بيئات آمنة هو حق راسخ أصلاً، ينبغي للتوصية أن تهدف إلى توفير بيئة عمل آمنة فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية.

CNI: أعرب عن معارضته للاقتراح لأنّ المسألة مشمولة بما فيه الكفاية في الاتفاقيتين رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧.

MKB، VNO-NCW: ينبغي أن يوضح الصك مصطلح الإطار "الشامل والتطوعي".

SPČR: أعرب عن دعمه لإطار شامل وتطوعي يتضمن الحقوق والالتزامات المتعلقة بظروف عمل صحية وآمنة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٠ نعم: ٨٩ لا: صفر ردود أخرى: ١

التعليقات

AFL-CIO: ينبغي للصك أو الصكوك أن تكون شاملة وتحمي جميع العمال المعرضين للمخاطر البيولوجية، بما في ذلك المخاطر المعترف بها والمخاطر الناشئة.

(A) CGT، JCTU: ينبغي للصك أو الصكوك أن تشمل المخاطر البيولوجية فقط وليس كافة المخاطر.

(P) UGT: أعرب عن تأييده للمبدأ الاحترازي في غياب الدليل العلمي.

تعليق المكتب

يلاحظ المكتب أنّ الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات العمال تؤيد هذا الاقتراح، في حين أنّ غالبية منظمات أصحاب العمل وبعض الحكومات تعارضه.

ورداً على التعليق الذي يفيد بأنّ صيغة "إطار قانوني شامل وتطوعي" غير واضحة، حذف المكتب مصطلح "تطوعي"، لكنّه احتفظ بمصطلح "شامل" الذي يشير إلى إطار قانوني يشمل المستوى الوطني ومستوى المنشأة على حد سواء.

ورداً على التعليقات التي تفيد بأنّ إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل يشير إلى "احترام وتعزيز وتحقيق بيئة عمل آمنة وصحية" وليس "الحق في بيئة عمل آمنة وصحية"، يشير المكتب إلى أنّ الفقرة ١ (ب) من الإعلان تنص على أنّ "هذه المبادئ والحقوق قد ترجمت وطوّرت على شكل حقوق والتزامات محددة في عدد من الاتفاقيات المعترف بأنّها اتفاقيات أساسية، سواء داخل منظمة العمل الدولية أم خارجها"، وأنّ الاتفاقية رقم ١٨٧ تشير إلى الحق في بيئة عمل آمنة وصحية.

وقد أدرج المكتب الاقتراح الذي يفيد بأنّه ينبغي لهذه النقطة أن تركز على المخاطر البيولوجية. ولم ينفذ اقتراح إحدى حكومة واحدة بالاستعاضة عن مصطلح "إطار قانوني" بمصطلح "إطار معياري"، إذ يعتبر أنّ للمصطلحين المعنى نفسه.

واستجابةً لاقتراح مجموعة من منظمات أصحاب العمل بالتطرق إلى غرض الصك ونطاقه في قسمين مختلفين توخياً للوضوح، قام المكتب بإدراج النطاق في التعريف وأدرج البيان المتعلق بالغرض في النقطة ٣ (ب) من الاستنتاجات المقترحة على النحو التالي:

(ب) إذ تنظر في الهدف المتمثل في توفير إطار قانوني شامل من أجل احترام وتعزيز وإعمال الحق في بيئة عمل آمنة وصحية فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بترتيبات التأهب والاستجابة للإدارة الفعالة لحالات الطوارئ المرتبطة بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، مع مراعاة المخاطر والأخطار الجديدة والناشئة.

السؤال ٨

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنطبق على جميع العمال وعلى كافة فروع النشاط الاقتصادي؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٢ نعم: ٧٧ لا: ٤ ردود أخرى: ١

التعليقات

الجزائر: ينبغي للصك أو الصكوك أن تنطبق فقط على القطاعات والمهن التي يكون فيها خطر التعرض للمخاطر البيولوجية مرتفعاً. أرمينيا: ينبغي أن ينطبق الصك أو الصكوك أيضاً على العمال الذين يؤدون نشاطاً مهنياً يستلزم لمس البشر أو منتجات متعلقة بالبشر وحيوانات أو منتجات متعلقة بالحيوانات ونفايات ونباتات من منشأ عضوي، وكذلك على العمال الذين يعملون في تجهيز المعادن وقطاع التعدين، في بيئة عالية الرطوبة.

أستراليا، فرنسا، هولندا: نؤيد الاقتراح، ونلفت الانتباه إلى أن المخاطر والتدابير الوقائية لمواجهة تختلف من فرع نشاط اقتصادي إلى آخر.

بلجيكا، بلغاريا: نعارض أي استبعاد نظراً لأن الدراسات والبيانات العلمية تؤكد وجود عوامل بيولوجية في بيئات عمل مختلفة جداً. البرازيل، بروندي، ليسوتو: نؤيد الاقتراح؛ ينبغي أن ينطبق الصك أو الصكوك على جميع العمال وعلى كافة فروع النشاط الاقتصادي.

كولومبيا: نؤيد الاقتراح، لا سيما فيما يتعلق بالقطاعات الحيوية مثل الرعاية الصحية ومعالجة الأغذية والمختبرات.

كوبا: نؤيد الاقتراح، لا سيما فيما يتعلق بالعمل في المختبرات والأنشطة الزراعية والأنشطة التي تستلزم لمس الحيوانات في المزارع والإسطبلات، وكذلك ما يسمى بالمهام "القدرة" (المسالخ) والأنشطة التي يكثر فيها تواجد النواقل.

قبرص، تركيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: ينبغي للصك أو الصكوك أن تنطبق على جميع العمال وعلى كافة قطاعات النشاط الاقتصادي المعرضة للمخاطر البيولوجية.

اكوادور: نؤيد الاقتراح، مع إيلاء الأولوية لقطاع الصحة وأنشطة جمع النفايات.

إسواتيني، ناميبيا: نؤيد الاقتراح، نظراً لأن أي فرع من فروع النشاط الاقتصادي قد يتأثر بالمخاطر البيولوجية.

هنغاريا: ينبغي أن يشمل الصك أو الصكوك فقط الأنشطة التي تنطوي على مخاطر مرتبطة بالعوامل البيولوجية.

ماليزيا، المكسيك، باكستان: نؤيد الاقتراح، رهنأ بالتعاريف والظروف الوطنية.

بنما: نعارض الاقتراح، إذ إنه لا تنطوي كافة فروع الأنشطة الاقتصادية على أخطار مرتبطة بالمخاطر البيولوجية.

إسبانيا: نعارض الاقتراح، إذ ينبغي للصك أو الصكوك أن تنطبق فقط على القطاعات أو الأنشطة التي جرى تحديد خطر بيولوجي فيها.

سويسرا: نعارض الاقتراح، إذ إن هذه المسألة مشمولة بما فيه الكفاية في الاتفاقيتين رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧.

تونس: نؤيد الاقتراح، شرط أن تُحدد فروع النشاط الاقتصادي تحديداً صريحاً.

الولايات المتحدة الأمريكية: نؤيد الاقتراح، مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في السؤال ٩.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٣٨ نعم: ٢٦ لا: ١٠ ردود أخرى: ٢

التعليقات

UCCAEP، SN، SEV، IOE، CIP، BE، BDA: أعربت عن تأييدها للاقتراح، لكنها اعتبرت أنه ينبغي أن يُدرج هذا الحكم في القسم المعنون "النطاق" وأن يكون بالصيغة التالية: "ينطبق الصك على جميع العمال وعلى كافة فروع الأنشطة الاقتصادية المعرضة للمخاطر البيولوجية".

- CNC:** أعرب عن معارضته للاقتراح نظراً لأنه لا تنطوي كافة المهن على مخاطر بيولوجية ومهنية.
- CNS:** ينبغي أن ينطبق الصك أو الصكوك على القطاعات وبيئات العمل التي تحتوي على مخاطر؛ ينبغي إيلاء اهتمام خاص لنشاط الرعاية المتعلق بصحة الإنسان.
- CNT:** أعرب عن معارضته للاقتراح، إذ ينبغي استثناء الأنشطة التي لا تخضع لرقابة أصحاب العمل.
- KEF:** ينبغي للصك أو الصكوك أن تنطبق فقط على العمال المعرضين للمخاطر البيولوجية في أماكن العمل.
- MEDEF:** ينبغي للصك أو الصكوك أن تنطبق على كافة فروع النشاط الاقتصادي؛ إلا أن المخاطر وتدابير الوقاية لمواجهةها تختلف من فرع إلى آخر من النشاط، وينبغي لتدابير الوقاية أن تكون متكافئة مع المستوى الفعلي للتعرض.
- SPČR:** أعرب عن تأييده للاقتراح، شرط أن تكون الاستثناءات والشروط المقابلة محددة بوضوح.
- UIA:** أعرب عن تأييده للاقتراح وعن وجوب وضع تلك المسألة في القسم المعنون "نطاق التطبيق" وإضافة ما يلي: "في حال التعرض للمخاطر البيولوجية".
- USCIB:** أعرب عن تأييده للاقتراح، مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في السؤال ٩.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٠ نعم: ٨٦ لا: ٣ ردود أخرى: ١

التعليقات

- BAK:** أعربت عن معارضتها لأية استثناءات.
- CATP:** أعرب عن تأييده للاقتراح وأشار إلى أنه ينبغي للصك أو الصكوك أن ينظر في إدراج أشكال جديدة من العمل وأن يشمل المفهوم الأوسع لمراكز العمل.
- CGT(C):** أعرب عن تأييده للاقتراح، لا سيما فيما يتعلق بالقطاعات الحيوية مثل الرعاية الصحية ومعالجة الأغذية والمختبرات.
- CGT-FO:** في حين يتأثر جميع العمال بالمخاطر البيولوجية اعتماداً على قطاعات الأنشطة، من الممكن أن تكون التفاعلات مع مسببات الأمراض أكبر بكثير، وبالتالي ينبغي تكيف تدابير الوقاية أو التدابير الاحترازية في الحالات التي يُحتمل فيها وجود مسببات الأمراض، لتتناسب مع هذه القطاعات.
- CSC-AVC:** أعرب عن تأييده للاقتراح شرط أن يجري تطبيق الصك (الصكوك) على أساس تحليل للمخاطر.
- FSC-CCOO:** ينبغي الإشارة بشكل خاص إلى المهن التي تكون فيها مخاطر التعرض مرتفعة بشكل خاص.
- KSPSI:** أعرب عن تأييده للاقتراح من حيث المبدأ، ولكنه يرى أن الاستثناءات التي قد تكون ضرورية في بعض الحالات ينبغي أن تستند إلى وجهات النظر التي يقدمها الخبراء.
- NUBE، NATUC:** أعربا عن تأييدهما للاقتراح مع التشديد على ضرورة أن يشمل الصك أو الصكوك جميع العمال، بمن فيهم العمال المؤقتين والعرضيين والعمال تحت فترة الاختبار والمتعاقدين والمقاولين المستقلين وعمال المنصات والعاملين في القطاع غير المنظم.
- ÖLAKT:** أعرب عن تأييده للاقتراح، على أن تؤخذ بعين الاعتبار خصائص فروع الأنشطة.
- PSI:** ينبغي للصك أو الصكوك أن تشمل القطاع العام.
- TS:** ينبغي للصك أو الصكوك أن تنطبق، كمبدأ عام، على جميع العمال.
- UNTC-CS:** ينبغي للصك أو الصكوك أن تنطبق على الأنشطة التي تنطوي على الأخطار البيولوجية.

تعليق المكتب

يشير المكتب إلى أنّ هذا الاقتراح يحظى بدعم الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات العمال وغالبية منظمات أصحاب العمل، في حين لا تؤيده ٤ حكومات و ١٠ منظمات لأصحاب العمل و ٣ منظمات للعمال. ويخلص المكتب إلى أنّ الأغلبية تؤيد هذا الاقتراح.

إلا أنّ المكتب يشير أيضاً إلى أنّ الغالبية العظمى من الجهات المجيبة ترغب في ربط هذه القاعدة العامة باستثناءات واسعة النطاق في بعض الحالات وبأحكام تسمح بقدر من المرونة. وباعتبار أنّ الاتفاقية رقم ١٥٥ هي اتفاقية أساسية، ومع مراعاة تأييد الأغلبية للسؤالين ٩ و ١٠ أدناه، يقترح المكتب عدم إضافة المزيد من المرونة في هذه النقطة.

السؤال ٩

هل ينبغي للصك، إذا اتخذ شكل اتفاقية، أن ينص على أنّه يمكن للدول الأعضاء، بعد استشارة المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال، أن تستثني من نطاق الاتفاقية، جزئياً أو كلياً، فروعاً معينة من النشاط الاقتصادي أو فئات محددة من العمال إذا كان من شأن تطبيق الاتفاقية على هذه الفروع والفئات أن يثير مشاكل خاصة ذات طبيعة جوهرية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨١ نعم: ٥٧ لا: ٢٣ ردود أخرى: ١

التعليقات

النمسا: من المحبذ اعتماد توصية ولكن إن كانت الأغلبية تفضل اعتماد اتفاقية، ينبغي أن تكون الاستثناءات ممكنة، كلياً أو جزئياً. **بلجيكا، النرويج:** ضد الإقصاء؛ نقترح أن يكون تقييم المخاطر بمثابة أساس لتحديد مخاطر محددة ووضع تدابير وقائية هادفة. **البرازيل، اكودور، إيطاليا:** ينبغي لأي استثناء أن يكون قائماً على موافقة جميع الأطراف المعنية؛ العملية الثلاثية أساسية في هذا الصدد.

بروني دار السلام: إنّ هذه المسألة مشمولة أصلاً في الاتفاقيتين رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧.

قبرص: نحبذ اعتماد توصية، لذلك، لا حاجة إلى هذا الحكم.

اكودور: ينبغي إجراء مشاورات بشأن إمكانية تطبيق نطاق الاتفاقية تجنباً للتعقيدات.

إسواتيني: ينبغي عدم السماح بالاستثناءات لأنّه يلزم أخذ كافة فروع النشاط الاقتصادي بالاعتبار عندما يتعلق الأمر بالمخاطر البيولوجية، كما أظهرت جائحة كوفيد-١٩.

فنلندا: تساهم الاستثناءات في تصديق الاتفاقية.

ليسوتو، سلوفاكيا: نعارض أي نوع من أنواع الاستثناءات.

هولندا: ينبغي السماح بالاستثناءات على أساس معايير موضوعية، مثل التعامل مع عوامل بيولوجية في مجال البحوث والتنمية أو الفحوصات المخبرية.

البرتغال: ينبغي للصك أن يأخذ في الاعتبار القوات المسلحة والقوى الأمنية وأجهزة الحماية المدنية.

جمهورية كوريا: ينبغي عدم السماح بالاستثناءات إلا عندما يتخذ الصك شكل اتفاقية.

تايلند: ينبغي السماح بالاستثناءات من أجل السماح للدولة العضو بتطبيق الاتفاقية وفقاً لمستوى التنمية الوطني.

المملكة المتحدة: ينبغي عدم السماح بالاستثناءات إلا إذا كان تبريرها ممكناً.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٤٠ نعم: ١٨ لا: ٢٠ ردود أخرى: ٢

التعليقات

ANDI، BDA، BE، CIP، CIU، CCSU، IOE، SEV، SN، UCCAEP، UIA: نظراً لتأييدها اعتماد توصية، تعتبر أنّ هذا الحكم غير ضروري.

CEOE، CEPYME: ينبغي السماح بالاستثناءات إذا اعتمد الصك في شكل اتفاقية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٠ نعم: ٣٢ لا: ٥٨ ردود أخرى: صفر

التعليقات

ACTU، AKAVA، AFL-CIO، APE، BAK، CETU، CFDT، CGTP، CNV، DGB، FENTAP، FNV، GSEE، GWU، IUF، ITUC، JCTU، JCTUC-RENGO، KCTU، NATUC، SAK، STTK، UGT، UGT-CEC، UGT-SP، PSI، TUCP، UICW، VIDA: ينبغي عدم السماح بالاستثناءات إذ ينبغي للصك أن يكون شاملاً.

ALU-TUCP، ANMF-NSW، FENPRUSS، RCN، SUNEP-SAS: ينبغي للصك أن يتيح الاستجابة للمخاطر الجديدة والناشئة، التي لا تقتصر على فروع محددة من النشاط الاقتصادي أو فئات معينة من العمال، كما هي الحال في حالة الجوائح أو الأزمات المناخية.

CGT (A)، UGT (B): ينبغي عدم السماح بالاستثناءات إذ قد تؤدي إلى خسائر في الأرواح وتدهور الصحة، لا سيما في حال انتشار الأوبئة والجوائح بشكل لا يمكن السيطرة عليه.

CGT (C)، CGT-FO: ينبغي عدم السماح بالاستثناءات نظراً لأنها قد تستثني، لأسباب اقتصادية، أنشطة ذات مستوى عالٍ من الخطر على العمال.

USE: ينبغي أن يكون الهدف ضمان حماية جميع العمال، بغض النظر عن فرع النشاط الذي ينتمون إليه.

تعليق المكتب

يحظى هذا الاقتراح بتأييد واسع النطاق من الحكومات، ولكنّه يحظى بدعم محدود من منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل. إلا أنّ منظمات أصحاب العمل وحكومتين معارضتين له أشارت إلى أنّها لا تؤيد النص المقترح على افتراض أنّه ينبغي للصك أن يتخذ شكل توصية، وفي هذه الحالة لن يكون هذا الحكم ضرورياً. وترى منظمات العمال أنّه ينبغي لنطاق الصك أن يكون شاملاً وأن يستجيب للمخاطر الجديدة والناشئة وألا يقتصر على فروع محددة من النشاط الاقتصادي أو فئات معينة من العمال.

ويشير المكتب إلى أنّ هذا الحكم مماثل للمادة ١(٢) من الاتفاقية رقم ١٥٥ ويخدم غرضاً مشابهاً وهو الجمع بين نطاق واسع وشامل، كما يرد في السؤال ٨ (النقطة ٧)، مع السماح بقدر معين من المرونة، بما يتماشى مع الآراء المعرب عنها في الإجابة على السؤال ١. ويسترعي المكتب الانتباه أيضاً إلى أنّ الإشارة الصريحة إلى فروع النشاط وفئات العمال المراد استبعادها ستعني إجراء مشاورات مسبقة مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال المعنية.

وفي هذا السياق، يحيط المكتب علماً بتعليق حكومتين بأنّ أفضل مسار للعمل هو إجراء تقييم للمخاطر بهدف تحديد المخاطر الخاصة والتدابير التي يتعين اتخاذها لحماية العمال في القطاعات والفئات المستثناة. واعتمد نموذج مماثل في المادة ١(٢) من اتفاقية المواد الكيميائية، ١٩٩٠ (رقم ١٧٠).

وعلى هذه الخلفية، أدرج المكتب صياغة تنص على أنّه ينبغي للاستثناءات من نطاق تطبيق الاتفاقية أن تخضع "للتشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال المعنيين، وعلى أساس تقييم المخاطر البيولوجية المتضمنة وتدابير الوقاية والحماية الواجب تطبيقها".

وبالإشارة إلى تعليق حكومة واحدة بشأن الحالات التي "قد تحول فيها القوة القاهرة دون تطبيق الصك على مجموعة معينة من العمال أو على فرع كامل من النشاط الاقتصادي"، يرغب المكتب في أن يوضح أنّ الاستثناءات المقترحة في هذه النقطة لا تستهدف حالات محددة، لا بل هي استثناءات عامة، وإن كانت ذات نطاق محدود، تخضع للأحكام الواردة في النقطة اللاحقة.

السؤال ١٠

هل ينبغي للصك، إذا اتخذ شكل اتفاقية، أن ينص على وجوب أن تبين الدول الأعضاء التي تستفيد من إمكانية استثناء فروع بعينها من النشاط الاقتصادي أو فئات محددة من العمال من نطاق الاتفاقية، في تقريرها الأول الذي تقدمه عن تطبيق الاتفاقية بموجب المادة ٢٢ من دستور منظمة العمل الدولية، الفروع أو الفئات المستتناة على هذا النحو، مع تعليل الأسباب الموجبة لهذا الاستثناء ووصف ما اتخذ من تدابير لتوفير الحماية المناسبة للعمال المستثنين، وأن تشير في تقاريرها اللاحقة إلى أي تقدم محرز في تطبيق الصك على نطاق أوسع؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٠ نعم: ٥٩ لا: ٢٠ ردود أخرى: ١

التعليقات

بلجيكا: ندعم الاقتراح، ولكن ينبغي تبرير الاستثناءات من خلال تحليل الأخطار والبيانات العلمية.
بليز، البرازيل، إيطاليا: ينبغي لكافة الأطراف المهتمة مناقشة الاستثناءات.
كوبا، اكوادور: نظراً إلى تنوع الأنشطة واختلاف الحقائق التي تغطيها، لا بد من أن ينص الصك على أن تتمتع الدول الأعضاء بحرية تحديد سياساتها وحدود تطبيقها.
قبرص، ترينيداد وتوباغو: نفضل اعتماد توصية، وبالتالي لا حاجة إلى هذا الحكم.
فنلندا: من شأن الاستثناءات أن تسهل التصديق على الصك.
اليابان، جمهورية كوريا: إذا اتخذ الصك شكل اتفاقية، ينبغي للاستثناءات أن تتماشى مع اتفاقيات السلامة والصحة المهنية.
ناميبيا: نعارض الاقتراح إذ ينبغي حماية جميع العمال على قدم المساواة، بغض النظر عن فرع النشاط أو الفئة التي ينتمون إليها.
تايلند: نؤيد الاقتراح إذ يسمح بتطبيق الاتفاقية وفقاً لمستوى التنمية والظروف في كل بلد.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٣٨ نعم: ١٨ لا: ٢٠ ردود أخرى: صفر

التعليقات

UIA، USCIB، UCCAEP، SN، SEV، IOE، CIP، BE، BDA: بما أنها تفضل اعتماد توصية فلا حاجة إلى هذا الحكم.
CNI: أعرب عن تأييده للاقتراح؛ ينبغي لنطاق التطبيق ألا يشمل سوى الحالات التي تكون فيها الأخطار البيولوجية جزءاً لا يتجزأ من عملية الإنتاج؛ ينبغي أن تكون الأخطار البيولوجية الأخرى من مسؤولية السلطات الصحية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٠ نعم: ٤٢ لا: ٤٦ ردود أخرى: ٢

التعليقات

ACTU، ALU-TUCP، ANMF-NSW، ASI، CAT، CGT (C): ينبغي ألا يكون هناك أية استثناءات.
IFU، ITUC، GWU، GSEE، FENTAP، FNV، ETUF، DGB، CGTP، CSC-AVC، CFDT، CETU، BAK، Akava، UGT-CEC، UGT (B)، TUCP، STTK، SAK، RCN، PSI، Nezavisnost، NATUC، KCTU، JTUC-RENGO، VIDA، UGT-SP: أعربت عن معارضتها استثناء فروع معينة من النشاط الاقتصادي و/أو فئات من العمال.
CGT (A): ينبغي عدم السماح بالاستثناءات نظراً لأنها قد تستثني، لأسباب اقتصادية، بعض الأنشطة التي تمثل مستوى عالياً من الخطر على العمال.

CIG: تعارض استثناء أي قطاع أو نشاط اقتصادي موضحاً احتمال أن يتعرّض العمال للخطر بغض النظر عن الوظائف التي يؤدونها.

FSC-CCOO: يؤيد الاقتراح من حيث المبدأ.

TS: أعرب عن تأييده للاقتراح شرط أن تكون الاستثناءات محدودة وأن تُجرى بعد التشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

تعليق المكتب

يحظى هذا الاقتراح بدعم كبير من الحكومات، ولكنه يحظى بدعم محدود من منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل. إلا أنه نظراً إلى الردود التي قدمتها مجموعة كبيرة من منظمات أصحاب العمل وحكومتين، فهي تعارض الاقتراح على افتراض أن الصك سيتخذ شكل توصية. ومن وجهة نظرها، إذا اعتمدت توصية، فإن هذا الحكم الخاص بشأن الاستثناءات لن يكون ضرورياً. وفي ضوء ما ورد أعلاه، وبالنظر إلى أن الصكوك المقترحة، كما تشير إليه الردود، ستتخذ شكل اتفاقية تكمّلها توصية، احتفظ المكتب بهذه النقطة مع إجراء تعديلات لغوية طفيفة توخياً للوضوح.

السؤال ١١

هل ينبغي لنطاق الصك أو الصكوك أن يشمل أية عناصر أخرى؟ إذا كان الجواب بالإيجاب، يرجى تحديدها.

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٧٥ نعم: ١٩ لا: ٥٥ ردود أخرى: ١

التعليقات

أرمينيا: ينبغي للصك أن يتضمن مادة بشأن المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال.

بلجيكا: ينبغي إدراج قائمة غير شاملة بالعوامل البيولوجية المعروفة بأنها تسبب ضرراً للإنسان (بما في ذلك احتمالات أن تكون سمية وتحسسية) كمرق وتحدد تصنيف الخطر المقابل لكل منها. وينبغي أن تستند قائمة هذه العوامل المصنفة إلى التأثيرات التي تسببها على العمال الأصحاء، وأن تأخذ أيضاً في الاعتبار التأثيرات/الأخطار المحتملة على العمال الذين يعانون من حالات صحية أصلاً.

بوتسوانا: ينبغي للصك أن يذكر ويعترف بالمخاطر التي تشكلها كافة المخاطر البيولوجية في العمل والمروحة العريضة من الأمراض وحالات الاعتلال والإصابات المرتبطة بها. وينبغي أيضاً تضمين عمليات تقييم المخاطر البيولوجية. وحيثما لا تتوفر بيانات كافية لتحديد المخاطر، ينبغي تطبيق المبدأ الاحترازي.

ألمانيا: نقترح الإبلاغ، على المستوى الدولي، عن الحوادث الخطيرة التي قد تؤدي إلى خطر إصابة السكان بالعدوى.

الجبل الأسود: نقترح أن يُدرج في الصك تصنيف المواد البيولوجية المعروفة بأنها تسبب أمراضاً بشرية.

تونس: قد توسّع خدمات الصحة المهنية نطاق التطبيق من خلال تحديد فروع جديدة للأنشطة مسؤولة عن ظهور المخاطر البيولوجية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٣٥ نعم: ٦ لا: ٢٩ ردود أخرى: صفر

التعليقات

CNI: لا ضرورة إلى اعتماد صك جديد ولكن إذا كانت الأغلبية تفضل اعتماد اتفاقية، ينبغي عندئذٍ تحديد نطاق التطبيق بوضوح.

CNP: البحوث والتجارب العلمية والأسلحة البيولوجية.

CNS: ينبغي إدراج اقتراح بشأن الاستخدام الصحيح لمعدات الحماية الشخصية في نطاق الصك أو الصكوك.

CNT: ينبغي إدراج حدود التعرض المهني في بيئة العمل في نطاق الصك أو الصكوك.

العمال

مجموع عدد الردود: ٨٠ نعم: ٤٩ لا: ٢٧ ردود أخرى: ٤

التعليقات

STTK ، SAK ، Akava: ينبغي إدراج حماية العمال في القطاع غير المنظم والوظائف غير المستقرة.

،FNV ،FENTAP ،FENPRUSS ،DGB ،CNV ،CGT-FO ،CFDT ،CETU ،APE ،ANMF-NSW ،ALU-TUCP ،ACTU ،VIDA ،UFCW ،UGT-CEC ،TUCP ،PSI ،TUC ،KCTU ،IUF ،JTUC-RENGO ،ITUC ،GWU ،GSEE: إنَّ السلامة والصحة المهنتين أحد المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في منظمة العمل الدولية، وينبغي للصك أن يعكس الحقوق والواجبات المرتبطة بهما. وينبغي له أن يعترف أيضاً بالأخطار الناجمة عن كافة المخاطر البيولوجية في العمل والمروحة العريضة من الأمراض وحالات الاعتلال والإصابات المرتبطة بها، بما في ذلك آثارها. وعندما لا تتوفر بيانات كافية لتحديد المخاطر، ينبغي تطبيق المبدأ الاحترازي.

CAT: دليل بشأن تنفيذ التشريعات مخصص للدول الأعضاء.

FSC-CCOO ، CFDT: ينبغي مراعاة المنظور الجنساني عند قياس المخاطر وتقييمها.

تعليق المكتب

تقترح عدة حكومات ومنظمات أصحاب العمل وغالبية منظمات العمال إدراج عناصر أخرى في الصك أو الصكوك. واستجابةً لطلب عدة حكومات ترغب في تصنيف العوامل البيولوجية التي تسبب ضرراً للبشر وإدراج هذا التصنيف كمرفق للصك، يقترح المكتب ألا يُنظر إلى هذا الطلب في الصك بحد ذاته ولكن في سياق تطبيقه العملي. وفي ضوء الردود المتلقاة، يلاحظ المكتب أنَّ عدداً من الاقتراحات قد جرى التطرُّق إليها في تعليق المكتب وأدرجت في الاستنتاجات المقترحة، حسب مقتضى الحال. ويمكن النظر في مزيد من الاقتراحات في مرحلة لاحقة من الإجراء.

أحكام عامة

السياسة الوطنية

السؤال ١٢

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن تضع الدول الأعضاء، بالتشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، سياسة وطنية متسقة ومتكاملة للوقاية والحماية من المخاطر البيولوجية في بيئة العمل وأن تنفذها وتراجعها بصورة دورية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٣ نعم: ٧١ لا: ١٢ ردود أخرى: صفر

التعليقات

أستراليا، النمسا، البحرين، بلغاريا، بوركينا فاسو، كولومبيا، قبرص، فنلندا، جامايكا، ترينيداد وتوباغو: ينبغي أن تكون هذه السياسة جزءاً من سياسة وطنية أوسع نطاقاً بشأن السلامة والصحة المهنتين.

الجمهورية التشيكية: بالطبع، فالبحوث والتطوُّر في مجال التكنولوجيا الحيوية كان سريعاً في السنوات الأخيرة.

اليابان: على المستوى الوطني، تُتخذ التدابير اللازمة لمواجهة المخاطر البيولوجية في بيئة العمل على أساس فرادى السياسات الوطنية وليس على أساس السياسات الوطنية الشاملة.

إسبانيا: ينبغي أن تكون مرتبطة بتوجيه الاتحاد الأوروبي بشأن العوامل البيولوجية.

سويسرا: لا، لأنَّ الوقاية من المخاطر البيولوجية تغطي العديد من المواضيع التي لا يمكن بالضرورة إدراجها كلها في السياسة المتسقة والعالمية ذاتها.

المملكة المتحدة: ينبغي اتباع نهج تناسبي وعملي عند مراجعة السياسة الوطنية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٤٠ نعم: ٣٧ لا: ٣ ردود أخرى: صفر

التعليقات

ANDI، BDA، BE، CIP، CIU، CCSU، COPARMEX، DA، EFP، IOE، SEV، SN، UCCAEP، UIA، USCIB: نعم، ولكن كجزء من السياسات الوطنية القائمة وبالتشاور مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.
CNI: لا، نظراً لنطاق الاتفاقيتين رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧، لا حاجة إلى صكوك محددة بشأن المخاطر البيولوجية.
CNS: ينبغي التشاور مع الهيئات التقنية وليس فقط الهيئات السياسية التمثيلية بحيث تكون الإرشادات قائمة على أساس علمي.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩١ نعم: ٩٠ لا: صفر ردود أخرى: ١

التعليقات

ACTU، ALU-TUCP، ANMF-NSW، APE، CETU، ČMKOS، CFTD، CNV، CTA-A، DGB، FENPRUSS، FNV، GSEE، FENTAP، GWU، IUF، ITUC، JTUC-RENGO، KCTU، PSI، SUNEP-SAS، TUCP، UFCW، UGT-CEC، VIDA: نعم، مع الاعتراف باشتراطات الاتفاقية رقم ١٨٧، وهي إحدى الاتفاقيات الأساسية، التي "تشجع على إجراء التحسينات المستمرة على السلامة والصحة المهنية، للوقاية من الإصابات والأمراض والوفيات المهنية".
CAT: نعم، ينبغي أن يجري تقييم السياسة الوطنية من جانب كل عضو من الدول الأعضاء وممثلي أصحاب العمل وممثلي العمال، وأن تكون مبنية على دراسة يجريها أخصائون طبيون وخبراء في مجال السلامة والصحة المهنية.
CATP: ينبغي للنهج أن يكون شاملاً ومدمجاً في السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنية.
UGT-SP: ينبغي مراجعة السياسة مع الأخذ في الاعتبار التقدم في مجال العلوم.

تعليق المكتب

يحظى هذا الاقتراح بتأييد واسع النطاق من المجموعات المجيبة الثلاث.

ورداً على تعليقات الحكومات التي تعكس الاختلافات في القوانين والممارسات المتعلقة بالسياسات الوطنية بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل، وفي ضوء الإشارة في الاتفاقية رقم ١٥٥ إلى الظروف والممارسات الوطنية فيما يتعلق بالسياسة الوطنية، أضاف المكتب عبارة "تماشياً مع القوانين والممارسات الوطنية" إلى النص وأدرجها في النقطة ١٠ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٣

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن تأخذ الدول الأعضاء في الاعتبار معايير العمل الدولية ذات الصلة، ومنها اتفاقية السلامة والصحة المهنية، ١٩٨١ (رقم ١٥٥) وبروتوكول عام ٢٠٠٢ التابع لها واتفاقية خدمات الصحة المهنية، ١٩٨٥ (رقم ١٦١) واتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنية، ٢٠٠٦ (رقم ١٨٧)، عند وضع السياسة الوطنية وتنفيذها ومراجعتها بصورة دورية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٣ نعم: ٧٤ لا: ٨ ردود أخرى: ١

التعليقات

النمسا: لا، ليس من الضروري وضع سياسة قائمة بذاتها بشأن العوامل البيولوجية.

بوتسوانا: ينبغي أن تشمل هذه النقطة كافة الاتفاقيات القطاعية للسلامة والصحة المهنية وأن تسلم باشتراط الاتفاقية رقم ١٨٧ الذي يقضي بتعزيز "إجراء التحسينات المستمرة" للمعايير.

كوستاريكا: ينبغي الإشارة إلى الاتفاقيتين الأساسيتين (رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧) فقط؛ الاتفاقيات الأخرى مدرجة أصلاً كمعايير دولية ذات صلة.

قبرص، سويسرا: ينبغي أن يشير الحكم فقط إلى الاتفاقيتين الأساسيتين رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧.

فنلندا، ألمانيا، ليتوانيا: من شأن الإشارة إلى معايير أخرى غير الاتفاقيتين رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧ أن يشكّل عائقاً أمام التصديق.

فرنسا: ينبغي التمييز بين الاتفاقيتين الأساسيتين (رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧) والاتفاقيات الأخرى.

ألمانيا: ينبغي صياغة الإشارة بطريقة لا تعيق التصديق.

ماليزيا: ينبغي مراعاة أحدث البيانات والبحوث العلمية المتعلقة بالمخاطر البيولوجية، إلى جانب الاتفاقيات والبروتوكولات.

المكسيك: لا، إذ ينبغي الامتنال للاتفاقيات الأساسية، سواء جرى التصديق عليها أم لا.

الفلبين: نعم، ستكون هاتان الاتفاقيتان بمثابة الأساس القانوني للتوصية.

المملكة المتحدة: نعم، عندما تصدق الدول الأعضاء على الاتفاقية.

الولايات المتحدة الأمريكية: ينبغي لأي إشارة إلى التزامات الدول الأعضاء فيما يتعلق بهاتين الاتفاقيتين أن توصف بعبارة "حسب مقتضى الحال".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٣٨ نعم: ٢١ لا: ١٧ ردود أخرى: صفر

التعليقات

USCIB ، USAM ، UIA ، UCCAEP ، SN ، SEV ، MEDEF ، KEF ، IOE ، DA ، CCSU ، CIU ، CIP ، BE ، BDA : لا، ينبغي للحكم أن يشير فقط إلى الاتفاقيتين الأساسيتين رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧.

COPARMEX: ينبغي حتماً أخذ الاتفاقية رقم ١٦١ في الاعتبار.

FEDCOC: مع المراعاة الواجبة للقوانين واللوائح الوطنية.

VNO-NCW ، MKB: ينبغي أن يشير الحكم - في التوصية - فقط إلى الاتفاقيتين رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧ لمنظمة العمل الدولية. وتشمل "المعايير الدولية ذات الصلة" بروتوكول عام ٢٠٠٢ والاتفاقية رقم ١٦١.

العمال

مجموع عدد الردود: ٨٩ نعم: ٨٩ لا: صفر ردود أخرى: صفر

التعليقات

ACTU ، ALU-TUCP ، ANMF-NSW ، APE ، CETU ، CFDT ، CGT (A) ، CGT-FO ، CNT ، CSTT ، CNV ، DGB ، FNV ، SUNEP-SAS ، PSI ، KCTU ، JTUC-RENGO ، IUF ، ITUC ، GWU ، GSEE ، GSA ، FENTAP ، FENPRUSS ، UGT-CEC ، UNTC-CS ، VIDA: تجدر الإشارة إلى هذه المعايير وكافة الاتفاقيات القطاعية ذات الصلة بشأن السلامة والصحة المهنية، فضلاً عن اشتراط الاتفاقية رقم ١٨٧ من أجل تعزيز "إجراء التحسينات المستمرة" للمعايير.

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية العظمى من الحكومات وكافة منظمات العمال هذا الاقتراح، في حين يحظى بدعم محدود من منظمات أصحاب العمل.

وتطلب العديد من الحكومات التي تؤيد هذا الاقتراح تسليط الضوء على الوضع الأساسي للاتفاقيتين رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧. إلا أنّ بعض الحكومات ومنظمات أصحاب العمل التي تعارض هذا الاقتراح ترى أنّه ينبغي للإشارات إلى معايير العمل الدولية أن

تشمل فقط هاتين الاتفاقيتين الأساسيتين. وبينما تقترح منظمات العمال إدراج إشارات إضافية إلى معايير العمل الدولية، تشير بعض الحكومات إلى أنه من شأن إدراج إشارات إلى معايير أخرى غير الاتفاقيتين الأساسيتين بشأن السلامة والصحة المهنيين أن يطرح عائقاً أمام التصديق على الصك.

وفي ضوء الردود المتلقاة، حذف المكتب الإشارات إلى الاتفاقية رقم ١٦١ وبروتوكول عام ٢٠٠٢ التابع للاتفاقية رقم ١٥٥، وأضاف عبارتي "حسب مقتضى الحال" و"ذات الصلة" إلى الإشارة إلى معايير العمل الدولية الأخرى، وأدرج النص في النقطة ١١ (ب) "٣" من الاستنتاجات المقترحة.

ويحيط المكتب علماً بالاقترحات الواردة تحت السؤال ١٢ التي تسلط الضوء على أهمية مراعاة أحدث البحوث العلمية؛ يلاحظ أنّ العديد من التعليقات تحت السؤال ١٥ التي تفيد بأنّ "المعايير العلمية السليمة والممارسات الراسخة" قد لا تكون كافية عند وضع المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بالمخاطر الجديدة والناشئة؛ يحيط علماً بالدعوات تحت السؤال ٣٧ إلى تنسيق التخطيط لحالات الطوارئ من جانب المؤسسات الوطنية والدولية وبالتعليقات تحت السؤالين ١٢ و ٣٨ التي تفيد بأنه ينبغي صياغة خطط أو سياسات التأهب بالتشاور مع كافة السلطات والهيئات التقنية المختصة، بما في ذلك تلك المسؤولة عن الصحة العامة.

وبالتالي، أدرج المكتب الحاجة إلى التنسيق والمعلومات العلمية المحدثة في النقطة ١١ (ب) "١" من الاستنتاجات المقترحة، التي تنص على أنه ينبغي للسياسة الوطنية بشأن المخاطر البيولوجية أن تراعي "أفضل المعلومات المتاحة بشأن إدارة السلامة والصحة المهنيين فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل"، وأدرج في النقطة اللاحقة شرحاً لكيفية الحصول على هذه المعلومات:

١٢. بغية الحصول على أفضل المعلومات المتاحة، ينبغي للسلطات المختصة، بالتشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، أن تتخذ الترتيبات اللازمة لتبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات مع السلطات الوطنية المختصة، بما فيها السلطات المعنية بالصحة العامة والسلامة والصحة المهنيين والمؤسسات العلمية وكذلك المنظمات الدولية ذات الصلة.

السؤال ١٤

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص، حسب الاقتضاء، على إدماج السياسة الوطنية بشأن المخاطر البيولوجية في السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنيين، إذا وجدت؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٣ نعم: ٧٥ لا: ٨ ردود أخرى: صفر

التعليقات

بلجيكا: نعم، بالأخص العناصر التي يقوم الصك على أساسها بتحسين حماية العمال من العوامل البيولوجية في بيئة العمل.
بوتسوانا، هولندا، بولندا، جنوب أفريقيا: حرصاً على الاتساق والتكافؤ.

بوروندي: لا، لا يمكن للسياسة الوطنية العامة للسلامة والصحة المهنيين أن تحتوي على السياسة الوطنية بشأن المخاطر البيولوجية، والتي تكون ذات نطاق محدد.

فنلندا: ينبغي ألا تكون هناك ضرورة إلى سياسة وطنية منفصلة بشأن المخاطر البيولوجية.

ألمانيا: نعم، ولكن ينبغي استخدام صيغة تنطبق على جميع البلدان، وليس فقط على تلك التي لديها سياسة وطنية للسلامة والصحة المهنيين.

هنغاريا: لا، إنّ الوقاية من الأوبئة والجوائح وإدارتها هي في المقام الأول مسألة تتعلق بالأوبئة وتقع خارج نطاق سياسات السلامة والصحة المهنيين.

جمهورية كوريا: ينبغي أن تتجلى السياسة الوطنية بشأن المخاطر البيولوجية في السياسات المناسبة، على غرار السياسة العامة للصحة الوطنية أو السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنيين.

المملكة المتحدة: نعم، بشرط ألا تتعارض مع الاشتراطات القائمة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٣٨ نعم: ٣٢ لا: ٦ ردود أخرى: صفر

التعليقات

ALEB، SN: نعم، ينبغي إدراج السياسة المتعلقة بالمخاطر البيولوجية في السياسات الوطنية القائمة.

KEF: تبعاً للظروف الوطنية، يمكن أن تقع مسؤولية التعامل مع المخاطر البيولوجية وسياسات السلامة والصحة المهنية على عاتق العديد من الوزارات أو الوكالات العامة المعنية. لذلك، من شأن إدماج السياسة الوطنية للمخاطر البيولوجية في سياسة السلامة والصحة المهنية أن يولد ارتباكاً وسوء فهم.

العمال

مجموع عدد الردود: ٨٩ نعم: ٨٩ لا: صفر ردود أخرى: صفر

التعليقات

KCTU: من المهم إدماج السياسة الوطنية بشأن المخاطر البيولوجية في السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنية، وينبغي للسلطة المختصة أن تتعاون مع الوزارات الأخرى المسؤولة عن السياسة العامة للصحة والسياسة المعنية بالبيئة والسلطة المسؤولة عن مكافحة الأمراض.

TS: ينبغي أن تكون الأخطار البيولوجية في العمل جزءاً من سياسة السلامة والصحة المهنية.

تعليق المكتب

تتفق المجموعات المجيبة الثلاث جميعها، إلى حد كبير، على ضرورة إدماج السياسة الوطنية بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل في السياسة الوطنية بشأن السلامة والصحة المهنية.

ورداً على تعليقات منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال بأن إدارة المخاطر البيولوجية في بيئة العمل قد تشمل العديد من السياسات الوطنية، ولا سيما سياسة السلامة والصحة المهنية والسياسات المتعلقة بالصحة والبيئة، قام المكتب بتعديل النص وإدراجه في البند (أ) من النقطة ١١:

[١١. ينبغي للسياسة الوطنية بشأن المخاطر البيولوجية:]

(أ) أن تكون مدمجة في السياسات الوطنية الحالية بشأن السلامة والصحة المهنية، حسب الاقتضاء، وأن تكون متسقة مع السياسات الأخرى ذات الصلة ومكملة لها، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالصحة العامة والبيئة؛

تدابير الوقاية والحماية

السؤال ١٥

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن تحدد السلطة المختصة، بالتشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، اشتراطات الوقاية والحماية استناداً إلى نهج النظم لإدارة السلامة والصحة المهنية وأن تضع المبادئ التوجيهية والإجراءات فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر البيولوجية في بيئة العمل وفقاً للمعايير العلمية السليمة والممارسة المتبعة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٤ نعم: ٧٩ لا: ٥ ردود أخرى: صفر

التعليقات

النمسا، قبرص، ترينيداد وتوباغو: ينبغي للسلطات المختصة أن تعتمد "مبادئ توجيهية وإجراءات وطنية" بدلاً من أن تعتمد على مستوى مكان العمل.

بلجيكا: ينبغي وضع مبادئ توجيهية وفقاً لدراسات/معايير علمية سليمة.

بوتسوانا: التشاور أمرٌ ضروري، مع الاعتراف بالحاجة إلى تطبيق المبدأ الاحترازي في ظل عدم إتاحة البيانات الملائمة والكافية لإجراء تقييم موثوق به للأخطار. وقد تكون عبارة "الممارسة المتبعة" غير كافية لتغطية الأخطار الجديدة أو الناشئة.

كوستاريكا: ينبغي تحديد اشتراطات الوقاية والحماية على أساس كل حالة على حدة، وينبغي للحكم أن يوضح أن السلطات الوطنية تضع مبادئ توجيهية وطنية، وليس على مستوى مكان العمل.

ألمانيا: ينبغي توضيح عبارة "نهج النظم لإدارة السلامة والصحة المهنية". وقد يكون من الصعب الإشارة إلى "المعايير العلمية السليمة" وينبغي النظر في مصادر إضافية.

اليابان: ينبغي لمنظمة العمل الدولية، إلى جانب منظمة الصحة العالمية، جمع المعلومات وتحليلها بصورة استباقية قبل مطالبة الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات بشأن المخاطر البيولوجية.

ليسوتو: ينبغي استشارة الوزارات المعنية بالصحة وغيرها من الوزارات ذات الخبرة التقنية عند وضع اشتراطات الوقاية والحماية.

ماليزيا: ينبغي للمبادئ التوجيهية والإجراءات في مكان العمل أن تكون فعالة وسليمة في أوقات الأزمات.

موريتانيا: ينبغي لمديري قطاعات الأعمال الحد من تعرض العمال للمخاطر البيولوجية واتخاذ تدابير الرقابة التقنية عند اكتشاف المخاطر.

ناميبيا: ينبغي أن تسترشد تدابير الوقاية بنهج منظم وكَمّي قائم على الأخطار.

هولندا: من الضروري وضع نهج موحد للوقاية من المخاطر البيولوجية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٣٧ نعم: ٢٥ لا: ١٢ ردود أخرى: صفر

التعليقات

USCIB، UIA، UCCAEP، SN، SEV، IOE، CCSU، CIU، DA، BE، BDA: ينبغي للسلطات المختصة ألا تعتمد مبادئ توجيهية وإجراءات على مستوى مكان العمل وينبغي للحكم أن يشير إلى وضع "مبادئ توجيهية وإجراءات وطنية".

COPARMEX: إن النهج المنتظم لإدارة النظم يضمن الإدارة المستدامة للأخطار ويركّز على إجراء التحسينات المستمرة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٢ نعم: ٩٠ لا: ١ ردود أخرى: ١

التعليقات

VIDA، UGT(B)، ITUC، GWU، GSEE، FNV، FENTAP، CNV، APE، ACTU: قد تكون الإشارة إلى الممارسة "المتبعة" غير ملائمة أو غير كافية لمعالجة الأخطار الجديدة أو الناشئة أو الأخطار المعروفة التي تظهر في ظروف جديدة. لذلك، ينبغي تطبيق التسلسل الهرمي لتدابير الوقاية.

PSI، KCTU، JTUC-RENGO، IUF، FENPRUSS، DGB، CETU، ANMF-NSW، ALU-TUCP، AFL-CIO، UGT-CEC، UFCW، TUCP، SUNEP-SAS: تضيف إن التشاور أمر أساسي وينبغي للصكوك أن تقر أيضاً بضرورة اللجوء إلى المبدأ الاحترازي في ظل عدم إتاحة البيانات الملائمة والكافية لإجراء تقييم موثوق به للأخطار. وقد تكون عبارة "الممارسة المتبعة" أيضاً غير ملائمة أو غير كافية لمعالجة الأخطار المعروفة التي تظهر في ظروف جديدة.

CAT: استكمالاً للمشاورات الثلاثية المنتظمة، ينبغي أيضاً إجراء مناقشات مع الأخصائيين الطبيين ومفتشي العمل ووزارات الصحة، مما سيساعد على توضيح المخاطر التي يواجهها كل قطاع.

CFDT: ينبغي للصكوك أن تقر بضرورة الإشارة إلى المبدأ الاحترازي في ظل عدم إتاحة البيانات الملائمة والكافية.

CGT-FO: يشكل تقييم الأخطار العنصر الأساسي في إدارة الأخطار ولكنه ليس سهلاً عندما يتعلق الأمر بالمخاطر البيولوجية المرتبطة بمسببات الأمراض.

CROM: من الضروري اللجوء إلى المعايير العلمية السليمة.

تعليق المكتب

تؤيد المجموعات المجيبة الثلاث جميعها هذا الاقتراح إلى حد كبير.

ورداً على التعليقات العديدة التي تفيد بأنه لا ينبغي للسلطات المختصة اعتماد مبادئ توجيهية وإجراءات على مستوى مكان العمل، أضاف المكتب كلمة "الوطنية" بعد عبارة "المبادئ التوجيهية والإجراءات".

واستجابةً لطلب توضيح "نهج نظم الإدارة"، أضاف المكتب إشارة إلى المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن نظم إدارة السلامة والصحة المهنية (ILO-OSH 2001) في الاستنتاجات المقترحة بهدف وضع توصية (النقطة ٣٧).

واستجابةً للعديد من الاقتراحات المقدمة من الحكومات ومنظمات العمال للإشارة إلى المبادئ التوجيهية والإجراءات لمعالجة الأخطار الجديدة والناشئة وأوقات الأزمات، ورداً على العديد من التعليقات الواردة من المجموعات الثلاث تحت السؤال ٢٠، التي تسلط الضوء على أهمية وضع خطط أو بروتوكولات بشأن التأهب لمواجهة حالات الطوارئ واستباق المخاطر في بيئة العمل، أضاف المكتب أن المبادئ التوجيهية الوطنية ينبغي أن تشمل "ترتيبات التأهب والاستجابة لإدارة الفعالة لحالات الطوارئ المرتبطة بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، مع مراعاة المخاطر والأخطار الجديدة أو الناشئة" وأدرج النص في النقطة ١٣ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٦

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن تنتظر السلطة المختصة في وضع تدابير احترازية بالتشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، في حالة عدم كفاية المعلومات بشأن التعرض للمخاطر البيولوجية في بيئة العمل؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٣ نعم: ٧٦ لا: ٧ ردود أخرى: صفر

التعليقات

النمسا: إذا لزم الأمر فقط، بسبب مشاكل أو أوجه قصور معروفة.

بلجيكا: تؤيد وضع تدابير احترازية تستند إلى دراسات علمية سليمة.

بوتسوانا: ندعو إلى اتباع نهج احترازي لمواجهة الأخطار الجديدة والناشئة، مع مراعاة المسائل المتعلقة بالعمال وبحمية العمال.

البرازيل: نعتبر أن التدابير الاحترازية أساسية، خاصة في الحالات التي تكون فيها التدابير القائمة غير كافية.

بوروندي: ينبغي للسلطة المختصة، بالتشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، أن تنتظر في وضع تدابير احترازية لكسر سلسلة انتقال العدوى.

كولومبيا: بمشاركة كافة منظمات العمال.

كوستاريكا: ينبغي منح فترة تأقلم قبل فرض التدابير الاحترازية، ونشدد على ضرورة أن تكون هذه التدابير ملائمة ولازمة.

قبرص: لا، نظراً للافتقار إلى معايير عمل دولية بشأن التدابير الاحترازية وتنوع التفسيرات لهذا المفهوم.

اكوادور: لا، ينبغي عدم تطبيق التدابير الاحترازية إلا بعد التحقق من التعرض لتحديد الأخطار الجسيمة وليس فقط في حالة عدم كفاية المعلومات.

إسواتيني: الوقاية خير من العلاج والتدابير الاحترازية هي المسار الصحيح الواجب سلوكه.

فنلندا: في حين أننا نؤيد هذا الحكم، نرى أنه ينبغي تقديم المزيد من التوضيحات بشأن معنى "التدابير الاحترازية" في سياق الأنشطة المستقبلية لمنظمة العمل الدولية.

ألمانيا: نعم؛ نرى أن التدابير الاحترازية تزيد من مستوى القبول وتوفر اليقين القانوني وتضع كافة الشركات على قدم المساواة.

ليسوتو: نعم؛ نرى أنه من الحكمة اتخاذ تدابير احترازية ونقترح استشارة أصحاب المصلحة ذوي الخبرة التقنية.

ليتوانيا: لا؛ نعارض التدابير الملزمة في غياب المعلومات الكافية، لأنها قد تسبب أعباء غير مبررة.

المكسيك: لا؛ ينبغي لهذا الحكم أن يخضع للقوانين والممارسات الوطنية.
هولندا: يُعد هذا البند مهماً للغاية عندما تكون المخاطر البيولوجية غير معروفة، كما كان الحال مع فيروس SARS-CoV-2.
جنوب أفريقيا: سيضمن ذلك قبول الشركاء الاجتماعيين جميعهم بالتدابير الاحترازية.
تونس: ينبغي أن يكون وضع التدابير الاحترازية عبارة عن توصية وليس التزاماً.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٤٠ نعم: ٢١ لا: ١٧ ردود أخرى: ٢

التعليقات

ACOPI: ولئن كان صحيحاً أنه على "السلطة المختصة" أن تضع مبادئ توجيهية، يبقى كل صاحب عمل هو الملم بخصائص بيئة الأعمال.

ALEB: من الحكمة اتخاذ التدابير الاحترازية عند الضرورة. وبالتالي، نقترح استشارة أصحاب المصلحة ذوي الخبرة التقنية.
USCIB، UIA، UCCAEP، SN، SEV، IOE، CIP، BE، BDA: لا، نظراً للافتقار إلى معايير عمل دولية قائمة بشأن التدابير الاحترازية. يُرجى الرجوع إلى تعزيز تدابير الوقاية المنصوص عليها في الاتفاقية رقم ١٨٧.
CEPYME، CEOE: لا، ينبغي أن تستند التدابير إلى معايير علمية سليمة وممارسات قائمة.
CCSU، CIU: لا يوجد إجماع على نطاق مفهوم التدابير الاحترازية.
CNI: تغطي القوانين الوطنية التدابير الاحترازية، وليس للصك اختصاص في هذه المسألة.
COPARMEX: المعلومات السليمة والموثوقة ضرورية لإدارة الأخطار والمخاطر.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٠ نعم: ٨٩ لا: ١ ردود أخرى: صفر

التعليقات

VIDA، JTUC-RENGO، ITUC، GWU، GSEE، FNV، FENTAP، DGB، CTA-A، CNV، CFDT، CETU، APE، ACTU: نعم، إنَّ الأخطار الجديدة والناشئة أو الأخطار المعروفة التي تظهر في بيئات أو ظروف جديدة، تستلزم اتباع نهج احترازي.
UFCW، TUCP، SUNEPSAS، PSI، KCTU، IUF، FENPRUSS، ANMF-NSW، ALU-TUCP: ينبغي للصك أن يقرّ أيضاً بوجود مسائل ذات صلة تتعلق بالعمالة وحماية العمال.

CGT-FO: يهدف المبدأ الاحترازي ومبدأ الوقاية إلى الحد من أضرار الأخطار ولكنهما يختلفان من حيث قابليتهما للتكيف مع الأخطار غير المؤكدة. وفي حين أنَّ الوقاية تهدف إلى مواجهة أخطار محددة بدقة، فإنَّ الاحتراز يستبق الأخطار غير المثبتة علمياً.

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية العظمى من الحكومات وجميع منظمات العمال هذا الاقتراح، في حين يحظى بدعم محدود من منظمات أصحاب العمل.

ويلاحظ المكتب أنَّ منظمات العمال توافق على تطبيق "نهج" أو "مبدأ" احترازي. وأشار المعارضون للاقتراح الذي يقضي بتطبيق "تدابير احترازية" إلى أنَّ هذا المفهوم لا يزال يخضع لتفسيرات متنوعة.

ويوضح المكتب أنَّ هذا الاقتراح يتعلق على وجه التحديد بالتدابير التي ينبغي النظر فيها عندما لا تتوافر البراهين العلمية على وجود الأخطار، بما في ذلك المخاطر أو الأخطار الجديدة والناشئة، وعندما تكون المعايير العلمية والممارسة المتبعة غير كافية لتحديد تدابير الوقاية المناسبة. وفي هذا الصدد، ينبغي للسلطات المختصة، بالتشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، أن تضع مبادئ توجيهية وإجراءات بشأن المخاطر البيولوجية، بما في ذلك التدابير الاحترازية، استناداً إلى أفضل

المعلومات المتاحة، عندما تسمح هذه الخطوات بالحد من أسباب المخاطر التي تنطوي عليها بيئة العمل إلى أقصى حد ممكن ومعقول.

وفي ضوء الردود المتلقاة، أدرج المكتب عبارة "أو حسب الاقتضاء، التدابير الاحترازية" بعد الإشارة إلى تدابير الوقاية والحماية المشمولة في السؤال ١٥ وأدرجها في النقطة ١٣ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٧

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن تقدم السلطة المختصة معلومات بشأن تدابير الوقاية والحماية، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر البيولوجية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٢ نعم: ٧٩ لا: ٣ ردود أخرى: صفر

التعليقات

بلجيكا، البرازيل، بروندي: نعم، ينبغي تطوير معلومات من هذا النوع استناداً إلى دراسات/معايير علمية سليمة.
ألمانيا: إنّ وصول الجميع إلى البيانات الأساسية، على قدم المساواة، يضمن الشفافية ولا يضع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أوضاع غير مؤاتية.

ليسوتو: ينبغي للمعلومات أن تتضمن تفاصيل عن خدمات الصحة المهنية التي تتناول المخاطر البيولوجية.
هولندا: يُعد توفير المعلومات أمراً بالغ الأهمية، لا سيما خلال حالات التفشي الخطيرة؛ ينبغي أن يكون التواصل مفهوماً لغير الناطقين باللغة المحلية.
المملكة المتحدة: شريطة أن يتيح مصطلح "مناسب" للسلطة المختصة ممارسة تقديرها في تحديد المعلومات التي يتعين توفيرها.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٣٨ نعم: ٣٧ لا: ١ ردود أخرى: صفر

التعليقات

CNS: ينبغي توفير المعلومات قبل المراقبة وفرض التزامات الإخطار والمعاقبة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٠ نعم: ٨٩ لا: صفر ردود أخرى: ١

التعليقات

ACTU، ANMF-NSW، APE، CETU، CFDT، CGTP، CNV، DGB، FENTAP، FNV، GWU، ITUC، JCTU، JCTUC-RENGO، UGT-CEC، VIDA: نعم، كما هو منصوص عليه في الاتفاقيات الأساسية. وينبغي أيضاً إدراج معلومات محددة بشأن معدات الحماية الشخصية.

CGT-FO، FENPRUSS، IUF، PSI، SUNEP-SAS، TUCP: نعم، هذه اشتراطات منصوص عليها في الاتفاقيات الأساسية.
CNTT، CSTT، GSA: تعزيز نظام المعلومات والإنذار المبكر.

تعليق المكتب

يحظى هذا الاقتراح بتأييد ساحق من المجموعات المجيبة الثلاث.

وتوخياً لمزيد من الوضوح في النص، جمع المكتب عبارة "توفير المعلومات" الواردة تحت هذا السؤال وعبارة "الدعم المناسب" الواردة في السؤال ١٨، وأدرجها في النقطة ١٤ من الاستنتاجات المقترحة. ورداً على تعليق حكومة واحدة، أضاف

المكتب أيضاً في النقطة ١٤ أنه ينبغي توفير المعلومات إلى أصحاب العمل والعمال وممثليهم "بشكل يسهل الوصول إليه وبلغة مفهومة".

السؤال ١٨

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن توفر السلطة المختصة الدعم المناسب لأصحاب العمل والعمال وممثليهم فيما يتعلق بالتدابير ذات الصلة بالصحة العامة والصحة المهنية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٣ نعم: ٧٨ لا: ٣ ردود أخرى: ٢

التعليقات

الجزائر: الصحة المهنية تأتي في المقام الأول.

النمسا: لا، ينبغي الفصل دائماً بين الصحة العامة والسلامة والصحة المهنية.

بلجيكا: نعم، ينبغي تقديم الدعم المناسب استناداً إلى دراسات/معايير علمية سليمة.

بلغاريا: إن نوع الدعم غير واضح.

بوروندي: ينبغي للسلطة المختصة أن توفر لأصحاب العمل والعمال وممثليهم الدعم المناسب كجزء من مهمتها.

فنلندا: نعم، ولكن مصطلح "الدعم" يحتاج إلى التوضيح في إطار الأعمال اللاحقة.

ألمانيا: الدعم مجد ولكن ينبغي أن يقتصر على التوصيات القابلة للتطبيق بشكل عام أو على الطلبات المحددة. وينبغي أن يجري ذلك بالتنسيق مع الكيانات المسؤولة عن الصحة العامة.

إندونيسيا: يتعين على منظمة العمل الدولية توضيح نطاق تدابير الدعم التي تقع على عاتق السلطات المختصة.

المكسيك: نعم، ولكن من الضروري تحديد نوع الدعم.

هولندا: تقع على عاتق السلطات المختصة مسؤولية اتخاذ الإجراءات اللازمة عند ظهور الأمراض المعدية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٣٨ نعم: ٣٧ لا: ١ ردود أخرى: صفر

التعليقات

CNI: لا، لأن الأخطار البيولوجية مسألة تتعلق بالصحة العامة وتخضع للوائح السلطات المعنية بالصحة.

CNP: هذه ضرورة مطلقة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٨٨ نعم: ٨٦ لا: ٢ ردود أخرى: صفر

التعليقات

ACTU، APE، CETU، CFDT، CNV، DGB، FENTAP، FNV، GSEE، GWU، ITUC، JTUC-RENGO، UGT-CEC، VIDA: ينبغي للسلطات المختصة توفير الإرشادات والمعلومات والدعم اللازم.

CGT (A)، CGTP: نعم، ولكن ينبغي تحديد نوع الدعم.

UGT (P): ينبغي للاتفاقية أن تكون مصحوبة بتوصية تحدد الدعم المناسب، بما في ذلك الإرشادات والتوجيهات بشأن تحديد الأخطار البيولوجية وتقييمها وإدارتها.

تعليق المكتب

يحظى هذا الاقتراح بتأييد ساحق من المجموعات المجيبة الثلاث جميعها.

ورداً على العديد من الردود التي تطلب توضيحاً بشأن الدعم المقصود، يشير المكتب إلى أنه وفقاً للدراسة الاستقصائية العامة لعام ٢٠٠٩ بشأن صكوك السلامة والصحة المهنيين^{١٤} فيما يتعلق بتطبيق المادة ١٠ من الاتفاقية رقم ١٥٥، يهدف هذا الدعم إلى مساعدة أصحاب العمل والعمال وممثلهم في تنفيذ الاتفاقية المقترحة، مع مراعاة الظروف الوطنية.

وكما هو مذكور أعلاه، أدرج المكتب الإشارة إلى الدعم إلى جانب الإشارة إلى توفير المعلومات في السؤال ١٧، وتناول كلا العنصرين في النقطة ١٤ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٩

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب اتخاذ تدابير، تمشياً مع القوانين والممارسات الوطنية ومع مراعاة النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، بما يضمن أن أولئك الذين يصممون المواد البيولوجية للاستخدام المهني أو يصنعونها أو يستوردونها أو يجهزونها، أو ينقلونها سوف:

- يتحققون بأنفسهم، إلى الحد الممكن والمعقول، من أن هذه المواد لا ترتب أخطاراً على سلامة وصحة أولئك الذين يستخدمونها استخداماً سليماً؟
- يوفرون معلومات بشأن الاستخدام السليم لهذه المواد ومعلومات عن خصائصها الخطيرة، بما في ذلك على شكل أوراق بيانات السلامة والصحة إن وجدت، وكذلك تعليمات بشأن كيفية تجنب المخاطر المعروفة؟
- يجرون دراسات وبحوثاً أو يلمون بصورة وثيقة بالمعارف العلمية والتقنية اللازمة بغية الامتثال للالتزامات الواردة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) أعلاه؟
- يمتثلون للاشتراطات الدولية بشأن نقل المواد الخطرة؟

الحكومات

(أ)	مجموع عدد الردود: ٧٤	نعم: ٧١	ردود أخرى: ٣
(ب)	مجموع عدد الردود: ٧٩	نعم: ٧٦	ردود أخرى: ٣
(ج)	مجموع عدد الردود: ٧٢	نعم: ٦٨	ردود أخرى: ٤
(د)	مجموع عدد الردود: ٧٩	نعم: ٧٥	ردود أخرى: ٤

التعليقات

النمسا: تتعلق هذه الأحكام بتوريد العوامل البيولوجية، وهو أمر لا يقع ضمن نطاق الصك (الصكوك).

بوتسوانا: فيما يتعلق بالبندين (أ) و(ب)، ينبغي ألا تقتصر الواجبات على "المستخدمين" فحسب، بل أن تشمل أيضاً الأخطار الناجمة عن التعرض. وفيما يتعلق بالبند (ج)، ينبغي إجراء البحوث أو الإشراف عليها من جانب السلطات العامة المختصة.

بلغاريا: ما من تعريف واضح لعبارة "المواد البيولوجية للاستخدام المهني".

قبرص: في البند (د)، يلزم توضيح الاشتراطات الدولية التي يشير إليها هذا الحكم.

فنلندا: لا يتناول النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها سوى تصنيف المواد الكيميائية ولا علاقة له بالمخاطر البيولوجية.

ألمانيا: قد لا يكون البند (د) ضرورياً بسبب اللوائح الدولية القائمة.

^{١٤} انظر:

ILO, General Survey concerning the Occupational Safety and Health Convention, 1981 (No. 155), the Occupational Safety and Health Recommendation, 1981 (No. 164), and the Protocol of 2002 to the Occupational Safety and Health Convention, 1981, 2009 paras 109-117.

اليابان: يجري قبول البنود (أ) و(ب) و(ج) إذا طُبق النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها على المواد البيولوجية؛ أما البند (د) فيقع خارج نطاق السلامة والصحة المهنتين.

البرتغال: في البند (د)، ينبغي تحديد الاشتراطات الدولية واجبة التطبيق.

الولايات المتحدة الأمريكية: ينبغي حذف الإشارة إلى النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها. كما أنّ الإشارة إلى "الاشتراطات الدولية" في البند (د) غير واضحة؛ لذلك، ينبغي إضافة عبارة "حسب الاقتضاء".

أصحاب العمل

(أ)	مجموع عدد الردود: ٣٦	نعم: ٣١	ردود أخرى: ٥
(ب)	مجموع عدد الردود: ٣٨	نعم: ٣٢	ردود أخرى: ٦
(ج)	مجموع عدد الردود: ٣٨	نعم: ٣٠	ردود أخرى: ٨
(د)	مجموع عدد الردود: ٣٥	نعم: ٢٩	ردود أخرى: ٦

التعليقات

الاستهلاكية بعد عبارة "ومع مراعاة النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها". أما في البند (د)، فينبغي توضيح ماهية الاشتراطات الدولية.

UPS: لا قيمة مضافة لذلك نظراً إلى القواعد الوطنية والدولية القائمة بشأن "المواد البيولوجية".

العمال

(أ)	مجموع عدد الردود: ٨٤	نعم: ٨١	ردود أخرى: ٣
(ب)	مجموع عدد الردود: ٨٧	نعم: ٨٦	ردود أخرى: ١
(ج)	مجموع عدد الردود: ٨٤	نعم: ٨٠	ردود أخرى: ٤
(د)	مجموع عدد الردود: ٨٦	نعم: ٨٣	ردود أخرى: ٣

التعليقات

وسمها، موضع شك. بالتالي، ينبغي أن تنطبق واجبات النظر في الأخطار المحتملة ذات الصلة على أولئك الذين يصممون المواد البيولوجية أو المواد التي تمثل خطراً بيولوجياً أو يصنعونها أو يستوردونها أو يجهزونها أو ينقلونها.

CGT-FO: في البندين (أ) و(ب)، ينبغي للالتزامات ألا تقتصر على "المستخدمين" فحسب، بل أن تشمل أيضاً الأشخاص الآخرين المعرضين للخطر.

تعليق المكتب

يحظى هذا الاقتراح بتأييد ساحق من المجموعات المجيبة الثلاث جميعها.

ورداً على التعليقات التي تفيد بأن النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها لا ينطبق، قام المكتب بحذف الإشارة إلى هذا النظام.

ورداً على التعليقات التي تفيد بأنه ينبغي للبندين (أ) و(ب) أن يراعى حقيقة أنّ الأخطار قد تنشأ ليس فقط من الاستخدام بل أيضاً من التعرض، استبدل المكتب عبارة "للاستخدام المهني" بعبارة "قد يتعرض لها العمال في أداء عملهم" التي جاءت بعد عبارة "بما يضمن أنّ أولئك الذين يصممون أو يصنعون أو يستوردون أو يجهزون أو ينقلون مواد بيولوجية".

ورداً على التوضيحات المطلوبة بشأن عبارة "الاشتراطات الدولية بشأن نقل المواد الخطرة"، استبدل المكتب هذه الصياغة بإشارات إلى توصيات الأمم المتحدة بشأن نقل البضائع الخطرة وإلى اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود. ويظهر النص المعدل في النقطة ١٥ من الاستنتاجات المقترحة.

التأهب لمواجهة حالات الطوارئ واستباق المخاطر والأخطار

السؤال ٢٠

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن تتضمن السياسة الوطنية تدابير تضمن التأهب لمواجهة حالات الطوارئ الصحية وإدارتها إدارة فعالة واستباق المخاطر والأخطار البيولوجية الجديدة أو المستجدة في بيئة العمل؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٤ نعم: ٧٤ لا: ٧ ردود أخرى: ٣

التعليقات

النمسا، سويسرا: ينبغي الفصل بين مجالي الصحة العامة والسلامة والصحة المهنيين. وينبغي للسياسة الوطنية بشأن العوامل البيولوجية أن تتضمن تدابير لضمان استباق المخاطر البيولوجية الجديدة أو المستجدة في بيئة العمل ولكن ليس التأهب لمواجهة حالات الطوارئ الصحية الوطنية.

بلجيكا: يمكن النظر في إرساء نظام رصد عام لمعدل ظهور العوامل/الأمراض البيولوجية المختلفة لكل قطاع اقتصادي أو قطاع فرعي.

بلغاريا: ينبغي أن يوفر الصك تدابير منفصلة للمخاطر البيولوجية المستجدة وحالات الطوارئ الوطنية.

قبرص، البرتغال: ينبغي للصك أن يميز بوضوح بين التأهب لمواجهة حالات الطوارئ/الصحة العامة على المستوى المجتمعي من جهة والمخاطر البيولوجية على مستوى مكان العمل من جهة أخرى.

فنلندا: ينبغي الفصل دائماً بين الصحة العامة والسلامة والصحة المهنيين، ولكن يمكن التطرق إلى التأهب لمواجهة التهديدات/حالات الطوارئ الصحية في التوصية. وينبغي إيلاء الاعتبار لصك منظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها.

ألمانيا: إنَّ الكشف المبكر عن حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة يقع على عاتق منظمة الصحة العالمية. وينبغي للصك أن يشير على وجه التحديد إلى الإبلاغ عن حوادث المختبرات التي قد تؤدي إلى حالات تفشي العدوى.

اليابان: تقع حالات الطوارئ الصحية الوطنية خارج نطاق السلامة والصحة المهنيين.

هولندا: من المهم توافر تدابير خاصة بالتأهب لمواجهة جائحة ما والاستجابة لها فضلاً عن النظم والبنى التحتية التشغيلية للاستجابة السريعة من أجل مكافحة التهديدات البيولوجية غير المعروفة.

بولندا: ينبغي لكافة الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية أن تحرص على التأهب لمواجهة حالات الطوارئ الصحية والمخاطر البيولوجية المستجدة.

اسبانيا: يتوافق وضع معايير الطوارئ الصحية الوطنية مع سياسات الصحة العامة الدولية أو الأوروبية أو الوطنية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٤٠ نعم: ٣٤ لا: ٤ ردود أخرى: ٢

التعليقات

ALEB: تُعد الجهود المبذولة للتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين ضرورية لوضع التدابير اللازمة لضمان التأهب لمواجهة حالات الطوارئ الصحية الوطنية وإدارتها إدارة فعالة. وينبغي للمبادئ التوجيهية أن تحدد اتجاهاً واضحاً بشأن طرق التعاون، وعلى نُظم الإبلاغ القوية أن تتنذر فوراً وزارة الصحة/الصحة العامة بحالات التفشي المحتملة.

BDA، CIP، CIU، CCSU، DA، IOE، SEV، SN، UCCAEP، USCIB، UIA: ينبغي للصك أن يفرّق بوضوح بين التأهب لمواجهة حالات الطوارئ/الصحة العامة على المستوى المجتمعي من جهة والمخاطر البيولوجية على مستوى مكان العمل من جهة أخرى.

CNI: ينبغي لسلطات الصحة العامة وضع بروتوكولات لحالات الطوارئ الصحية من أجل مساعدة أصحاب العمل.

CNP: ينبغي تنفيذ خطة طوارئ لإدارة الأزمات في كافة الشركات.

CNS: ينبغي للسلطة الوطنية وضع بروتوكولات تدخّل من أجل حالات الطوارئ، بالتعاون مع أصحاب العمل والعمال وممثليهم، تنطبق على مختلف السلطات الحكومية المسؤولة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٠ نعم: ٨٨ لا: ١ ردود أخرى: ١

التعليقات

ACTU، APE، CETU، CFDT، CGT-FO، CNV، DGB، FENPRUSS، FENTAP، FNV، GSEE، GWU، ITUC، JIUC-RENGO، SUNEP-SAS، UGT-CEC، VIDA: ينبغي أن يكون هناك تحديد واضح لمسؤوليات كل من السلطات المختصة وأصحاب العمل ولحقوق العمال، فضلاً عن اشتراطات صريحة للتأهب لمواجهة حالات الطوارئ والجوائح.

BAK: يُعد التواصل والتعاون على المستويين الوطني والدولي في مجال البحوث أولوية رئيسية لاستباق المخاطر والأخطار.

CNTT، CSTT، GSA: تنفيذ خطة طوارئ لإدارة الأزمات في جميع الشركات، بما في ذلك المنشآت/الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

تعليق المكتب

يحظى هذا الاقتراح بتأييد ساحق من المجموعات المجدبة الثلاث جميعها. ومع ذلك، فإنّ دعم العديد من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل مصحوب بمخاوف بشأن احتمال تقاطع مسؤوليات الصحة العامة مع مسؤوليات السلامة والصحة المهنية وبشأن ضرورة منع التضارب بينها. ويعتبر المكتب أنّ هذا الشاغل مشمول في الاستنتاجات المقترحة، لا سيما في النقاط ٣ (ز) و ١١ (أ) و ١٢.

ورداً على عدة تعليقات من المجموعات الثلاث التي تؤكد أهمية إيلاء الاهتمام الواجب للتأهب لمواجهة حالات الطوارئ واستباق المخاطر المتعلقة بالمخاطر البيولوجية على مستوى السياسات الوطنية، أدرج المكتب هذا المفهوم في بند فرعي جديد في النقطة ١١ (ب) على النحو التالي:

[ينبغي للسياسة الوطنية بشأن المخاطر البيولوجية أن تراعي]

(ب) "٢" الحاجة إلى وضع ترتيبات الاستعداد والاستجابة لإدارة الفعالة لحالات الطوارئ المتعلقة بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، بما في ذلك المخاطر والأخطار البيولوجية الجديدة أو الناشئة؛

السؤال ٢١

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على تدابير من قبيل:

(أ) وضع أو تحديث اللوائح بشأن إدارة حالات طوارئ مماثلة؟

(ب) إرساء نظم للإنذار المبكر؟

(ج) تحديد التدابير الواجب اتخاذها في مكان العمل وفي بيئة العمل في حالات تفشي الأوبئة أو الجوائح بسبب عوامل بيولوجية؟

(د) إرساء آليات للتنسيق وتبادل المعلومات مع السلطات المعنية بالصحة العامة؟

(هـ) تعزيز التعاون في مجال البحوث على الصعيدين الوطني والدولي؟

(و) التحوط لتأمين الموارد البشرية المناسبة في حالات الطوارئ؟

- (ز) تشغيل مرافق الرعاية الصحية والخدمات الأساسية تشغيلاً فعالاً؟
- (ح) التأهب على المستوى المادي؟
- (ط) التعاون بين السلطات المعنية في مجال الصحة العامة وإدارة المياه والنفايات والصحة المهنية والصحة البيطرية وسائر الشركاء؟
- (ي) إرساء نظم الاستجابة السريعة في مجال الصحة العامة وتشارك مشورة الخبراء في الوقت الفعلي من أجل التأهب لمواجهة حالات التفشي وإدارتها؟
- (ك) تدريب مقدمي خدمات الصحة المهنية على المخاطر البيولوجية المحتملة، بالترافق مع مراقبة سريرية أو مخبرية؟

الحكومات

(أ)	مجموع عدد الردود: ٧٥	نعم: ٧١	ردود أخرى: ٤
(ب)	مجموع عدد الردود: ٧٦	نعم: ٧١	ردود أخرى: ٥
(ج)	مجموع عدد الردود: ٧٧	نعم: ٧٣	ردود أخرى: ٤
(د)	مجموع عدد الردود: ٧٧	نعم: ٧٤	ردود أخرى: ٣
(هـ)	مجموع عدد الردود: ٧٥	نعم: ٧٢	ردود أخرى: ٣
(و)	مجموع عدد الردود: ٧١	نعم: ٦٥	ردود أخرى: ٦
(ز)	مجموع عدد الردود: ٧١	نعم: ٦٧	ردود أخرى: ٤
(ح)	مجموع عدد الردود: ٦٨	نعم: ٦٣	ردود أخرى: ٥
(ط)	مجموع عدد الردود: ٧٧	نعم: ٧٣	ردود أخرى: ٤
(ي)	مجموع عدد الردود: ٧٦	نعم: ٧١	ردود أخرى: ٥
(ك)	مجموع عدد الردود: ٧٢	نعم: ٦٨	ردود أخرى: ٤

التعليقات

أستراليا: ينبغي إدراج التدابير المتعلقة بالتأهب لمواجهة حالات الطوارئ في الصك (الصكوك). وفي البند (د)، ينبغي تحديد الجهة التي تقوم بالتنسيق وتبادل المعلومات مع السلطات المعنية بالصحة العامة.

النمسا: ينبغي أن تظل المسؤولية على عاتق السلطات المعنية بالصحة العامة، لا غير، في حين أنه يترتب على السلطات المعنية بالسلامة والصحة المهنتين والصحة العامة وغيرها من السلطات المختصة تبادل المعلومات خلال الأزمات.

بلجيكا: في البند (ب)، ينبغي النظر في إرساء نظم محددة للقطاعات أو المهن عالية الأخطار.

بلغاريا: يمكن للبند (ب) أن ينظر في نظم الإنذار المبكر بشأن الأخطار الناشئة في بيئة العمل أو في وباء ناشئ. ويقع البند (هـ) خارج نطاق السلامة والصحة المهنتين والصحة العامة وغيرها من السلطات المختصة تبادل المعلومات خلال الأزمات.

فنلندا: ينبغي أن يكون الاقتراح مشمولاً في توصية. وينبغي إيلاء الاعتبار للمفاوضات التي تجريها منظمة الصحة العالمية.

ألمانيا: من منظور السلامة والصحة المهنتين: في البند (ب)، هناك حاجة إلى إرساء نظام للإنذار المبكر على مستوى السكان؛ ولا جدوى من البند (د) إلا إذا لم يُعتمد البند (ط)؛ ويرتبط البند (و) بالبند (ج)؛ أما البند (ز) فهو الأكثر أهمية لأنه يتناول مسألة السلامة والصحة المهنتين في الشركات ذات البنية التحتية الحساسة؛ والبند (ح) مهم ولكن يصعب تطبيقه بسبب قدرة التخزين المحدودة والافتقار إلى التنظيم الدولي؛ وينبغي للبند (ط) أن يحدد واجهة تفاعل، لا أن ينظم التعاون؛ ولا جدوى من البند (ي) إلا إذا كان إطلاق المواد الأحيائية يستلزم اتخاذ إجراءات فورية لمنع انتشارها.

ترينيداد وتوباغو: من شأن الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث أن تكون شريكاً رئيسياً مهماً.

أصحاب العمل

(أ) مجموع عدد الردود: ٣٦	نعم: ٣٢	ردود أخرى: ٤
(ب) مجموع عدد الردود: ٣٦	نعم: ٣٣	ردود أخرى: ٣
(ج) مجموع عدد الردود: ٣٦	نعم: ٣٣	ردود أخرى: ٣
(د) مجموع عدد الردود: ٣٧	نعم: ٣٤	ردود أخرى: ٣
(هـ) مجموع عدد الردود: ٣٥	نعم: ٣٢	ردود أخرى: ٣
(و) مجموع عدد الردود: ٣٦	نعم: ٣٣	ردود أخرى: ٣
(ز) مجموع عدد الردود: ٣١	نعم: ٢٨	ردود أخرى: ٣
(ح) مجموع عدد الردود: ٣٥	نعم: ٣٢	ردود أخرى: ٣
(ط) مجموع عدد الردود: ٣٥	نعم: ٣٢	ردود أخرى: ٣
(ي) مجموع عدد الردود: ٣٦	نعم: ٣٣	ردود أخرى: ٣
(ك) مجموع عدد الردود: ٣٥	نعم: ٣٢	ردود أخرى: ٣

التعليقات

ALEB: ينبغي أن تحدد السياسات الوطنية آليات التعاون والتنسيق تحديداً واضحاً.

CNI: تدرج التدابير الخاصة بالجوائح ضمن الصحة العامة وليس علاقات العمل.

CNP: ينبغي التأهب جيداً لأثر المخاطر البيولوجية في حالات الطوارئ الصحية وإدارته واستباقه.

العمال

(أ) مجموع عدد الردود: ٨٣	نعم: ٨١	ردود أخرى: ٢
(ب) مجموع عدد الردود: ٨٢	نعم: ٨٠	ردود أخرى: ٢
(ج) مجموع عدد الردود: ٨٤	نعم: ٨٣	ردود أخرى: ١
(د) مجموع عدد الردود: ٨٢	نعم: ٨٠	ردود أخرى: ٢
(هـ) مجموع عدد الردود: ٨١	نعم: ٧٩	ردود أخرى: ٢
(و) مجموع عدد الردود: ٨١	نعم: ٧٩	ردود أخرى: ٢
(ز) مجموع عدد الردود: ٨٢	نعم: ٨١	ردود أخرى: ١
(ح) مجموع عدد الردود: ٨٠	نعم: ٧٨	ردود أخرى: ٢
(ط) مجموع عدد الردود: ٧٨	نعم: ٧٦	ردود أخرى: ٢
(ي) مجموع عدد الردود: ٨١	نعم: ٧٨	ردود أخرى: ٣
(ك) مجموع عدد الردود: ٨٤	نعم: ٨٢	ردود أخرى: ٢

التعليقات

ALU-TUCP, ANMF-NSW, ACTU, APE, CIG, CNV, FNV, FENTAP, GSEE, GWU, ITUC, UFCW, IUFC, VIDA, UGT-CEC, PSI, TUCP, TUC: ينبغي التشاور مع أصحاب العمل والعمال ومنظماتهم. وينبغي للخطط أن تضمن وجود خبراء مدربين تدريباً مناسباً ومؤهلين يتمتعون بقدرات ملائمة، بالإضافة إلى المعدات اللازمة والموظفين اللازمين، شرط الإقرار بحق العمال في رفض تأدية عمل غير آمن. وينبغي توفير الدعم لأصحاب العمل والعمال ومنظمات العمال، حيث إنّ الغالبية العظمى من أماكن العمل لديها إمكانية وصول محدودة أو معدومة إلى مقدمي خدمات الصحة المهنية.

AKava، SAK، STTK: تجدر الإشارة إلى معدات الحماية الشخصية إشارة واضحة وينبغي ألا يُجبر المتخصصون في مجال الرعاية الصحية على العمل بأي شكل من الأشكال.

BAK: من الضروري أن تكون معايير السلامة والصحة المهنية مكرسة في القانون وأن تُتخذ تدابير هادفة ومثبتة بشأن الوقاية من الخطر، يمكن تطبيقها على الفور في حالات الطوارئ. وينبغي أن يشكل التواصل والتعاون على المستويين الوطني والدولي في مجال البحوث أولوية رئيسية لاستباق المخاطر والأخطار.

CGT-FO، FENPRUSS، SUNEPSAS: البند (أ): ينبغي لتعريف حالات الطوارئ أن يكون عاماً؛ البند (ج): ينبغي استشارة أصحاب العمل والعمال ومنظماتهم؛ البند (و): ينبغي توضيح ماهية الموارد ومن يقوم بتأمينها ولأي غرض؛ البند (ز): ينبغي اشتراط تطبيق الحقوق الأساسية للعمال من حيث الحصول على خدمات الرعاية الصحية والخدمات الأساسية؛ في البند (ك)، ينبغي إضافة الدعم لأصحاب العمل والعمال ومنظمات العمال وتحديد جدوى هذه التدابير بالنسبة إلى عالم العمل وتوضيح دور مختلف الجهات الفاعلة.

UGT (P): إنّ تحديد التدابير، بما في ذلك خطط حالات الطوارئ والتدريب، من أجل التأهب لمواجهة حالات الطوارئ الصحية وإدارتها، أمر ضروري للتعامل مع الأوضاع غير المتوقعة التي تنطوي على أخطار بيولوجية.

تعليق المكتب

تؤيد المجموعات المجيبة الثلاث إلى حد كبير كافة الاقتراحات الواردة تحت السؤال رقم ٢١.

وفي ضوء الردود المتلقاة، يلاحظ المكتب أنّ عدداً من التعليقات قد جرى تناوله في تعليق المكتب وأدرج في الاستنتاجات المقترحة، حسب الاقتضاء. ويذكر المكتب بأنه يمكن النظر في اقتراحات أخرى في مرحلة لاحقة من الإجراء.

واستناداً إلى تعليق حكومة واحدة مفاده أنه من الأنسب إدراج هذه اقتراحات في توصية مقترحة، بادر المكتب بنقلها إلى النقطة ٣٤ من الاستنتاجات المقترحة.

التدابير الموجهة نحو قطاعات وفئات محددة من العمال

السؤال ٢٢

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن تتخذ الدول الأعضاء، بالتشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، تدابير محددة وأن تقدم الإرشادات إلى العمال في القطاعات والمهن وترتيبات العمل، حيث هم أكثر عرضة للمخاطر البيولوجية، من قبيل:

- (أ) العاملون في الرعاية الصحية والمختبرات؛
- (ب) العمال الزراعيون (بما في ذلك في قطاعات تربية الحيوانات وزراعة الخضار والحبوب)؛
- (ج) العمال في قطاع إدارة النفايات؛
- (د) عمال التنظيف والصيانة؛
- (هـ) العاملون في المجال الإنساني؛
- (و) عمال المنصات؛
- (ز) العمال المؤقتون؛
- (ح) العمال في الاقتصاد غير المنظم؛
- (ط) العمال المهاجرون؛

الحكومات

(أ) مجموع عدد الردود: ٨٢	نعم: ٧٧	ردود أخرى: ٥
(ب) مجموع عدد الردود: ٨٠	نعم: ٧٣	ردود أخرى: ٧
(ج) مجموع عدد الردود: ٨٢	نعم: ٧٦	ردود أخرى: ٦

(د)	مجموع عدد الردود: ٧٨	نعم: ٧١	ردود أخرى: ٧
(هـ)	مجموع عدد الردود: ٧٢	نعم: ٦٢	ردود أخرى: ١٠
(و)	مجموع عدد الردود: ٦٦	نعم: ٤٦	ردود أخرى: ٢٠
(ز)	مجموع عدد الردود: ٧٢	نعم: ٦٢	ردود أخرى: ١٠
(ح)	مجموع عدد الردود: ٦٩	نعم: ٥٢	ردود أخرى: ١٧
(ط)	مجموع عدد الردود: ٧٢	نعم: ٥٧	ردود أخرى: ١٥

التعليقات

الجزائر، بلجيكيا، المكسيك: ينبغي إدراج جميع العمال المعرضين للخطر.

أستراليا: نؤيد إدراج العمال المشمولين بالبنود (أ) إلى (هـ) ولكن ينبغي حذف أولئك المشار إليهم في البنود (و) إلى (ط).

بلغاريا: لا يواجه العمال المذكورون في البنود (و) إلى (ط) خطراً متزايداً في التعرض للمخاطر البيولوجية ولكنهم قد يكونون أكثر عرضةً لها بسبب الافتقار إلى الوعي أو عدم كفايته أو بسبب الافتقار إلى حماية كافية.

قبرص: البنود (أ) إلى (هـ): يعتمد التعرض الفعلي على نتائج عمليات تقييم الأخطار وتدابير الوقاية المتخذة. ونعارض بشدة إدراج البنود (و) إلى (ط).

فنلندا: البنود (و) و(ز): إن تصنيف العمال المذكورين بأنهم أكثر عرضة للمخاطر البيولوجية، غير واضح.

ألمانيا: ينبغي إدراج العمال المشمولين بالبنود (أ) إلى (د) صراحة في اتفاقية، ولكن يمكن إدراج العمال المشمولين بالبنود (هـ) إلى (ط) في توصية باعتبارهم "أشخاصاً أكثر عرضة لخطر الإصابة بالعدوى مقارنة بعموم السكان".

بولندا: البنود (أ) و(ج) و(د) و(هـ): ينبغي الجمع بين التدابير المحددة وتحليل الأخطار؛ البند (ب): ينبغي التركيز على الترتيب الصناعية للمواشي؛ البنود (و) و(ز): ينبغي للعمال المشمولين بهذين البندين الوصول إلى نظام الرعاية الصحية نفسه الذي يتمتع به العمال المستخدمون بموجب عقود أخرى؛ البند (ح): قد تكون الإرشادات المحددة غير فعالة بسبب عدم القدرة على الإشراف على الامتثال؛ البند (ط): ينبغي للإرشادات الخاصة مراعاة الحواجز اللغوية.

البرتغال: ينبغي تحديد التدابير الخاصة وفقاً للقطاع وليس لعلاقة الاستخدام.

ترينيداد وتوباغو: نعارض البنود (و) إلى (ط).

أصحاب العمل

(أ)	مجموع عدد الردود: ٤٠	نعم: ٣٧	ردود أخرى: ٣
(ب)	مجموع عدد الردود: ٣٦	نعم: ٣٣	ردود أخرى: ٣
(ج)	مجموع عدد الردود: ٣٩	نعم: ٣٦	ردود أخرى: ٣
(د)	مجموع عدد الردود: ٣٧	نعم: ٣٤	ردود أخرى: ٣
(هـ)	مجموع عدد الردود: ٣٣	نعم: ٢٩	ردود أخرى: ٤
(و)	مجموع عدد الردود: ٢٩	نعم: ١٢	ردود أخرى: ١٧
(ز)	مجموع عدد الردود: ٣٠	نعم: ١٣	ردود أخرى: ١٧
(ح)	مجموع عدد الردود: ٢٩	نعم: ١١	ردود أخرى: ١٨
(ط)	مجموع عدد الردود: ٢٩	نعم: ١١	ردود أخرى: ١٨

التعليقات

ANDI: نعارض إدراج البنود (و) و(ز) و(ح) و(ط)، لأن التعرض للمخاطر لا يرتبط باتفاق الاستخدام أو الاتفاقات التعاقدية، بل بطبيعة العمل.

DA: في الجملة الاستهلاكية، الإشارة إلى "الإرشادات" كافية وينبغي حذف عبارة "تدابير محددة".

الفعلي على تقييم الأخطار بما في ذلك تدابير الوقاية المتخذة؛ البنود (و) إلى (ط): تعارض بشدة الاقتراح حيث إن التعرض للمخاطر غير مرتبط بأي ترتيب عمل/ترتيب تعاقدي.

العمال

(أ)	مجموع عدد الردود: ٨٨	نعم: ٨٦	ردود أخرى: ٢
(ب)	مجموع عدد الردود: ٨٧	نعم: ٨٣	ردود أخرى: ٤
(ج)	مجموع عدد الردود: ٨٩	نعم: ٨٦	ردود أخرى: ٣
(د)	مجموع عدد الردود: ٨٦	نعم: ٨١	ردود أخرى: ٥
(هـ)	مجموع عدد الردود: ٨٦	نعم: ٨١	ردود أخرى: ٥
(و)	مجموع عدد الردود: ٨٢	نعم: ٧٤	ردود أخرى: ٨
(ز)	مجموع عدد الردود: ٨٣	نعم: ٧٧	ردود أخرى: ٦
(ح)	مجموع عدد الردود: ٨٢	نعم: ٧٦	ردود أخرى: ٦
(ط)	مجموع عدد الردود: ٨٣	نعم: ٧٧	ردود أخرى: ٦

التعليقات

ACTU، ANMF-NSW، APE، CAT، CGT-FO، CNV، FENTAP، FENPRUSS، FNV، GSEE، GWU، ITUC، IUF، LO، KCTU، PSI، RCN، SACO، SUNEPSAS، TCO، TUCP، UFCW، UGT-CEC، UGT-SP، VIDA: نعم، لكن الصك ينطبق على جميع العمال في كافة القطاعات. والعديد من القطاعات ذات المخاطر العالية غير مذكورة.

AKAVA، SAK، STTK: ينبغي ألا تكون هذه القائمة حصرية.

(A) CGT: لا يقع العمل الذي يؤديه العمال المؤقتون والعاملون في الاقتصاد غير المنظم والعمال المهاجرون في خانة قطاعات النشاط الاقتصادي.

CGTP: لا يحتاج العمال الذين لا يتعرضون عادةً للمخاطر البيولوجية سوى إلى تدابير خاصة في حالات الطوارئ الصحية العامة.

تعليق المكتب

تؤيد المجموعات المجيبة الثلاث بأغلبية ساحقة الاقتراحات (أ) إلى (هـ)، ولكن الدعم محدود للغاية من منظمات أصحاب العمل فيما يتعلق بالبنود (و) إلى (ط).

وقدّمت منظمات العمال عدداً من الاقتراحات لتوسيع القائمة لتشمل فئات أخرى من العمال، ولكن نظراً لغياب مبرر جوهري، لم يدرجها المكتب في الاستنتاجات المقترحة في هذه المرحلة. ويشير المكتب إلى أنه يمكن النظر في اقتراحات إضافية في مرحلة لاحقة من الإجراء.

وفي ضوء الردود المتلقاة واستجابة للعديد من التعليقات الواردة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل، التي تؤكد على الحاجة إلى إجراء عمليات تقييم للمخاطر متقنة التنفيذ وإلى وضع تدابير الوقاية المناسبة، واستناداً إلى العديد من التعليقات الواردة من منظمات العمال والتي تشير إلى ضرورة تغطية جميع العمال المعرضين للخطر، أدرج المكتب الجملة الاستهلاكية في السؤال ٢٢ في النقطة ١٦ من الاستنتاجات المقترحة بهدف وضع اتفاقية، تكملها نقطة في الاستنتاجات المقترحة بهدف وضع توصية (النقطة ٣٥) والتي تتضمن قائمة بالقطاعات والمهن المذكورة في البنود (أ) إلى (و) في السؤال رقم ٢٢.

السؤال ٢٣

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن تضع الدول الأعضاء إرشادات تتناول احتياجات فئات محددة، مثل: النساء الحوامل والمرضعات؛ العمال الشباب؛ العمال المسنون؛ العمال من ذوي الإعاقة؛ العمال المعرضون طبيياً لخطر الإصابة بالعدوى أو الحساسية، بمن فيهم العمال الذين يعانون من نقص المناعة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٣ نعم: ٧٣ لا: ٨ ردود أخرى: ٢

التعليقات

أستراليا: نشدد على أهمية تقييم الأخطار على أساس فردي ونقترح إدارة المخاطر وفقاً لذلك.

النمسا: ينبغي أن ينطبق ذلك في المقام الأول على النساء الحوامل والمرضعات والعمال الشباب، وإلا عند الضرورة فقط.

كوستاريكا: من الضروري إعداد مبادئ توجيهية تستند إلى مستويات التعليم واحتياجات الفئات المستضعفة مثل النساء الحوامل والمرضعات والعمال الشباب.

قبرص: ينبغي إدراج مجموعات محددة كعامل من العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تقييم المخاطر.

فنلندا: يمكن جعل هذا الحكم أكثر مرونة بإضافة عبارة "حسب الاقتضاء".

ألمانيا: قد تكون الإرشادات المقترحة مجدية، ولكن ينبغي توسيع نطاقها لتشمل الفئات المحرومة والأشخاص المعرضين للخطر بسبب وضعهم الاجتماعي (مثل المهاجرين والنساء) والأشخاص المعرضين بشكل خاص لخطر الإصابة بالعدوى (الأشخاص الذين يعانون من نقص المناعة أو المصابين بأمراض مزمنة أو من ذوي الإعاقة).

اليونان: نعم، وينبغي لتقييم الأخطار على أساس فردي أن يأخذ في الاعتبار التوصيات الطبية.

بولندا: نعم، فهذه الإرشادات أهمية خاصة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، حيث لا تستطيع المجموعات المذكورة الحصول على الرعاية الصحية المناسبة. وينبغي توسيع نطاق الإرشادات لتشمل العاملين المصابين بأمراض مزمنة.

الولايات المتحدة الأمريكية: ينبغي للإرشادات ألا تؤدي إلى التمييز ضد مجموعات محددة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٤٠ نعم: ٢٩ لا: ٨ ردود أخرى: ٣

التعليقات

ANDI، BDA، BE، CIU، CCSU، IOE، SEV، SN: تفضل عدم إدراج مجموعات محددة لضمان الشمولية، ولكن يمكن الإشارة إليها في العوامل الواجب مراعاتها في عمليات تقييم الأخطار.

CEOE، CEPYME: ينبغي للإرشادات أن تستند إلى معايير علمية سليمة. ويشير مصطلح "الاستعداد الطبي" إلى نزعة وليس إلى يقين، في حين أنه ينبغي للصك أن يوضع في إطار اليقين القانوني.

KEF: نعم، مع مراعاة القوانين والممارسات الوطنية.

USCIB: ينبغي للنص ألا يشير سوى إلى مجموعات محددة تُعتبر عاملاً من العوامل الواجب مراعاتها عند تقييم الأخطار.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩١ نعم: ٨٧ لا: ١ ردود أخرى: ٣

التعليقات

ACTU، ALU-TUCP، ANMF-NSW، APE، CETU، CFDT، CNV، DGB، FENPRUSS، FENTAP، FNV، GSEE، GTUC-RENGO، IUF، ITUC، GWU، JUCP، SUNEP-SAS، PSI، KCTU، UFGW، UGT-CEC، VIDA: تحتاج المجموعات المعرضة للخطر إلى الحماية، ولكن حماية الخصوصية والعمالة ضرورية لمنع العمال المتضررين من التعرض للتمييز أو الحرمان أو الاستبعاد.

AKAVA، SAK، STTK: ينبغي إدراج العمال الذين يعانون من أمراض أو حالات مزمنة.

BAK: ينبغي إدراج الأمراض الموجودة أصلاً أو الأدوية أو ضعف جهاز المناعة.

IUF: ينبغي تأمين الحماية للمجموعات المعرضة للخطر ولكن ينبغي لها أن ترتبط بحماية العمالة والخصوصية لمنع الممارسات التمييزية على أساس الصحة/الإعاقة أو نوع الجنس أو العرق.

UGT-SP: شرط أن تكون الإرشادات فعالة ولا تساهم في التمييز.

تعليق المكتب

يحظى هذا الاقتراح بدعم واسع النطاق في صفوف الحكومات ومنظمات العمال، لكنّه يحظى بدعم محدود من منظمات أصحاب العمل. وفي حين تتفق غالبية الحكومات ومنظمات العمال على أنّ الإرشادات والتدابير الخاصة قد تكون ضرورية لبعض فئات العمال المعرضة للخطر، إلا أنّ وجهات النظر متباينة فيما يخص الفئات التي ينبغي إدراجها. وتعرب منظمات أصحاب العمل وحكومة واحدة عن تفضيلها عدم إدراج قائمة بمجموعات محددة لأنها قد لا تكون حصرية، وتقتصر بدلاً من ذلك الإشارة إلى مجموعات محددة كعوامل ينبغي مراعاتها في عمليات تقييم الأخطار. وتقتصر حكومة واحدة مراعاة التوصيات الطبية المقدمة من المتخصصين في مجال الرعاية الصحية، في التقييم.

وفي ضوء الردود المتلقاة واعترافاً بأنّ الخدمات الصحية، المهنية منها والعامة، تختلف من حيث التنمية من بلد إلى آخر، أدرج المكتب حكماً عاماً في الاستنتاجات المقترحة، كبند من النقطة السابقة، ليصبح نصه كالتالي:

(ب) العمال الذين يعانون من ظروف معينة تستلزم حماية خاصة، مع مراعاة ضرورة ضمان ألا تؤدي هذه التدابير إلى التمييز أو تساهم في الفصل المهني.

كما استكمل المكتب هذا الحكم بإضافة نقطة (النقطة ٣٦) في الاستنتاجات المقترحة بهدف وضع توصية تحتوي على قائمة غير حصرية لفئات العمال الذين يعانون من ظروف معينة تستلزم حماية خاصة والمشار إليها في السؤال ٢٣، مع إضافة فئة "العمال الذين يحتاجون إلى الحماية بسبب حالتهم الاجتماعية أو مواجهتهم لعوائق متعددة".

السؤال ٢٤

هل ينبغي ذكر قطاعات أو فئات أخرى من العمال؟ إذا كان الجواب بالإيجاب، يرجى تحديدها.

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨١ نعم: ٤٠ لا: ٣٩ ردود أخرى: ٢

التعليقات

الأرجنتين: خدمات الجنائز والعمالون في خدمات دفن الموتى واستخراجهم والمشارح.

أرمينيا: العمل في معالجة المعادن وصناعة التعدين وفي بيئات شديدة الرطوبة.

أذربيجان: صيد الأسماك والحراجه وصناعة الأغذية.

بلجيكا: المساعدة الاجتماعية؛ مؤسسات المساعدة في حالات الطوارئ والمؤسسات الجزائية؛ العاملون في المكاتب؛ العمال الذين يكونون على اتصال متكرر ووثيق مع أشخاص آخرين.

كوبا: العمال الذين يعملون في الأقبية وفي مجال الأسقف المستعارة.

الجمهورية التشيكية: قطاع الأدوية وقطاع معالجة مياه الصرف الصحي.

ألمانيا: البنى التحتية الحساسة حيث ينبغي للعمال الاستمرار في تشغيلها خلال الأزمات.

اليونان: العاملون الذين يتعاملون مع الحيوانات والعيادات البيطرية؛ مرافق البحوث؛ أفراد الاستجابة لحالات الطوارئ ورجال الإطفاء؛ المسعفون.

إندونيسيا: البناء والتصنيع والزراعة والمزارع والنقل والمتعلمون.

إيطاليا: المسالخ.

موريشيوس: العاملون في قطاع السياحة.

هولندا: الطلاب والمتدربون والعمالون لحسابهم الخاص والعمال الذين يعبرون الحدود للعمل.

البرتغال: العاملون لحسابهم الخاص وغيرهم من العاملين في خدمات البريد السريع أو التوصيل والنقل العام وما إلى ذلك.

جمهورية كوريا: العمال المعرضون للعنف أو الكائنات المجهرية؛ عمال البناء وعمال صناعة الأخشاب؛ العمال الذين لا يستطيعون تقديم الخدمات إلا بشكل شخصي؛ العمال الذين يعملون في مكان مغلق أو مزدحم أو في مرافق متعددة الاستخدامات.

تركيا: قطاع إعادة التدوير؛ الموظفون والأكاديميون العاملون في مجال العلوم البيولوجية.

الولايات المتحدة الأمريكية: العاملون في الاستجابة لحالات الطوارئ والعاملون في المرافق الإصلاحية وملاجئ المشردين وموظفو برامج العلاج من المخدرات وبعض عمال النقل، بالإضافة إلى العاملين في مكاتب الطب الشرعي والفاحصين الطبيين والمشاريح.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٣٦ نعم: ٥ لا: ٢٨ ردود أخرى: ٣

التعليقات

KPP: ينبغي لمستخدمي العمال المصنفين في المجموعات المعرضة للأخطار المهنية إجراء عمليات تقييم محددة للأخطار المهنية واتخاذ تدابير الوقاية بغض النظر عن تأثير الأخطار الوبائية على المستوى المحلي والوطني والعالمي.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٩ نعم: ٦٠ لا: ١٧ ردود أخرى: ٢

التعليقات

ANMF-NSW، ACTU: ينبغي مراعاة الاحتياجات الخاصة بالنساء، لا سيما في ظل عدم وجود معدات الحماية الشخصية المناسبة للعاملين في مجال الرعاية الصحية، وأغلبهم من النساء.

AKAVA، APE، JIUF، ITUC، GWU، GSEE، FNV، FENTAP، FENPRUSS، DGB، CFDT، CETU، JTUC-RENGO، PSI، SAK، STTK، SUNEP-SAS، TUCP، UGTC-CEC، UFCW، VIDA: الأولوية القصوى هي أن ينطبق هذا الصك على جميع العمال في كافة القطاعات.

BAK: جميع العمال الذين هم على اتصال مكثف مع الزبائن والعملاء وتلاميذ المدارس.

CGT-FO: ينبغي دمج تدابير حماية المجموعات المعرضة للخطر مع إجراءات حماية العمالة والخصوصية لمنع الممارسات التمييزية على أساس الصحة/الإعاقة أو نوع الجنس أو الإثنية.

NATUC: ينبغي ذكر العاملين في القطاع غير المنظم والعمال في علاقات استخدام غير منظمّة.

NUBE: العاملون في قطاع الخدمات الموجودون في الخطوط الأمامية.

تعليق المكتب

يحظى هذا الاقتراح بدعم كبير من منظمات العمال، فيما تباينت الآراء في صفوف الحكومات وعارضته منظمات أصحاب العمل إلى حد كبير. وتقتصر العديد من الحكومات ومنظمات العمال إدراج إشارات إلى قطاعات أو مجموعات إضافية من العمال.

ومراعاة للردود المتلقاة، يشير المكتب إلى أنّ القائمة غير الشاملة الواردة في النقطة ٣٥ من الاستنتاجات المقترحة بهدف وضع توصية تسمح أصلاً، عند مقتضى الحال، بإدخال قطاعات ومهن محددة إضافية يكون فيها العمال أكثر عرضة لخطر التعرض، وبالتالي لم يدرج أي لائحة إضافية بشأن هذه النقطة.

السؤال ٢٥

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن تولي الدول الأعضاء الاعتبار الواجب للإرشادات التقنية والعملية المتاحة والمتفق عليها دولياً، التي وضعتها منظمة العمل الدولية وسائر المنظمات الدولية فيما يتعلق بإدارة المخاطر البيولوجية، عند وضع تدابير وإرشادات محددة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٤ نعم: ٨٢ لا: ٢ ردود أخرى: صفر

التعليقات

أستراليا: ينبغي للإرشادات أن تكون قائمة على المبادئ وقابلة للتكيف مع القطاعات والدول الأعضاء. وينبغي أن تكون التدابير قائمة على البيانات وتستجيب للمعلومات الجديدة.

بلجيكا: نعم، إذا كانت هذه التدابير توفر للعمال مستوى من الحماية يتجاوز (الحد الأدنى) من المعايير المعمول بها أصلاً.

بوتسوانا: بدلاً من الإشارة المبهمة إلى "سائر المنظمات الدولية"، ينبغي التركيز على صكوك منظمة العمل الدولية، التي تقابلها نُظم المعايير أو نُظم إصدار الشهادات الخاصة.

فنلندا: نعم، ولكن ينبغي أن يقتصر الأمر على الإرشادات غير الملزمة قانوناً في التوصية.

ألمانيا: ينبغي إدراج الإرشادات في السياق الحالي لتجنب الاضطرار إلى التحقق منها في وثائق أخرى.

هولندا: هناك حاجة إلى اعتماد نهج دولي موحد، نظراً لطبيعة العوامل البيولوجية.

المملكة المتحدة: نعم، إذا كانت عبارة "أن تولي الاعتبار الواجب" تعني "أن تأخذ بعين الاعتبار".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٤٠ نعم: ٣٤ لا: ٤ ردود أخرى: ٢

التعليقات

COPARMEX: يجري تعزيز كافة المعايير التقنية من خلال الاتفاقيات الدولية التي توضع بمشاركة خبراء من كل دولة عضو.

MEDEF: نعم، طالما يبقى هذا الإجراء في إطار التوصية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٠ نعم: ٨٨ لا: صفر ردود أخرى: ٢

التعليقات

ACTU، ALU-TUCP، ANMF-NSW، APE، CETU، CFDT، CNV، DGB، FENTAP، FNV، GSEE، GWU، ITUC، IUF، JTUC-RENGO، KCTU، NATUC، PSI، SUNEP-SAS، UGT-CEC، UGT-SP، UFCW، VIDA: بدلاً من الإشارة المبهمة إلى "سائر المنظمات الدولية"، ينبغي التركيز على صكوك منظمة العمل الدولية، التي تقابلها نُظم المعايير أو نُظم إصدار الشهادات الخاصة.

FENPRUSS: ينبغي للصكوك أن تركز في المقام الأول على المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية؛ ويمكن أن تشكل الإرشادات الواردة من مصادر أخرى بدائل غير ملزمة لقطاعات محددة.

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية الساحقة من المجموعات الثلاث جميعها هذه النقطة. إلا أن معظم منظمات العمال وحكومة واحدة تطلب التركيز على صكوك منظمة العمل الدولية بدلاً من نُظم المعايير أو نُظم إصدار الشهادات الخاصة.

وفي ضوء الردود المتلقاة، ومراعاةً للتعليق المقدم تحت السؤال ٧ فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن نُظم إدارة السلامة والصحة المهنيين لعام ٢٠٠١ (ILO-OSH 2001)، أدرج المكتب النص المعدل التالي في الاستنتاجات المقترحة بهدف وضع توصية:

٣٧. عند وضع تدابير وإرشادات لإدارة السلامة والصحة المهنية فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، ينبغي للدول الأعضاء أن تأخذ في الاعتبار الواجب الإرشادات التقنية والعملية ذات الصلة المتفق عليها دولياً التي وضعتها منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات المختصة وتعزيز نهج النظم للسلامة والصحة المهنية، مثل النهج المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية بشأن نظم إدارة السلامة والصحة المهنية (ILO-OSH 2001).

الصحة المهنية وخدمات الصحة المهنية

السؤال ٢٦

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن تقوم الدول الأعضاء، عند اعتماد تدابير الوقاية والحماية من المخاطر البيولوجية في بيئة العمل، بما يلي:

- تأخذ في الاعتبار ضرورة تعزيز الصحة المهنية؟
- توسع نطاق خدمات الصحة المهنية على نحو تدريجي ليشمل جميع العمال في كافة فروع النشاط الاقتصادي وكافة المؤسسات، تمشياً مع اتفاقية خدمات الصحة المهنية، ١٩٨٥ (رقم ١٦١) وتوصية خدمات الصحة المهنية، ١٩٨٥ (رقم ١٧١)؟
- تكفل تنسيق البنى التحتية والخبرات والموارد الوطنية في مجال الصحة والعمل واستخدامها على نحو ناجع من أجل تزويد العمال بخدمات الصحة المهنية؟

الحكومات

(أ)	مجموع عدد الردود: ٧٨	نعم: ٧٦	ردود أخرى: ٢
(ب)	مجموع عدد الردود: ٧٧	نعم: ٧١	ردود أخرى: ٦
(ج)	مجموع عدد الردود: ٧٧	نعم: ٧٥	ردود أخرى: ٢

التعليقات

ناميبيا: من الضروري توسيع نطاق خدمات الصحة المهنية لتشمل كافة الفروع الاقتصادية لتعزيز المراقبة الطبية والحرص على تعبئة الموارد وتوفير الخدمات بشكل فعال ومنسق على المستوى الوطني.

بولندا: يتسم البند (ب) بأهمية خاصة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية حيث لا تستطيع مجموعات معينة من العمال الوصول إلى خدمات الصحة المهنية.

فنلندا، جامايكا، اليابان، ليسوتو، الولايات المتحدة الأمريكية: يكون البند (ب) مقبولاً إذا ورد في صك غير ملزم أو بإضافة عبارة "حسب الاقتضاء".

هولندا: هذه الأحكام ضرورية، لا سيما في حالات المخاطر البيولوجية غير المعروفة.

أصحاب العمل

(أ)	مجموع عدد الردود: ٣٨	نعم: ٢٢	ردود أخرى: ١٦
(ب)	مجموع عدد الردود: ٣٣	نعم: ١٦	ردود أخرى: ١٧
(ج)	مجموع عدد الردود: ٣٤	نعم: ١٧	ردود أخرى: ١٧

التعليقات

ANDI، BDA، BE، CIP، CCSU، CIU، CNI، DA، IOE، SEV، SN، UCCAEP، UIA: هذه العناصر غير ضرورية، إذ ينبغي للصك أن يشمل فقط العناصر المرتبطة مباشرة بالمخاطر البيولوجية.

MKB، VNO-NSW: لا تنطبق هذه العناصر على المخاطر البيولوجية فحسب، بل أيضاً على كافة المخاطر.

العمال

(أ)	مجموع عدد الردود: ٨٤	نعم: ٨٣	ردود أخرى: ١
(ب)	مجموع عدد الردود: ٨٧	نعم: ٨٦	ردود أخرى: ١
(ج)	مجموع عدد الردود: ٨٣	نعم: ٨٢	ردود أخرى: ١

التعليقات

ACTU ،ALU-TUCP ،ANMF-NSW ،APE ،CETU ،CFDT ،CNV ،DGB ،FENPRUSS ،FENTAP ،FNV ،GSEE ،
GWU ،ITUC ،IUF ،JTUC-RENGO ،KCTU ،PSI ،SUNEP-SAS ،TUCP ،UGT-CEC ،UFCW ،VIDA : في البند (أ)،
ينبغي إضافة عبارة "والسلامة" بعد مصطلح "الصحة" لتصبح العبارة كالتالي: "الصحة والسلامة المهنيين".

تعليق المكتب

يحظى هذا الاقتراح بدعم ساحق من الحكومات ومنظمات العمال، في حين أن وجهات نظر منظمات أصحاب العمل متباينة في هذا الشأن.

ورداً على تعليقات عدة حكومات، يوضح المكتب أنه في حين أن الالتزام بتنفيذ الاتفاقية رقم ١٦١ يعود حصراً إلى الدول الأعضاء التي صدقت على هذا الصك، فإن كافة الدول الأعضاء ملزمة بتعزيز مبادئ الاتفاقية رقم ١٨٧ إذ إنها اتفاقية أساسية، بما في ذلك تطوير نُظمها الوطنية للسلامة والصحة المهنيين.

ومراعاةً للردود المتلقاة، قام المكتب بحذف نص البند (أ) لأنه مشمول ضمناً في البند (ب). كما حذف الإشارات إلى صكوك منظمة العمل الدولية ونصّ على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات مجموعات العمال المشار إليها في النقطة السابقة واستكمالها بالنقطتين ٣٥ و ٣٦. وشدد المكتب أيضاً على الهدف الترويجي للبند (ج) باستبدال المصطلح "تكفل" بالمصطلح "تسهيل"، وأضاف عبارة "فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل" في نهاية البند (ج). وأدرج النص المعدل في النقطة ١٧ من الاستنتاجات المقترحة.

جمع البيانات وتسجيل الحوادث والأمراض المهنية والإخطار بها

السؤال ٢٧

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن تضع السلطة المختصة وتنفذ وتنقح دورياً، في ضوء الظروف الوطنية وبالتشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، إجراءات من أجل:

- (أ) الإبلاغ عن الأمراض والحوادث المهنية، وحسب الاقتضاء، عن الأحداث الخطرة التي تسببها المخاطر البيولوجية في بيئة العمل، وتسجيلها والإخطار بها والتحقيق فيها؟
- (ب) إعداد ونشر إحصاءات سنوية عن الأمراض والحوادث المهنية، وحسب الاقتضاء، الأحداث الخطرة التي تسببها المخاطر البيولوجية في بيئة العمل؟
- (ج) إجراء تحقيقات في حالات الحوادث أو الأمراض المهنية الخطرة أو أية أضرار صحية أخرى خطيرة يسببها التعرض للمخاطر البيولوجية في بيئة العمل؟
- (د) نشر سنوياً معلومات عن التدابير المتخذة في إطار السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنيين بهدف التصدي للتعرض للمخاطر البيولوجية في بيئة العمل؟

الحكومات

(أ)	مجموع عدد الردود: ٨٣	نعم: ٨١	ردود أخرى: ٢
(ب)	مجموع عدد الردود: ٧٧	نعم: ٧٤	ردود أخرى: ٣
(ج)	مجموع عدد الردود: ٧٧	نعم: ٧٣	ردود أخرى: ٤
(د)	مجموع عدد الردود: ٧٤	نعم: ٦٤	ردود أخرى: ١٠

التعليقات

النمسا: في البند (ج)، لا داعي لوجود نظام منفصل للتحقيق في مثل هذه الحوادث والأمراض المهنية.

أستراليا: ينبغي للبند (ج) أن يشمل التحذير "إذا اعتُبر أنه يمكن الوقاية منها"، حيث إنه لا يمكن الوقاية من كافة حالات التعرض للمخاطر البيولوجية. وينبغي توضيح مصطلح "تحقيقات" ومدى شمولها للأمراض الناجمة عن التعرض للمخاطر البيولوجية. أما بالنسبة إلى البند (د)، فقد تكون هناك حاجة إلى إيلاء المزيد من الاعتبار لمدى استصواب نشر البيانات المتعلقة بالمخاطر البيولوجية سنوياً وقدرة الدول الأعضاء على الامتثال لهذا الشرط.

بلجيكا: يمكن النظر في إرساء نظام عام لرصد الحوادث التي تسببها العوامل البيولوجية/حالات الأمراض المختلفة لكل قطاع اقتصادي أو قطاع فرعي، لتستشير به سياسات السلامة والصحة المهنية.

ألمانيا: ستكون الإحصاءات المشار إليها في البند (ب) مجدية في وضع تدابير الحماية اللازمة، إذا تمكنت البلدان من إعدادها. وإذا لم يمكن التوصل إلى مثل هذه الإحصاءات، فيجب على الأقل إجراء التحقيقات في الحالات الخطيرة، كما هو مبين في البند (ج).

النرويج: نعم، ولكن ينبغي ألا يكون نظاماً منفصلاً.

بولندا: ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة حرصاً على توفير العلاج المناسب للعمال الذين تعرضوا لمخاطر بيولوجية ومراقبة احتمال ظهور آثار صحية على المدى الطويل.

تركيا: ينبغي النظر في ضرورة الاحتفاظ بالسجلات الصحية لسنوات عديدة بسبب فترات كمون بعض الأمراض.

أصحاب العمل

(أ)	مجموع عدد الردود: ٣٧	نعم: ١٨	ردود أخرى: ١٩
(ب)	مجموع عدد الردود: ٣٦	نعم: ١٨	ردود أخرى: ١٨
(ج)	مجموع عدد الردود: ٣٦	نعم: ١٨	ردود أخرى: ١٨
(د)	مجموع عدد الردود: ٣٥	نعم: ١٦	ردود أخرى: ١٩

التعليقات

هذه الاشتراطات: **USCIB، USAM، UPS، UIA، UCCAEP، SN، SEV، IOE، DA، CNI، CIU، CIP، CCSU، BE، BDA** مشمولة في بروتوكول عام ٢٠٠٢ الملحق بالاتفاقية رقم ١٥٥. وبالتالي، لا داعي لإدراجها في صك يتناول المخاطر البيولوجية على وجه التحديد.

العمال

(أ)	مجموع عدد الردود: ٨٩	نعم: ٨٩	ردود أخرى: صفر
(ب)	مجموع عدد الردود: ٨٤	نعم: ٨٤	ردود أخرى: صفر
(ج)	مجموع عدد الردود: ٨٣	نعم: ٨٢	ردود أخرى: ١
(د)	مجموع عدد الردود: ٨٤	نعم: ٨٣	ردود أخرى: ١

التعليقات

ACTU، ALU-TUCP، ANMF-NSW، APE، CEN-SUNPAS، CETU، CFDT، CGT-FO، CGTP، CNV، DGB، FENTAP، FNV، GSEE، GWU، ITUC، IUF، JTUC-RENGO، KCTU، UGT-CEC، PSI، TUCP، VIDA: ينبغي الإشارة بشكل صريح إلى بروتوكول عام ٢٠٠٢ الملحق بالاتفاقية رقم ١٥٥، وهي اتفاقية أساسية. وينبغي لعملية جمع البيانات وتسجيل الحوادث والأمراض المهنية والإخطار بها أن تُدرج في الاتفاقية.

BAK: ينبغي أن يكون لكل عامل الحق في الاطلاع على البيانات والسجلات المتعلقة به. وعلى السلطات الوطنية الاحتفاظ بهذه البيانات لمدة ٤٠ عاماً على الأقل.

AFL-CIO: من شأن إنشاء نظام لرصد الأمراض البيولوجية أن يحدث فرقاً كبيراً في تحديد المخاطر البيولوجية والتحكم بها.

CGT(C): ينبغي إرساء آليات رصد وتقييم داخل الشركات للامتثال لهذا التدبير.

GSA، CSTT، CNTT: ينبغي تعزيز نظام المعلومات الصحية في مجال السلامة والصحة المهنية وتوفير الدعم لتسهيل إجراءات الإعلان عن الحوادث في مكان العمل، شهرياً أو سنوياً.

FENPRUSS: ينبغي للسلطة المختصة أن تلتزم بتحديث المعلومات ذات الصلة من أجل تحسين تدابير الوقاية.

تعليق المكتب

يحظى هذا الاقتراح بدعم كبير من الحكومات ومنظمات العمال، لكنه يحظى بدعم محدود من منظمات أصحاب العمل.

ورداً على تعليق مجموعة كبيرة من منظمات أصحاب العمل بأن بروتوكول عام ٢٠٠٢ الملحق بالاتفاقية رقم ١٥٥ ينظم أصلاً هذه الأحكام، يشير المكتب إلى أنه لم يصدّق على البروتوكول حتى الآن سوى عدد محدود من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية وأنّ هذا الموضوع يكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى المخاطر البيولوجية في بيئة العمل.

واستجابة للاقتراح الذي تقدمت به مجموعة كبيرة من منظمات العمال بإدراج إشارة صريحة إلى أهمية بروتوكول عام ٢٠٠٢ الملحق بالاتفاقية رقم ١٥٥، يلاحظ المكتب أنه أدرجت إشارة في النقطة ٣(د) من الاستنتاجات المقترحة.

واستجابة للاقتراحات الفردية المقدّمة من الحكومات ومنظمات العمال بشأن إرساء نُظم إضافية للرصد والمراقبة، يدعو المكتب الجهات المعنية إلى إعادة تقديم اقتراحاتها في مرحلة لاحقة من الإجراءات، مع توضيحات بشأن الغرض المقصود منها ووظيفتها في إطار الصكوك.

ورداً على تعليقات عدة حكومات تشكك في ضرورة وجود نظام منفصل للإبلاغ عن الأمراض المعدية أو عن أماكن العمل، يشير المكتب إلى أنّ الهدف هو إعداد إحصاءات سنوية عن الأمراض والحوادث المهنية، وعند الاقتضاء، الأحداث الخطيرة الناجمة عن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل، ونشرها في إطار الإحصاءات الأخرى التي جرى إعدادها ونشرها على المستوى الوطني.

وفي ضوء الردود المتلقاة، أدرج المكتب النص في النقطة ١٨ من الاستنتاجات المقترحة، مع تعديلات طفيفة توجهاً للوضوح.

ورداً على تعليقات عدة حكومات ومنظمة واحدة للعمال بشأن الأهمية الخاصة ليس فقط لتسجيل الحوادث والأمراض المهنية، بل أيضاً للاحتفاظ بهذه السجلات مع مرور الوقت، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣ من بروتوكول عام ٢٠٠٢، أدرج المكتب النقطة التالية في الاستنتاجات المقترحة بهدف وضع توصية:

٣٨. عند تحديد المدة المناسبة للاحتفاظ بسجلات الأمراض المهنية على النحو الذي تقتضيه الاتفاقية، ينبغي للدول الأعضاء، وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية، أن تأخذ في الاعتبار فترات الكمون للأمراض المهنية.

السؤال ٢٨

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) تُدرج الأمراض المهنية التي يسببها التعرض للمخاطر البيولوجية، في قوائمها الوطنية للأمراض المهنية؟

(ب) تراجع هذه القائمة بصورة دورية في ضوء آخر التطورات العلمية؟

(ج) تراعي المعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك توصية قائمة الأمراض المهنية، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٤)؟

الحكومات

(أ) مجموع عدد الردود: ٨٢ نعم: ٨٩ ردود أخرى: ٣

(ب) مجموع عدد الردود: ٨١ نعم: ٧٨ ردود أخرى: ٣

(ج) مجموع عدد الردود: ٧٦ نعم: ٧٣ ردود أخرى: ٣

التعليقات

ألمانيا: هذا الاقتراح محبذ ولكن ينبغي ألا يشكّل عائقاً أمام التصديق.

ناميبيا: من المهم إجراء استعراض وتحديث لقائمة الأمراض المهنية، بشكل منتظم، لتشمل المخاطر البيولوجية الجديدة أو الناشئة.

الفلبين: كل هذه العناصر ضرورية لتحديد المخاطر البيولوجية.
الولايات المتحدة الأمريكية: في البند (ج)، ينبغي إضافة عبارة "حسب الاقتضاء".

أصحاب العمل

(أ) مجموع عدد الردود: ٣٣	نعم: ١٤	ردود أخرى: ١٩
(ب) مجموع عدد الردود: ٣٧	نعم: ١٩	ردود أخرى: ١٨
(ج) مجموع عدد الردود: ٣٣	نعم: ١٥	ردود أخرى: ١٨

التعليقات

BE، CIP، CIU، CNI، DA، IOE، SEV، SN، UCCAEP، UIA: لا حاجة لإدراج هذه الاشتراطات في صك يتعلق بالمخاطر البيولوجية.

CEOE، CEPYME: وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية وبالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

العمال

(أ) مجموع عدد الردود: ٨٧	نعم: ٨٥	ردود أخرى: ٢
(ب) مجموع عدد الردود: ٨٢	نعم: ٨٠	ردود أخرى: ٢
(ج) مجموع عدد الردود: ٨٣	نعم: ٨٢	ردود أخرى: ١

التعليقات

ACTU، ANMF-NSW، APE، CATP، CETU، CFDT، CGT (A)، CGT-FO، CNTT، CNV، DGB، FENPRUSS، GTUCP، SUNEP-SAS، PSI، KCTU، JTUC-RENGO، IUF، ITUC، GWU، GSEE، GSA، FNV، FENTAP، UGT-CEC، UGT-SP، UNTC-CS، VIDA: ينبغي لتلك النظم أن تسمح بتحديث القوائم في الوقت المناسب للتعرف على الأخطار الجديدة أو الناشئة.

CGTP: ينبغي أن تكون هذه الأحكام إلزامية.

تعليق المكتب

يحظى هذا الاقتراح بدعم كبير من الحكومات ومنظمات العمال، ولكنه يحظى بدعم محدود من منظمات أصحاب العمل.

ورداً على التعليقات الواردة من العديد من منظمات العمال وحكومة واحدة بأنه ينبغي لهذه النظم أن تسمح بتحديث القوائم في الوقت المناسب للتعرف على الأخطار الجديدة أو الناشئة، ورداً على التعليقات الواردة من العديد من منظمات أصحاب العمل بأنه ينبغي تحديث هذه القوائم بالتشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال وتماشياً مع الظروف والممارسات الوطنية، قام المكتب بتعديل صياغة النقطة ٢٨ للإشارة إلى تحديث القوائم وإجراء المشاورات اللازمة. واحتفظ بالإشارة إلى المعايير الدولية ذات الصلة، ولكنه نقل الإشارة المحددة إلى التوصية رقم ١٩٤ وهي ترد الآن في النقطة ٣٩ الجديدة من الاستنتاجات المقترحة بهدف وضع توصية.

أدرج النص المعدل التالي في النقطة ١٩ من الاستنتاجات المقترحة:

١٩. ينبغي للسلطات المختصة، تماشياً مع المعايير الدولية والتطورات العلمية ذات الصلة وبالتشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، أن تقوم بما يلي:

- (أ) مراجعة دورية للقوائم الوطنية للأمراض المهنية لأغراض الوقاية والتسجيل والإبلاغ والتعويض، عند الاقتضاء؛
- (ب) تحديث هذه القوائم، حسب الضرورة، بغية إدراج أي مرض يتم إثبات وجود صلة مباشرة فيه علمياً، أو يتم تحديدها بطرق تتناسب والظروف والممارسات الوطنية، بين التعرض للمخاطر البيولوجية في بيئة العمل والمرض.

إعانات إصابات العمل

السؤال ٢٩

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على حق العمال الذين أصيبوا أو أصبحوا عاجزين عن العمل بسبب المخاطر البيولوجية في بيئة العمل أو الذين نجمت إصاباتهم أو أمراضهم عن هذه المخاطر البيولوجية أو تأثرت بها أو تفاقمت بفعلها، في الاستفادة من التعويضات أو إعانات إصابات العمل تمثيلاً مع القوانين والممارسات الوطنية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٣ نعم: ٧٩ لا: ٣ ردود أخرى: ١

التعليقات

أستراليا: ينبغي أن يوضح الصك أو الصكوك ضرورة وجود علاقة سببية بين الإصابة/المرض والعمل.

بليز: ينبغي أن يتضمن الصك حكماً يتعلق بتقديم سجل التاريخ الطبي ومراجعته.

بوتسوانا: ينبغي إدراج إشارة صريحة إلى توصية إعانات إصابات العمل، ١٩٦٤ (رقم ١٢١).

بوروندي: ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن تقر الحكومات أو هيئات التأمين الاجتماعي، بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين، بالأمراض والمشاكل الصحية الناجمة عن التعرض للمخاطر البيولوجية في مكان العمل وأن توسع تدريجياً نطاق تغطيتها.

كولومبيا: تقديم الدعم المستمر طوال مدة العلاج أو العزل المطلوب.

كوبا: تحديد صلاحيات السلطات العامة في أخذ القرارات فيما يتعلق بطرق العلاج للحماية من الانتهاكات من جانب الأطراف الأخرى.

قبرص: لا، كما هو منصوص عليه في المبادئ التوجيهية التقنية، ينبغي تحديد علاقة سببية واضحة ومباشرة بين الاعتلال/المرض والتعرض للمخاطر البيولوجية في العمل.

فرنسا، ألمانيا، ناميبيا، هولندا: تماشيًا مع القوانين والممارسات الوطنية.

هنغاريا: نعم، إذا أمكن إثبات الأصل المهني للأمراض (العلاقة السببية).

المكسيك: نعم، هذا الإجراء مناسب لإصلاح الأضرار التي غالباً ما يستحيل عكس مسارها.

سويسرا: نعم، ولكن بغض النظر عن السبب، ينبغي أن يحق للعمال الحصول على الإعانات أو التعويضات. وليس من الضروري توفير أساس قانون محدد.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٤٠ نعم: ٢٠ لا: ١٨ ردود أخرى: ٢

التعليقات

لا، وفقاً لما هو منصوص عليه في المبادئ التوجيهية التقنية، يجب إثبات وجود علاقة سببية واضحة ومباشرة بين الاعتلال/المرض والتعرض للمخاطر البيولوجية في العمل.

COPARMEX: نعم، ولكن فقط للأمراض التي تنتقل في مكان العمل (على سبيل المثال، السحار السيليكي في المناجم)، وليس في أي مكان آخر، مثل الأسواق أو وسائل النقل العام.

KEF: ينبغي منح العمال تأميناً أو تعويضاً ضد حوادث العمل عندما يتأكد وجود رابط واضح ومباشر بين الاعتلال/المرض والتعرض للمخاطر البيولوجية في العمل، بما يتماشى مع القوانين الوطنية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩١ نعم: ٨٩ لا: ٢ ردود أخرى: صفر

التعليقات

‘GWU ، ‘GSEE ، ‘FNV ، ‘FENTAP ، ‘DGB ، ‘CNV ، ‘CGT-FO ، ‘CFDT ، ‘CETU ، ‘APE ، ‘ANMF-NSW ، ‘ACTU ، ‘ALU-TUCP ، ‘VIDA ، ‘UGT-CEC ، ‘TUCP ، ‘SUNEP-SAS ، ‘KCTU ، ‘JTUC-RENGO ، ‘IUF ، ‘ITUC: ينبغي الإشارة بوضوح إلى الاتفاقية رقم ١٢١ لمنظمة العمل الدولية.

‘STTK ، ‘SAK ، ‘Akava: إذا لم يكن هناك نظام وطني لتعويض العمال عن الأمراض المهنية، على الدول الأعضاء الحرص على تقديم إعانات إصابات العمل/الأمراض المهنية للعمال المعرضين للمخاطر البيولوجية.

‘BAK: ينبغي أن ينطبق الصك أو الصكوك على كافة فروع النشاط الاقتصادي والوظائف من دون استثناء. وفيما يتعلق بالإجراءات التي تهدف إلى تحديد ما إذا كان المرض مهنيًا، من الضروري تخفيف عبء الإثبات في هذا الصدد إذا كان من المحتمل أن تكون الإصابة قد حصلت في العمل.

‘GSA ، ‘CSTT ، ‘CNTT: ينبغي ضمان حصول الجميع على الإعانات والتعويضات عن الإصابات أو الأمراض المرتبطة بالعمل، على المستوى الوطني.

‘FENPRUSS: ينبغي أن يكون تعويض العامل إلزاميًا.

‘NATUC: ينبغي أن تكون الإعانات إلزامية وأن يجري تعويض العامل على أساس الإعاقة. وينبغي توسيع نطاق التغطية لتشمل كافة أشكال الإصابة، والأهم من ذلك، ينبغي مواصلة سداد المدفوعات حتى يصبح العامل قادراً على العودة إلى العمل.

تعليق المكتب

يحظى هذا الاقتراح بدعم ساحق من الحكومات ومنظمات العمال، لكنه يحظى بدعم محدود من منظمات أصحاب العمل. وتقتصر غالبية منظمات أصحاب العمل التي لا تؤيده، استخدام مصطلح المبادئ التوجيهية التقنية للحد من حق العمال في الحصول على إعانات إصابات العمل أو التعويض عن الأمراض المعترف بها على أنها أمراض مهنية. وترى العديد من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ضرورة وجود علاقة سببية بين الاعتلال/المرض والتعرض للمخاطر البيولوجية في العمل.

وفي ضوء الردود المتلقاة، عدّل المكتب هذه النقطة ليصبح نصها كالتالي:

٢٠. ينبغي لكل دولة عضو أن تتأكد من أنّ أي مرض أو إصابة أو عجز ناجم عن التعرض المهني للمخاطر البيولوجية في بيئة العمل ينبغي أن يؤدي إلى الاستفادة من التعويضات أو إعانات إصابات العمل، تماشيًا مع القوانين والممارسات الوطنية.

ورداً على التعليقات الواردة من العديد من منظمات العمال بشأن ضرورة إدراج إشارة صريحة إلى الاتفاقية رقم ١٢١، أدرج المكتب في النقطة ٣٩ من الاستنتاجات المقترحة بهدف وضع توصية إشارة إلى هذا الصك وإلى التوصية رقم ١٢١، إلى جانب الإشارة إلى التوصية رقم ١٩٤ التي نوقشت في السؤال ٢٨.

إنفاذ القوانين واللوائح

السؤال ٣٠

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن تكفل الدول الأعضاء إنفاذ القوانين واللوائح الوطنية بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل من خلال إرساء نظام تفتيش يكون ملائماً ومناسباً ومن خلال آليات أخرى تضمن الامتثال، حسب مقتضى الحال؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٣ نعم: ٨١ لا: ٢ ردود أخرى: صفر

التعليقات

إسواتيني: نفضل ترتيبات إنفاذ تطبيق التشريعات على التنظيم الذاتي.

المكسيك: يمكن النظر أيضاً في آليات بديلة وغير إلزامية لرصد الامتثال للوائح، بما في ذلك التقييم الذاتي.

هولندا: ندعم قيام السلطات برصد تطبيق القوانين واللوائح الوطنية بشأن المخاطر البيولوجية، تماشياً مع تلك المتعلقة بالمخاطر الأخرى، مثل المخاطر الكيميائية.

بولندا: نؤيد هذا الاقتراح شرط توضيح عبارة "نظام تفتيش يكون ملائماً ومناسباً".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٣٨ نعم: ١٨ لا: ١٨ ردود أخرى: ٢

التعليقات

للصك أن يشمل فقط العناصر المرتبطة مباشرة بالمخاطر البيولوجية. VNO-NCW، USCIB، UCCAEP، UIA، SN، SEV، MKB، IOE، DA، CNI، CIU، CIP، CCSU، BE، BDA: ينبغي

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٠ نعم: ٨٩ لا: صفر ردود أخرى: ١

التعليقات

لضمان الامتثال، كلها اشتراطات منصوص عليها في الاتفاقية رقم ١٥٥ وينبغي إدراجها في الصك أو الصكوك. GWU، GSEE، FNV، FENTAP، DGB، CNV، CGT-FO، CFDT، CETU، APE، ANMF-NSW، ALU-TUCP، ACTU، VIDA، UGT-CEC، TUCP، SUNEP-SAS، PSI، KCTU، JTUC-RENGO، IUF، ITUC: إن التفتيش والإنفاذ ووضع التدابير

CATP: ينبغي أن يكون نظام التفتيش ملائماً ومناسباً ومكتفياً ذاتياً من الناحيتين التقنية والاقتصادية ومزوداً بالموارد الكافية.

CGT-FO: عملاً بالاتفاقية رقم ٨١ لمنظمة العمل الدولية، يُسمح لمفتشي العمل بأخذ عينات من العوامل المسببة للأمراض، إلا أنه نادراً ما يحدث ذلك عملياً، حيث إنه لا توجد مختبرات معتمدة لإجراء هذا النوع من الفحوصات.

تعليق المكتب

يحظى هذا الاقتراح بدعم ساحق من الحكومات ومنظمات العمال، ولكن الدعم متفاوت في صفوف منظمات أصحاب العمل. وتقتصر غالبية منظمات أصحاب العمل التي تعارضه ألا يشمل الصك سوى العناصر المرتبطة مباشرة بالمخاطر البيولوجية.

وفي ضوء غالبية الردود المتلقاة، أدرج المكتب هذا النص في النقطة ٢١ من الاستنتاجات المقترحة.

ورداً على أحد التعليقات الواردة التي تطلب توضيحاً لمعنى مصطلح "ملائمة ومناسبة" الذي يعود إلى نظم تفتيش العمل، أدرج المكتب في الاستنتاجات المقترحة بهدف وضع توصية النقطة التالية التي تكرر الفقرة ٥ من توصية السلامة والصحة المهنية، ١٩٨١ (رقم ١٦٤):^{١٥}

٤٠. ينبغي لنظام التفتيش المنصوص عليه في الاتفاقية أن يسترشد بأحكام اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١)، واتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩)، دون المساس بالالتزامات المتأنية عن هذين الصكين بالنسبة للدول الأعضاء التي صدقت عليهما.

السؤال ٣١

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن تحرص السلطة المختصة على خضوع مفتشي العمل وغيرهم من المسؤولين المعنيين، حسب مقتضى الحال، لتدريب محدد بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٣ نعم: ٧٩ لا: ٤ ردود أخرى: صفر

التعليقات

الجزائر، ناميبيا، هولندا، بولندا: ندعم التدريب المحدد بشأن المخاطر البيولوجية.
بروني دار السلام، جامايكا: نقترح أن تساعد منظمة العمل الدولية الدول الأعضاء في تحديد المخاطر البيولوجية وتوفير التدريب بشأنها.
بلغاريا: ينبغي الاستعاضة عن عبارة "على خضوع مفتشي العمل وغيرهم من المسؤولين المعنيين، حسب مقتضى الحال، لتدريب محدد" بعبارة "على حصول مفتشي العمل وغيرهم من المسؤولين المعنيين، حسب مقتضى الحال، على التدريب اللازم".
اليابان، المكسيك: قد يضع التدريب المحدد بشأن المخاطر البيولوجية عبئاً ثقيلاً على الجهات المعنية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٣٨ نعم: ٢٠ لا: ١٦ ردود أخرى: ٢

التعليقات

USCIB، UCCAEP، UIA، SN، SEV، VNO-NCW، MKB، MEDEF، IOE، CNI، CIU، CCSU، BE، BDA: نظراً إلى أنها تفضل اعتماد توصية، فهي تعتبر أنه لا داعي للإشارة إلى المسألة قيد النظر.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٠ نعم: ٩٠ لا: صفر ردود أخرى: صفر

التعليقات

ANMF-NSW، ACTU: في أستراليا خلال جائحة كوفيد-١٩، واجه المفتشون تحديات حيث كانوا في كثير من الأحيان يحيلون القرارات التي تتعلق بالسلامة إلى وزارة الصحة. وأدى ذلك إلى عدم اتخاذ إجراءات حاسمة لضمان سلامة العاملين في مجال الرعاية الصحية، خاصة عندما يفشل أصحاب العمل في أداء واجباتهم.
PSI: من شأن الاستثمارات العامة من حيث الموظفين أن تساعد في ضمان إجراء عمليات تفتيش بشأن المخاطر البيولوجية بشكل صحيح.

تعليق المكتب

يحتل هذا الاقتراح بدعم ساحق من الحكومات ومنظمات العمال، ولكن الدعم متفاوت في صفوف منظمات أصحاب العمل. وتؤكد العديد من منظمات العمال على أهمية أن يعالج الصك هذه المسألة، استناداً إلى الخبرات المستمدة من أحداث مثل جائحة كوفيد-١٩. وسلطت حكومتان الضوء على الحاجة المحتملة إلى المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن العديد من منظمات أصحاب العمل تعارض هذا الاقتراح، بحجة أنه ينبغي للصك أن يشمل حصرياً العناصر المرتبطة مباشرة بالمخاطر البيولوجية.

وفي ضوء غالبية الردود المتلقاة، أدرج المكتب هذا النص في النقطة ٢٢ من الاستنتاجات المقترحة، وأجرى تعديلاً لتوضيح أن عبارة "حسب مقتضى الحال" تشير إلى "وغيرهم من المسؤولين".

السؤال ٣٢

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن يتحقق مفتشو العمل أثناء الاضطلاع بمهامهم، من الامتثال للقوانين واللوائح الوطنية التي تستوجب وضع نظم فعالة لإدارة السلامة والصحة المهنية فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٣ نعم: ٧٩ لا: ٣ ردود أخرى: ١

التعليقات

النمسا: نؤيد هذا الاقتراح شرط الاستعاضة عن عبارة "نظم إدارة السلامة والصحة المهنية" بعبارة "التنظيم المنهجي للسلامة والصحة المهنية".

أذربيجان: سيساهم تطوير الكتيبات والبرامج التدريبية وتنفيذها في تحسين نوعية تقييم المخاطر البيولوجية في مكان العمل وسُبل التحقق منها ويقلل من احتمال وقوع الحوادث والإصابات المرتبطة بالمخاطر البيولوجية.

بلغاريا: نقترح الاستعاضة عن عبارة "نظم إدارة السلامة والصحة المهنية" بعبارة "الإدارة الفعالة للأخطار"، حيث أن مصطلح "نظم" يمكن أن يسبب لبساً مع المعايير ونظم إدارة السلامة والصحة المهنية القائمة التي تتطلب ترخيصاً.

فنلندا: نقترح الاستعاضة عن عبارة "نظم إدارة السلامة والصحة المهنية" بعبارة "نهج نظم إدارة السلامة والصحة المهنية".

اليابان: إن جعل نظم إدارة السلامة والصحة المهنية إلزامية في هذه المرحلة يمكن أن يضع عبئاً ثقيلاً على الجهات المعنية.

هولندا: نؤيد هذا الاقتراح، ولكن فقط في الحالات التي تكون فيها الأخطار البيولوجية عالية، وليس بشكل عام.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٣٨ نعم: ١٧ لا: ١٨ ردود أخرى: ٣

التعليقات

DA: يفترض السؤال أن القوانين واللوائح الوطنية تتطلب دائماً "نظماً فعالة لإدارة السلامة والصحة المهنية"، وهذا ما لا يكون عليه الحال في غالب الأحيان، لا سيما فيما يتعلق بالشركات الصغيرة وبالغة الصغر. علاوة على ذلك، ينبغي تجنب الإشارة إلى نظم إدارة السلامة والصحة المهنية، حيث يمكن بسهولة الخلط بينها وبين نظم الإدارة الفعلية مثل المعيار ISO 45001.

العمال

مجموع عدد الردود: ٨٩ نعم: ٨٩ لا: ٠ ردود أخرى: ٠

التعليقات

GWU، GSEE، FNV، FENTAP، DGB، CNV، CGT-FO، CFDT، CETU، APE، ANMF-NSW، ALU-TUCP، ACTU، UGT-CEC، TUCP، TUC، SUNEP-SAS، PSI، KCTU، JTUC-RENGO، IUF، ITUC: ينبغي أن يشير هذا الحكم إلى نظم إدارة السلامة والصحة المهنية لمنظمة العمل الدولية.

تعليق المكتب

يحظى هذا الاقتراح بدعم ساحق من الحكومات ومنظمات العمال، ولكن الدعم متفاوت في صفوف منظمات أصحاب العمل. ويعارضه العديد من منظمات أصحاب العمل استناداً إلى موقفها العام المتمثل في أنه ينبغي ألا يشمل الصك سوى العناصر المرتبطة مباشرة بالمخاطر البيولوجية.

ورداً على التعليقات الواردة من العديد من الحكومات بشأن "نظم إدارة السلامة والصحة المهنية" وتماشياً مع توصية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنية، ٢٠٠٦ (رقم ١٩٧)، يقترح المكتب تعزيز نهج قائم على نظم الإدارة بدلاً من إلزامه، وذلك أدرج النص التالي في نقطة من الاستنتاجات المقترحة بهدف وضع توصية:

٤١. عند تقييم الامتثال للقوانين واللوائح الوطنية المتعلقة بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، ينبغي لمفتشي العمل تعزيز نهج قائم على النظم في إدارة السلامة والصحة المهنية.

السؤال ٣٣

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن تطبق الدول الأعضاء العقوبات الملائمة عند انتهاك القوانين واللوائح الوطنية بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٣ نعم: ٧٧ لا: ٥ ردود أخرى: ١

التعليقات

الجزائر: نقترح البدء بالتدريب وتوفير المعلومات بدلاً من تطبيق العقوبات.
أستراليا: ينبغي أن تكون العقوبات المفروضة على انتهاكات القوانين الوطنية متسقة مع العقوبات والنظم المطبقة من جانب الدول الأعضاء للامتثال للقواعد.
قبرص، ألمانيا، هولندا: ينبغي ألا يُدرج مثل هذا الاشتراط في الصك.
إسواتيني: نعرب عن تأييدنا للاقتراح، حيث إنَّ العقوبات تساعد على الامتثال للقواعد.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٤٠ نعم: ١٤ لا: ٢٢ ردود أخرى: ٤

التعليقات

:VNO-NCW ،USCIB ،UIA ،UCCAEP ،SEV ،MKB ،MEDEF ،IOE ،DA ،CNI ،CIU ،CIP ،CCSU ،BE ،BDA
ينبغي أن يشمل الصك فقط العناصر المرتبطة مباشرة بالمخاطر البيولوجية.
:KEF ،CEPYME ،CEOE وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٨٨ نعم: ٨٨ لا: ٠ ردود أخرى: ٠

التعليقات

:ITUC ،GWU ،GSEE ،FNV ،FENTAP ،DGB ،CNV ،CFDT ،CETU ،APE ،ANMF-NSW ،ALU-TUCP ،ACTU ،VIDA ،UNTC-CS ،TUCP ،PSI ،UGT-CEC ،IUF
تنص الاتفاقية رقم ١٥٥ على هذا الاشتراط.
:CATP ينبغي للعقوبات التي ستطبق أن تكون رادعة، من حيث العدد والتنفيذ على حد سواء.

تعليق المكتب

تحتل هذه النقطة بدعم ساحق من الحكومات ومنظمات العمال، ولكنَّ وجهات نظر منظمات أصحاب العمل متباينة، إذ تعارض الأغلبية هذا الاقتراح. ومعارضة العديد من منظمات أصحاب العمل متجذرة في موقفها العام المتمثل في أنَّه ينبغي للصك أن يتناول حصرياً العناصر المرتبطة مباشرة بالمخاطر البيولوجية. وتلفت مجموعة كبيرة من منظمات العمال الانتباه إلى أحكام مماثلة في الاتفاقية رقم ١٥٥ وتؤكد منظمة أخرى من منظمات العمال على أهمية العقوبات في السياق الحالي.
وفي ضوء غالبية الردود المتلقاة، أدرج المكتب هذا النص في النقطة ٢٣ من الاستنتاجات المقترحة.

واجبات ومسؤوليات أصحاب العمل

الواجبات والمسؤوليات العامة

السؤال ٣٤

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن يتخذ أصحاب العمل، إلى الحد الممكن والمعقول، تدابير ملائمة وضرورية للوقاية والحماية بما يضمن أن المواد والعوامل البيولوجية الخاضعة لإشرافهم لا تمثل أي خطر على الصحة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٤ نعم: ٨٢ لا: ٢ ردود أخرى: صفر

التعليقات

بلجيكا: نعم، بناءً على تقييم للمخاطر.

بوتسوانا: نعم، ولكن قد لا تكون عبارة "إلى الحد الممكن والمعقول" كافية دائماً، لذلك، ينبغي إضافة عبارة "كافة التدابير الممكنة عملياً".

قبرص: ينبغي التركيز على الواجبات والمسؤوليات المحددة لأصحاب العمل فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية.

فرنسا: ينص التشريع الوطني على اتخاذ تدابير "ملائمة وضرورية" للوقاية والحماية بما يضمن أن المواد والعوامل البيولوجية لا تشكل خطراً على الصحة.

المكسيك: ينبغي الحفاظ على عبارة "إلى الحد الممكن والمعقول" نظراً لوجود أحداث لا يمكن التنبؤ بها خارجة عن سيطرة الجهات الفاعلة في عالم العمل.

ناميبيا: ينبغي للصك أن يضمن أن أصحاب العمل اتخذوا تدابير احترازية لمواجهة المخاطر البيولوجية.

هولندا: وفقاً لمسؤوليات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمخاطر الأخرى بخلاف المخاطر البيولوجية.

بولندا: ينبغي لأصحاب العمل أن يتخذوا دائماً "تدابير ملائمة وضرورية للوقاية والحماية" بما يضمن ألا تشكل العوامل البيولوجية الضارة أي خطر. ويمكن استخدام عبارة "إلى الحد الممكن والمعقول" لتجنب اتخاذ إجراءات في هذا المجال وبالتالي، ينبغي حذفها.

توغو: ينبغي وضع بند المسؤولية الشخصية المطبق على المدراء لتجنب الإهمال.

الولايات المتحدة الأمريكية: جرى اقتراح معايير أكثر وضوحاً في السؤال ٣٥ أدناه، لا سيما في البند ٣٥(ج)، مما قد يجعل هذه النقطة غير ضرورية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٣٩ نعم: ١٩ لا: ١٥ ردود أخرى: ٥

التعليقات

BE، BDA، CCSU، CIP، CIU، CNI، IOE، MKB، SEV، SN، UCCAEP، UIA، VNO-NCW: ينبغي أن ينصب التركيز على الواجبات والمسؤوليات المحددة لأصحاب العمل فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية.

DA: يقترح الاستعاضة عن مصطلح "المواد البيولوجية" وهو مصطلح عام جداً، بمصطلح "العوامل البيولوجية".

USCIB: اقترحت معايير أكثر وضوحاً في السؤال ٣٥ أدناه، لا سيما في البند ٣٥(ج)، مما قد يجعل هذه النقطة غير ضرورية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٠ نعم: ٧٧ لا: ٢ ردود أخرى: ١١

التعليقات

ACTU: ينبغي حذف عبارة "الخاضعة لإشرافهم".

ACTU, APE, CFDT, CETU, CGT (A), CGT-FO, CNV, DGB, FENTAP, FNV, GSEE, GWU, TUC, VIDA, UGT-CEC, SUNEP-SAS, JTUC-RENGO: ينبغي للصك أن يشترط على أصحاب العمل اتخاذ " تدابير ملائمة وضرورية" للوقاية والحماية بما يضمن ألا تشكل المواد والعوامل البيولوجية الخاضعة لإشرافهم أي خطر على الصحة. وفي بعض الحالات، لن تكون عبارة "إلى الحد الممكن والمعقول" كافية وعندئذٍ، سينبغي اتخاذ كافة التدابير الممكنة عملياً للتصدي للأخطار.

BAK: ينبغي حذف عبارة "إلى الحد الممكن والمعقول"، على اعتبار أن التدابير يجب أن تكون قابلة للتطبيق عملياً في كافة الظروف.

CNTT, CSTT, GSA: ينبغي وضع بند المسؤولية الشخصية المطبق على المدراء لتجنب الإهمال.

FENPRUSS: ينبغي توضيح ضرورة اتخاذ التدابير.

UGT-SP: ينبغي الاستعاضة عن المصطلح "should" بالمصطلح "must" بعد "employers" في النسخة الإنكليزية ولكن ذلك لا يؤثر على النسخة العربية.

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات العمال هذا الاقتراح، في حين يحظى بدعم محدود من منظمات أصحاب العمل.

ويرى العديد من الحكومات ومنظمات العمال أنه ينبغي لالتزامات أصحاب العمل أن تتجاوز ما هو ممكن ومعقول.

ورداً على التعليقات التي تفيد بأن مصطلح "المواد البيولوجية" عام جداً، استعاض المكتب عن عبارة "المواد والعوامل البيولوجية" بعبارة "المخاطر البيولوجية". بالإضافة إلى ذلك، أعاد المكتب صياغة النص بحيث يشير إلى بيئات العمل، وليس المخاطر البيولوجية، الخاضعة لإشراف أصحاب العمل، وجعل غياب الخطر على السلامة والصحة مشروطاً باتخاذ التدابير الملائمة والضرورية للوقاية والحماية.

ومع مراعاة الردود المتلقاة، أدرج المكتب النص التالي المعادة صياغته في النقطة ٢٤ من الاستنتاجات المقترحة:

٢٤. ينبغي لأصحاب العمل أن يضمنوا، إلى الحد الممكن والمعقول، أن بيئات العمل الخاضعة لإشرافهم خالية من المخاطر على السلامة والصحة بسبب التعرض للمخاطر البيولوجية، شريطة اتخاذ تدابير ملائمة وضرورية للوقاية والحماية.

السؤال ٣٥

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن تشمل واجبات ومسؤوليات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، تدابير الوقاية والحماية التي تستند إلى نهج النظم لإدارة السلامة والصحة المهنية وتراعي الصكوك المعترف بها وطنياً ودولياً والمدونات والمبادئ التوجيهية، فضلاً عن الاتفاقات الجماعية حسب مقتضى الحال، والتي تشمل:

- (أ) نَظم ملائمة ومناسبة لتحديد المخاطر البيولوجية في بيئة العمل، بالتشاور مع العمال وممثليهم؟
- (ب) اشتراطات التمتع بنَظم لإجراء عمليات تقييم الأخطار التي تحقق بسلامة العمال وصحتهم بسبب المخاطر البيولوجية ومراجعتها وتحديثها، حسب مقتضى الحال، مع مراعاة قطاعات وفئات محددة من العمال مراعاة كاملة؟
- (ج) اشتراطات باتخاذ كافة التدابير المعقولة والعملية لإزالة المخاطر البيولوجية في بيئة العمل وفي حال تعذر ذلك للتحكم بها أو التقليل منها إلى أقصى حد، مع مراعاة التسلسل الهرمي لإجراءات المراقبة مراعاة كاملة، على نحو ما هو منصوص عليه في المبادئ التوجيهية المعنية لمنظمة العمل الدولية؟
- (د) توفير معدات الحماية الشخصية الكافية والمناسبة مجاناً لجميع العمال في الحالات التي يتعذر فيها التحكم بالخطر البيولوجي المتبقي من خلال تدابير أخرى؟
- (هـ) اشتراطات بإجراء مراجعة دورية لفعالية ونجاعة معدات الحماية الشخصية ومراقبة منتظمة لبيئة العمل وصحة العمال وإشراف مناسب ومختص على إجراءات العمل؟

- (و) اشتراطات بتوفير المعلومات والتعليمات والتدريب بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل بوتيرة ملائمة وعلى فترات منتظمة لصالح المدراء والمشرفين والعمال وكذلك لصالح الممثلين المعنيين بصحة العمال وسلامتهم؟
- (ز) اشتراطات باتخاذ الترتيبات اللازمة بما يضمن إلمام جميع العمال إلماماً مناسباً بالأخطار البيولوجية المرتبطة بالمهام المسندة إليهم وبالتدابير المتخذة لدرء أي ضرر صحي قد يصيبهم قبل أن يباشروا أي عمل ينطوي على هذه الأخطار، عند تغيير أساليب العمل أو المواد المستخدمة وبرز أخطار جديدة وفي فترات لاحقة منتظمة حسب مقتضى الحال؟
- (ح) التحقيق في الحوادث والأمراض المهنية والأحداث الخطرة بالتعاون مع لجان السلامة والصحة المهنية أو ممثلي العمال، بغية تحديد كافة الأسباب واتخاذ التدابير الضرورية لمنع وقوع أحداث مماثلة في المستقبل؟

الحكومات

(أ)	مجموع عدد الردود: ٧٩	نعم: ٧٧	ردود أخرى: ٢
(ب)	مجموع عدد الردود: ٧٩	نعم: ٧٧	ردود أخرى: ٢
(ج)	مجموع عدد الردود: ٧٧	نعم: ٧٥	ردود أخرى: ٢
(د)	مجموع عدد الردود: ٨٠	نعم: ٧٨	ردود أخرى: ٢
(هـ)	مجموع عدد الردود: ٨٠	نعم: ٧٦	ردود أخرى: ٤
(و)	مجموع عدد الردود: ٧٧	نعم: ٧٥	ردود أخرى: ٢
(ز)	مجموع عدد الردود: ٨٢	نعم: ٨٠	ردود أخرى: ٢
(ح)	مجموع عدد الردود: ٧٨	نعم: ٧٦	ردود أخرى: ٢

التعليقات

النمسا: البند (هـ): لا نوافق على كافة العناصر الواردة في هذا البند. ينبغي مراجعة فعالية ونجاعة معدات الحماية الشخصية بشكل دوري. وقد تكون هناك ضرورة إلى مراقبة بيئة العمل مراقبة منتظمة إذا بدا أنه تدبير معقول (البند ج)) ويتمشى مع تحديد المخاطر (البند أ)) وتقييم الأخطار (البند ب))، وإلا فتكون المنفعة منه محدودة. وبالمثل، يُعد أيضاً شرطاً أساسياً للمراقبة المنتظمة لصحة العمال، وبالتالي نوافق عليه إذا كان لأغراض وقائية فقط؛ ينبغي تكييف البند (و) بحيث يراعي المخاطر الجديدة أو المتغيرة وينبغي توفير المعلومات والتعليمات والتدريب بشكل دوري إذا لزم الأمر؛ ينبغي النظر في البند (ح) بالاقتران مع البنود (أ) إلى (ج)، حيث إن الأمراض المهنية والأحداث الخطيرة تمثل فرصة لتحديد الأخطار وتقييمها واتخاذ تدابير الحماية.

بوتسوانا: ينبغي التوسع في البند (د) ليشمل التدريب على استخدام معدات الحماية الشخصية وصيانتها والوقت مدفوع الأجر لارتدائها وخلعها والتدريب على تطهيرها وتخزينها بشكل صحيح، وما إلى ذلك - وكل هذه الجوانب ضرورية عندما تكون معدات الحماية الشخصية مطلوبة؛ في البند (و)، ينبغي أن يجري التدريب خلال وقت العمل مدفوع الأجر، وحيثما أمكن ذلك خلال ساعات العمل المعتادة، مع منح الحق للنقابات في إجراء تدريب خاص بها لممثلي العمال خلال وقت العمل مدفوع الأجر؛ ينبغي للبند (ح) أن يشمل مراجعات دورية للكشف عن الاتجاهات فضلاً عن "الحوادث الوشيكة"، التي يمكن أن توفر معلومات قيمة عن الأخطار.

إريتريا: البند (د): ينبغي تحديد كيفية الجزم بوجود خطر بيولوجي متبقٍ لا يمكن التحكم به بوسائل أخرى ومن الجهة التي تجزم بذلك.

فنلندا: ينبغي عدم إدراج الإشارات إلى الصكوك غير الملزمة في حكم للاتفاقية.

ألمانيا: يلزم توضيح ما إذا كانت البنود (هـ) إلى (ز) مصممة لإدراجها في اتفاقية أو توصية؛ البند (هـ): ينبغي الإشارة إلى الاستخدام الصحيح لمعدات الحماية والتدريب والتعليمات واختبار الأداء الوظيفي للتدابير التقنية. وينبغي إدراج التعليم والتدريب في بند إضافي. ولأغراض التنفيذ، ينبغي النظر في كيفية نقل المعارف اللازمة إلى صانعي القرار وفي إطار التطبيق التقني.

ليسوتو: البند (هـ): ينبغي الحرص على أن تكون المراقبة الصحية والفحص الطبي للعمال جزءاً من التزام أصحاب العمل.

ناميبيا: لا حاجة إلى الإشارة إلى الاتفاقات الجماعية.

هولندا: ينبغي التمييز بين "العمل عمداً مع" العوامل البيولوجية والتعرض المحتمل لها أثناء العمل.

بولندا: إنّ تحديد المخاطر مهم ولكنه صعب في بعض الأحيان إذ يستلزم فريقاً يضم ممثلين عن صاحب العمل والعمال وقسم الطب المهني؛ ينبغي استكمال البند (أ) بالإشارة إلى النظم التي يمكن لأصحاب العمل استخدامها لتقييم نوع العوامل البيولوجية التي قد تكون موجودة.

الولايات المتحدة الأمريكية: بما أنّ هذا القسم لا يحدد بعض "الصكوك المعترف بها وطنياً ودولياً والمدونات والمبادئ التوجيهية"، من الصعب معرفة الالتزامات التي تقع على عاتق أصحاب العمل، إن وجدت. وبناءً على ذلك، ينبغي أن تتضمن الجملة الاستهلاكية عبارة "حسب مقتضى الحال".

أصحاب العمل

(أ)	مجموع عدد الردود: ٢٧	نعم: ١٩	ردود أخرى: ٨
(ب)	مجموع عدد الردود: ٢٦	نعم: ١٧	ردود أخرى: ٩
(ج)	مجموع عدد الردود: ٢٥	نعم: ١٧	ردود أخرى: ٨
(د)	مجموع عدد الردود: ٢٦	نعم: ١٨	ردود أخرى: ٨
(هـ)	مجموع عدد الردود: ٢٧	نعم: ١٨	ردود أخرى: ٩
(و)	مجموع عدد الردود: ٢٢	نعم: ١٤	ردود أخرى: ٨
(ز)	مجموع عدد الردود: ٣٦	نعم: ٣٠	ردود أخرى: ٦
(ح)	مجموع عدد الردود: ٢٦	نعم: ١٩	ردود أخرى: ٧

التعليقات

ALEB: ينبغي أن تكون المراقبة الصحية جزءاً من التزامات أصحاب العمل.

BE، UCCEP: ينبغي التركيز على الواجبات والمسؤوليات المحددة لأصحاب العمل فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية.

COPARMEX: إنّ نهج نظم الإدارة يضمن الإدارة المستدامة للمخاطر والتحسين المتواصل في هذا الصدد.

KPP: ينبغي الإشارة إلى الأدوات التي يمكن لأصحاب العمل استخدامها لتحديد الخطر في حالة التعرض غير المقصود للعوامل البيولوجية الضارة.

SPČR: ينبغي أن يكون التنظيم التفصيلي للالتزامات لأصحاب العمل من مسؤولية السلطات الوطنية.

العمال

(أ)	مجموع عدد الردود: ٨٤	نعم: ٨٤	ردود أخرى: صفر
(ب)	مجموع عدد الردود: ٨١	نعم: ٨١	ردود أخرى: صفر
(ج)	مجموع عدد الردود: ٨٧	نعم: ٨٧	ردود أخرى: صفر
(د)	مجموع عدد الردود: ٨٣	نعم: ٨١	ردود أخرى: ٢
(هـ)	مجموع عدد الردود: ٨٢	نعم: ٨٢	ردود أخرى: صفر
(و)	مجموع عدد الردود: ٨١	نعم: ٨١	ردود أخرى: صفر
(ز)	مجموع عدد الردود: ٨٢	نعم: ٨٢	ردود أخرى: صفر
(ح)	مجموع عدد الردود: ٧٩	نعم: ٧٩	ردود أخرى: صفر

التعليقات

ACTU، ALU-TUCP، ANMF-NSV، APE، BAK، CETU، CFDT، CGT-FO، CNV، DGB، FENPRUSS، FENTAP، FNV، GSEE، GWU، IUF، ITUC، JIUC-RENGO، KCTU، PSI، SUNEP-SAS، TUC، TUCP، UGT-CEC، UFCW، VIDA: البند (د): ينبغي إدراج التدريب على استخدام معدات الحماية الشخصية وصيانتها، والوقت مدفوع الأجر لارتدائها وخلعها،

والتدريب على تطهيرها وتخزينها بشكل صحيح وما إلى ذلك - وكل هذه الجوانب ضرورية عندما يكون ارتداء معدات الحماية الشخصية إلزامياً؛ البند (و): ينبغي توفير التدريب أثناء وقت العمل مدفوع الأجر، وإذا أمكن خلال ساعات العمل العادية، وينبغي أن يكون للنقابات الحق في إجراء تدريب خاص بها لممثلي العمال في وقت العمل مدفوع الأجر؛ البند (ح): ينبغي إدراج المراجعات الدورية، وليس فقط تقارير الحوادث للكشف عن الاتجاهات. وينبغي إدراج "الحوادث الشبكية"، التي يمكن أن توفر معلومات قيمة حول المخاطر. كما ينبغي إرساء قائمة شاملة بالأخطار المتعلقة بالمخاطر البيولوجية وآثارها على الصحة.

RCN: البند (و): ينبغي دفع تكاليف تدريب الموظفين خلال ساعات العمل. ويبدو أن الرصد المستمر لفعالية تدابير الوقاية قد تم إهماله؛ ينبغي ألا يقتصر الرصد على الفترة التي تلي وقوع الحادث.

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات العمال هذا الاقتراح، في حين تتباين وجهات نظر منظمات أصحاب العمل في هذا الشأن.

ورداً على التعليقات الواردة من العديد من الحكومات بأنه لا ينبغي للاتفاقية أن تشير إلى صكوك غير ملزمة، نقل المكتب تلك الإشارات إلى الاستنتاجات المقترحة بهدف وضع توصية (النقطة ٤٢).

ونظراً لأن تحديد المخاطر البيولوجية يشكل جزءاً من عملية تقييم الأخطار، قام المكتب بدمج البندين (أ) و(ب).

واستجابة لطلب تقدّمت به حكومة واحدة وعدة منظمات للعمال مفاده أنه لا يلزم توفير معدات الحماية الشخصية فحسب، بل أيضاً صيانتها واستبدالها، من دون أن يتحمل العمال أي تكلفة، قام المكتب بتعديل البند (د) (البند الجديد (ج)) وفقاً لذلك.

واستجابة لطلب حكومة واحدة توضيح مصطلح "المخاطر المتبقية"، قام المكتب بتعديل البند للإشارة إلى استخدام معدات الحماية الشخصية "في الحالات التي يتعذر فيها التحكم بالأخطار الناجمة عن المخاطر البيولوجية من خلال تدابير أخرى". بالإضافة إلى ذلك، يشير المكتب إلى أن التقييم اللازم للأخطار والتحكم بها مشمولان في البندين الجديدين (أ) و(ب)، وأن الإرشادات مشمولة في نقطة جديدة من الاستنتاجات المقترحة بهدف وضع توصية (النقطة ٤٣).

ورداً على تعليق حكومة واحدة بأنه من الصعب قياس فعالية معدات الحماية الشخصية وأنه ينبغي تعديل البند المتعلق بالمراقبة والمراجعة المنتظمة، استعاض المكتب عن عبارة "فعالية ونجاعة معدات الحماية الشخصية" بعبارة "فعالية تدابير الوقاية والإشراف"، واستعاض عن كلمة "دورية" بكلمة "منتظمة" فيما يتعلق بالمراجعة.

ورداً على تعليق حكومة واحدة بأنه ينبغي للمراقبة المنتظمة لبيئة العمل وصحة العمال أن تستند إلى عملية تقييم المخاطر، قام المكتب بتعديل الصياغة بإضافة جملة "تكون كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمخاطر المهنية الخاصة بالمنشأة" وأدرج هذا الحكم كبند جديد قائم بذاته (د).

ورداً على تعليقات عدة حكومات وأغلبية كبيرة من منظمات العمال، عدّل المكتب البند (و) ليشمل إشارة إلى التدريب "على فترات مناسبة ومنتظمة، في أوقات العمل مدفوعة الأجر وحيثما أمكن، خلال ساعات العمل المعتادة".

وفي ضوء الردود المتلقاة، أدرج المكتب عبارة "حسب مقتضى الحال" بعد الإشارة إلى "الأحداث الخطرة"، بما يتوافق مع النقطة ١٨ (أ) من الاستنتاجات المقترحة.

ومع مراعاة الردود المتلقاة والتعليقات الواردة أعلاه، أدرج المكتب هذا النص المعدّل في النقطة ٢٥ من الاستنتاجات المقترحة.

كما أدرج المكتب النقاط التالية في الاستنتاجات المقترحة بهدف وضع توصية:

٤٢. عند اتخاذ تدابير الوقاية والحماية التي تقع على عاتق أصحاب العمل بموجب الاتفاقية، ينبغي لهم أن يأخذوا في الاعتبار الواجب الصكوك والمدونات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة، بما في ذلك توصية السلامة والصحة المهنية، ١٩٨١ (رقم ١٦٤) وتوصية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنية، ٢٠٠٦ (رقم ١٩٧) والمبادئ التوجيهية بشأن نظم إدارة السلامة والصحة المهنية (ILO-OSH 2001) والمبادئ التوجيهية التقنية بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل وغيرها من الإرشادات اللاحقة ذات الصلة التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية.

٤٣. عند تطبيق التسلسل الهرمي للضوابط المشار إليها في الاتفاقية، ينبغي لأصحاب العمل أن يأخذوا في الاعتبار المبادئ التوجيهية التقنية بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل وغيرها من الإرشادات اللاحقة ذات الصلة التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية.

السؤال ٣٦

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على أنه إذا اضطلع صاحب عمل أو أكثر بأنشطة في آن معاً وفي مكان عمل واحد، ينبغي لهم أن يتعاونوا في تطبيق الأحكام المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيين وبيئة العمل، بما في ذلك فيما يتعلق بإدارة المخاطر البيولوجية، دون أن يكون في ذلك مساس بمسؤولية كل صاحب عمل عن صحة وسلامة عماله؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٤ نعم: ٧٩ لا: ٤ ردود أخرى: ١

التعليقات

بوتسوانا: ينبغي تحديد المسؤولية الشاملة لصاحب العمل الرئيسي تحديداً أكثر وضوحاً.

تركيا: ينبغي تحديد مسؤولية كل صاحب عمل خطياً.

الولايات المتحدة الأمريكية: تؤيد الاقتراح شرط تعديل هذه النقطة لتشمل إشارة إلى أنه ينبغي لصاحب عمل أو أكثر "التواصل بهدف تبادل المعلومات بشأن المخاطر الفعلية أو المحتملة في مكان العمل، بما في ذلك المخاطر البيولوجية".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٤٠ نعم: ١٩ لا: ١٤ ردود أخرى: ٧

التعليقات

EEF: إجراء تعديل بإضافة عبارة "في الحالات الملائمة، ينبغي للسلطة المختصة أن تحدد إجراءات عامة لهذا التعاون".

USCIB: إجراء تعديل بحيث ينص الاقتراح على الالتزام "بالتواصل لتبادل المعلومات بشأن المخاطر الفعلية أو المحتملة في مكان العمل، بما في ذلك المخاطر البيولوجية".

العمال

مجموع عدد الردود: ٨٧ نعم: ٨٣ لا: ٣ ردود أخرى: ١

التعليقات

ACTU، ALU-TUCP، ANMF-NSW، APE، CETU، CFDT، CGT-FO، CNV، DGB، FENTAP، FNV، GSEE، GWU، IUF، ITUC، JTUC-RENGO، KCTU، PSI، TUCP، UGT-CEC، UFCW، VIDA: ينبغي تحديد المسؤولية الشاملة للمقاول الرئيسي، بما في ذلك في كافة مراحل سلسلة التوريد والإمداد تحديداً أكثر وضوحاً. ويضيف اتحاد **KCTU** أنه في مواقع البناء، يكون صاحب العمل الرئيسي هو الطرف الوحيد الذي لديه سيطرة فعالة على المكان وعلى المرافق والمعدات، وبالتالي يتعين عليه توفير معدات الحماية الشخصية وتدابير الوقاية للعمال المتعاقدين من الباطن والمقاولين غير المستقلين. وتضيف نقابة **SUNEP-SAS** أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالسلوك التجاري المسؤول للمؤسسات المتعددة الجنسيات. ويضيف اتحاد **FENPRUSS** أنه ينبغي الإشارة إلى أهمية اتفاقية شروط العمل (العقود العامة)، ١٩٤٩ (رقم ٩٤)، باعتبارها مرجعاً مهماً بشأن معايير السلامة والعمل.

NUBE: ينبغي أن تقع المسؤولية في نهاية المطاف على عاتق صاحب العمل الرئيسي.

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات العمال هذا الاقتراح، في حين يحظى بدعم محدود من منظمات أصحاب العمل.

ورداً على تعليق حكومة واحدة والغالبية العظمى من منظمات العمال بأنه ينبغي تحديد المسؤولية العامة للمقاول الرئيسي بوضوح، واستجابةً لطلب تقدم به العديد من منظمات أصحاب العمل بشأن ضرورة تحديد مسؤوليات أصحاب العمل، يشير المكتب إلى أنَّ هذه النقطة تتعلق بالتعاون بين أصحاب العمل ولا تحدد مسؤولياتهم.

ورداً على التعليقات الواردة من العديد من منظمات أصحاب العمل بأنه ينبغي للصك أن يكون محدداً فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية، استعاض المكتب عن عبارة [ينبغي لهم أن يتعاونوا في] "تطبيق الأحكام المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيين وبيئة العمل، بما في ذلك فيما يتعلق بإدارة المخاطر البيولوجية" بعبارة "كيفية ضمان سلامة العمال وصحتهم فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل". كما حذف عبارة "صحة وسلامة" قبل "عماله".

وفي ضوء الردود المتلقاة، أدرج المكتب النص المعدل في النقطة ٢٦ من الاستنتاجات المقترحة.

التأهب لمواجهة حالات الطوارئ واستباق المخاطر والأخطار

السؤال ٣٧

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على وجوب أن تشمل واجبات ومسؤوليات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، اتخاذ تدابير تكفل التأهب من أجل الإدارة الفعالة لحالات الطوارئ الصحية المرتبطة بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، بما في ذلك حالات تفشي الأمراض المعدية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٤ نعم: ٧٥ لا: ٦ ردود أخرى: ٣

التعليقات

أستراليا، النمسا، قبرص: ينبغي التمييز بين التأهب في مجال الصحة العامة والاستجابة لحالات الطوارئ.

النمسا: في الظروف العادية، ينبغي أن يكون هناك فقط التزام عام باتخاذ تدابير الطوارئ للتعامل مع المخاطر التي قد تنشأ عن إجراءات العمل والعوامل البيولوجية في مكان العمل.

بلجيكا: من المناسب التنسيق بين المؤسسات الوطنية والدولية المسؤولة عن التخطيط لحالات الطوارئ.

كوستاريكا: هناك حاجة إلى بروتوكول لحالات الطوارئ مثل تفشي الأمراض المعدية في مكان العمل وفي أي مجال من مجالات التنمية البشرية على حد سواء.

قبرص: تنطبق عمليات الإدارة اعتماداً على أصل تفشي الأمراض.

فنلندا: ينبغي أن يُطلب من أصحاب العمل التأهب للأوضاع والحوادث الخطيرة وتوفير الإسعافات الأولية، ولكن ينبغي إدراج الأحكام المتعلقة بإدارة تفشي الأمراض المعدية في التوصية.

فرنسا: ينص التشريع الوطني على تدابير الوقاية من كافة المخاطر، بما في ذلك المخاطر البيولوجية.

اليابان: إنّ المعايير الدولية المتعلقة بحالات الطوارئ الصحية الوطنية تمتد إلى ما هو أبعد من السلامة والصحة المهنيين.

ليسوتو: ينبغي لسلطات الصحة العامة المسؤولة وأصحاب العمل التعاون في تبادل المعلومات والخبرات.

ماليزيا: ينبغي للحكومة أن تجري بانتظام مع السكان والشركات تمارين محاكاة بشأن بروتوكول الاستجابة للطوارئ.

هولندا: يكتسي هذا الحكم أهمية خاصة عندما لا تكون المخاطر البيولوجية معروفة.

الفلبين: تبرز الحاجة إلى أن تضع الحكومة خطة تدخّل قبل حدوث الجائحة، يمكن تكييفها مع الاكتشافات الطبية والعلمية.

جمهورية كوريا: ينبغي إدراج الأحكام المتعلقة بحالات الطوارئ الصحية في القواعد المتعلقة بالسلامة والصحة.

الولايات المتحدة الأمريكية: نعم، ينبغي لأصحاب العمل اتخاذ تدابير التأهب المعقولة والمناسبة لمواجهة حالات الطوارئ الصحية المرتبطة بالمخاطر البيولوجية، مع مراعاة وضعهم وطبيعة المخاطر.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٤١ نعم: ٢٠ لا: ١٤ ردود أخرى: ٧

التعليقات

ALEB: لا، ينبغي ألا يُفرض هذا الالتزام على أصحاب العمل فقط، بل ينبغي أن يقع أيضاً على عاتق وزارة الصحة التي سيتعين عليها توعية أصحاب العمل وتحديد كيفية معالجة حالة الطوارئ.

USCIB ،UIA ،UCCAEP ،SN ،SEV ،MKB ،MEDEF ،KEF ،IOE ،CIU ،CIP ،CEPYME ،CEOE ،CCSU ،BE ،BDA ،VNO-NCW: ينبغي التمييز بين التأهب للحالات المرتبطة بالصحة العامة والاستجابة لحالات الطوارئ، وبالتالي تتغير عمليات الإدارة تبعاً لمنشأ تفشي المرض.

العمال

مجموع عدد الردود: ٨٩ نعم: ٨٩ لا: صفر ردود أخرى: صفر

التعليقات

CAT: قبل جائحة كوفيد ١٩، لم تكن متأهبين في مجالات العمالة والضمان الاجتماعي وتدابير الوقاية أو فيما يتعلق بتدابير وإجراءات الصحة العامة. وتمنحنا هذه الأحكام تدابير أساسية حاسمة لتفعيل تدابير الوقاية وحماية العاملين في الأحداث المماثلة.

CSC-AVC: ينبغي أن تتضمن خطط الطوارئ الداخلية التي تنص عليها بعض القوانين الوطنية سيناريو يستهدف تحديداً المخاطر البيولوجية.

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات العمال هذا الاقتراح، في حين تتباين وجهات نظر منظمات أصحاب العمل في هذا الشأن.

ويرى العديد من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل التي تعارض هذا الاقتراح أنه من الضروري التمييز بين التأهب للحالات المرتبطة بالصحة العامة والاستجابة لحالات الطوارئ، وأن حالات الطوارئ في مجال الصحة الوطنية تتجاوز نطاق السلامة والصحة المهنيين. ويوضح المكتب أن الهدف من هذا الحكم ليس تنظيم قضايا الصحة العامة ولكن ضمان استعداد أصحاب العمل للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالمخاطر البيولوجية من خلال وضع أو تحديث خطط الطوارئ الخاصة بهم لتشمل حالات الطوارئ المتعلقة بالمخاطر البيولوجية، على النحو المبين في السؤال ٣٨.

وقام المكتب بتعديل هذا الحكم ليشير بشكل أكثر وضوحاً إلى ترتيبات التأهب والاستجابة للإدارة الفعالة لحالات الطوارئ المتعلقة على وجه التحديد بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، وإضافة عبارة "بناءً على توجيهات السلطات المختصة، وضع ترتيبات التأهب والاستجابة" بعد عبارة "ينبغي لأصحاب العمل". وقد أدرج المكتب النص المعدل في النقطة ٢٧ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٨

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على أن هذه التدابير في مكان العمل يجب أن:

- (أ) تكون متسقة ومنسقة مع خطط التأهب والاستجابة في مجال الصحة العامة؟
- (ب) تتضمن إعداد أو تحديث اللوائح المعمول بها في مكان العمل بشأن إدارة حالات الطوارئ المرتبطة بالمخاطر البيولوجية؟
- (ج) تشير إلى إمكانات الوقاية الكيميائية والاختبار الذاتي؟

الحكومات

(أ) مجموع عدد الردود: ٧٧	نعم: ٧١	ردود أخرى: ٦
(ب) مجموع عدد الردود: ٧٧	نعم: ٧٢	ردود أخرى: ٥
(ج) مجموع عدد الردود: ٦١	نعم: ٥١	ردود أخرى: ١٠

التعليقات

أستراليا: البند (أ): ينبغي لكلمة "منسقة" ألا تشير إلى أن جميع أصحاب العمل يتواصلون مباشرة مع سلطات الصحة العامة بشأن خطط الاستجابة لحالات الطوارئ؛ البند (ب): الاستعاضة عن عبارة "اللوائح المعمول بها في مكان العمل" بعبارة "السياسات أو اللوائح المعمول بها في مكان العمل"؛ البند (ج): في حين أن الاختبار الذاتي، مثل اختبار المستضدات السريع، قد يكون مناسباً، إلا أنه ينبغي إجراء "الوقاية الكيميائية" تحت الإشراف والمراقبة الطبيين.

النمسا: البندان (أ) و(ب): لا تكون تدابير السلامة والصحة المهنيين مناسبة إلا للأنشطة ذات الاستخدام المتعمد؛ البند (ج): مفصل للغاية، لا سيما أنه قد تنجم عن الوقاية الكيميائية آثار جانبية محتملة.

أذربيجان: ينبغي أن يكون تنفيذ التدابير المحددة في البند (ج) مجانياً.

بليز: البند (ج): ينبغي للمختبرات المعينة/المعتمدة إجراء الاختبارات اللازمة.

بوتسوانا: البند (ج): ينبغي أن يحصل العمال - مجاناً - على العلاجات الوقائية وعلاجات ما بعد التعرض.

البرازيل: البند (ج): ينبغي اعتبار توافر الوقاية الكيميائية والاختبارات الذاتية أحد تدابير الصحة العامة التي تتكفل بها الحكومة، وربما يساهم أصحاب العمل في تكاليفه.

بلغاريا: البند (ب): ينبغي النظر في التأهب الفردي لأصحاب العمل لمواجهة حالات الطوارئ التي تنطوي على "الحوادث" أو "تفشي الأوبئة" المحلية، وتأهب جميع أصحاب العمل لمواجهة حالات الطوارئ الصحية المرتبطة بوباء/جائحة.

كولومبيا: البند (ج): مراعاة مواصفات الصحة العامة والمصادقة عليها على المستوى الوطني.

الجمهورية التشيكية: البند (ج): ينبغي للقرار بشأن الحاجة إلى تدابير الوقاية الكيميائية والاختبار الذاتي أن يستند إلى تقييم متخصص.

فنلندا: البند (ج): نظراً للتفاصيل التي يتضمنها هذا الحكم، فهو مناسب لوضع توصية. وينبغي الإشارة بوضوح إلى أن هذه الأمثلة مقدمة لأغراض المعلومات فقط.

ألمانيا: البند (أ): أمر مرغوب به، ولكن ربما يكون معقداً للغاية بالنسبة لوضع اتفاقية؛ البند (ج): يعتمد ذلك على العامل الممرض وما إذا كانت الإمكانيات متاحة ومفيدة.

إندونيسيا: يمكن توفير الوقاية الكيميائية بالتعاون مع المرافق الصحية من المستوى الأول.

بولندا: نؤيد البنديين (أ) و(ب)؛ البند (ج): نعم، ولكن التنفيذ الفعال لمثل هذا الحكم يتطلب تعريفاً لتدابير الوقاية الكيميائية والاختبار الذاتي.

البرتغال: البند (ب): ينبغي التمييز بين التأهب للحالات المرتبطة بالصحة العامة والاستجابة لحالات الطوارئ؛ البند (ج): نعم، بشرط ألا يكون ذلك إلزامياً ولا يجوز معاقبة العمال في حال رفضوا تنفيذ هذه التدابير.

إسبانيا: البند (ج): يتوقف ذلك على إجراءات إدارة حالات الطوارئ التي تضعها السلطات المعنية بالصحة.

الولايات المتحدة الأمريكية: نؤيد هذه الأحكام في حالة التوصية، ولكنها دقيقة للغاية لإدراجها في اتفاقية.

أصحاب العمل

(أ) مجموع عدد الردود: ٣٣	نعم: ١٤	ردود أخرى: ١٩
(ب) مجموع عدد الردود: ٣٦	نعم: ١٨	ردود أخرى: ١٨
(ج) مجموع عدد الردود: ٢٩	نعم: ١١	ردود أخرى: ١٨

التعليقات

ALEB: ينبغي وضع خطط التأهب لحالات الطوارئ بالتعاون والتشاور مع كافة السلطات المختصة، بما في ذلك السلطات المعنية بالصحة والصحة العامة.

USCIB، UIA، UCCAEP، SN، SEV، IOE، CIU، CCSU، BE، BDA: البندان (أ) و(ب): ينبغي التمييز بين التأهب للحالات المرتبطة بالصحة العامة والاستجابة لحالات الطوارئ؛ البند (ج): مفصل للغاية.

CEOE، CEPYME: تعتمد الردود على البندين (ب) و(ج) إلى حد ما على نوع الخطر البيولوجي.

COPARMEX: ينبغي أن يتسق الصك مع اللوائح السارية.

KEF: ينبغي تنفيذ تدابير حالات الطوارئ المرتبطة بالمخاطر البيولوجية في إطار القوانين واللوائح الوطنية، بدلاً من إدراج عناصر وصفية وتنظيمية في الصك.

SPČR: تؤيد هذه الأحكام شرط أن تكون مناسبة وتتماشى مع القوانين والممارسات والاتفاقات الجماعية الوطنية.

العمال

(أ)	مجموع عدد الردود: ٧٩	نعم: ٧٦	ردود أخرى: ٣
(ب)	مجموع عدد الردود: ٨٧	نعم: ٨٦	ردود أخرى: ١
(ج)	مجموع عدد الردود: ٧٧	نعم: ٧٥	ردود أخرى: ٢

التعليقات

SUNEP-SAS، CGT-FO: البند (ج): ينبغي للعمال أن يتمتعوا بحق الوصول المجاني إلى العلاجات الوقائية وعلاجات ما بعد التعرض. وينبغي أن يشمل نطاق الاختبار أيضاً المراقبة الصحية والاختبارات التي يقدمها أصحاب العمل، بالتشاور مع العمال وممثليهم، على سبيل المثال، عندما يعاني العاملون في مجال الرعاية الصحية من جروح نافذة. وينبغي أن يشير هذا البند إلى منشور منظمة العمل الدولية بعنوان *المبادئ التوجيهية التقنية والأخلاقية للإشراف على صحة العمال*.

RCN: يكتسي هذا الاقتراح أهمية بالغة ومن الضروري التأهب للجوائح في المستقبل.

UGT(B): يُعد ذلك التزاماً وتُعتبر هذه أكثر التدابير الموصى بها.

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات العمال هذا الاقتراح، في حين يحظى بدعم محدود من منظمات أصحاب العمل.

ورداً على التعليقات الواردة من العديد من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل بشأن ضرورة التمييز بين التأهب للصحة العامة والاستجابة لحالات الطوارئ، قام المكتب بحذف البند (أ).

ورداً على العديد من التعليقات الواردة من الحكومات بأنه ينبغي لتدابير الطوارئ أن تأخذ في الاعتبار أيضاً الحاجة إلى التحكم في انتقال المخاطر من مكان العمل إلى الخارج، وأن تتضمن خططاً لإدارة "الحوادث المحلية" أو "تفشي الأوبئة"، قام المكتب بتعديل البند (ب) (ليصبح البند الجديد (أ)) لإضافة عبارة "مع مراعاة التأثيرات المحتملة على الصحة العامة".

ورداً على التعليقات العديدة الواردة من كل من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل التي تشير إلى أنّ الشرط المقترح بموجب السؤال ٣٨ (ج) محدد أكثر من اللازم فلا يصلح إدراجه في اتفاقية مقترحة وأنه ينبغي توفير المزيد من التفاصيل بشأن كيفية تطبيقه، مما يجعله أكثر ملاءمة للتوصية المقترحة، يوضح المكتب أنّ تدابير الوقاية في مكان العمل، مثل توفير التحصين الملائم والمناسب والوقاية الكيميائية وخيارات الاختبار، يمكن أن تساهم بشكل كبير في درء الضرر المحتمل الناجم عن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل، وكذلك في التأهب والاستجابة في مجال الصحة العامة.

وعُدّل المكتب هذا البند لينص على أنّ توفير تدابير الوقاية المناسبة والكافية ينبغي أن يكون وفقاً للقوانين الوطنية وعلى أساس تقييم الأخطار. علاوة على ذلك، واستناداً إلى التعليقات الإضافية الواردة، أوضح المكتب أنه ينبغي للتدابير أن تكون متاحة لجميع العمال مجاناً وعلى أساس طوعي، وأضاف إشارة إلى التحصين كتدبير وقائي فعال. ويرد النص المعدل في النقطة ٢٨ من الاستنتاجات المقترحة.

حقوق ومسؤوليات العمال وممثليهم

السؤال ٣٩

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على حق العمال، تمشياً مع الظروف والممارسات الوطنية، في أن:

- (أ) يلموا بالمخاطر البيولوجية التي يتعرضون لها في بيئة العمل ويتدابير الوقاية والحماية الملزمة وتطبيقها؟
- (ب) تتم استشارتهم بشأن ما يجريه صاحب العمل أو السلطة المختصة من تحديد للمخاطر البيولوجية وتقييم للأخطار التي تتهددها؟
- (ج) تتم استشارتهم بشأن التدابير الواجب اتخاذها للتحكم بأية مخاطر بيولوجية في بيئة عملهم؟
- (د) يتم إشراكهم في تنفيذ تدابير الوقاية والحماية لحماية أنفسهم والعمال الآخرين من المخاطر البيولوجية في بيئة العمل؟
- (هـ) يشاركوا في التحقيقات في الحوادث والأمراض المهنية والأحداث الخطرة؟
- (و) يتلقوا تقارير عن المراقبة الصحية والفحوص الطبية، بما في ذلك فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية، تبعاً لقواعد سرية البيانات الشخصية والطبية؟
- (ز) يرفعوا طعناً إلى السلطة المختصة إذا ارتأوا أن التدابير المتخذة والوسائل المستخدمة لا تفي بالغرض المتمثل في ضمان بيئة عمل آمنة وصحية؟
- (ح) ينسحبوا من وضع عمل يعتقدون لسبب معقول أنه يشكل تهديداً وشيكاً وخطيراً على صحتهم وسلامتهم بسبب التعرض لمخاطر بيولوجية، دون أن يترتب عليهم من ذلك عواقب أخرى لا مبرر لها، ويبلغوا دون تأخير المشرف المباشر عليهم وممثل العمال؟
- (ط) يطلبوا إجراء تحقيق كامل واتخاذ تدابير تصحيحية قبل أن يباشروا أو يواصلوا العمل، إذا كان هناك سبب وجيه يدفعهم للاعتقاد بأن وضع العمل يشكل تهديداً وشيكاً وخطيراً على حياتهم أو صحتهم بسبب التعرض لمخاطر بيولوجية؟
- (ي) يتم نقلهم إلى عمل بديل عندما يُنصح بعدم مواصلة استخدامهم في وظيفة معينة لأسباب صحية ناشئة عن التعرض لمخاطر بيولوجية وبناءً على مشورة خدمات الصحة المهنية، شريطة توافر هذا العمل البديل وتمتعهم بالمؤهلات اللازمة للاضطلاع به أو إذا كان من المعقول تدريبهم لأداء هذا العمل؟
- (ك) يخضعوا لإعادة تأهيل في حال نجمت إصابتهم أو اعتلالهم أو مرضهم عن التعرض لمخاطر بيولوجية في بيئة العمل أو تأثرت بها أو تفاقمت بفعلها؟

الحكومات

(أ)	مجموع عدد الردود: ٨٢	نعم: ٨٠	ردود أخرى: ٢
(ب)	مجموع عدد الردود: ٧٦	نعم: ٧٣	ردود أخرى: ٣
(ج)	مجموع عدد الردود: ٧٦	نعم: ٧٣	ردود أخرى: ٣
(د)	مجموع عدد الردود: ٧٩	نعم: ٧٧	ردود أخرى: ٢
(هـ)	مجموع عدد الردود: ٧٥	نعم: ٧٠	ردود أخرى: ٥
(و)	مجموع عدد الردود: ٧٢	نعم: ٦٦	ردود أخرى: ٦
(ز)	مجموع عدد الردود: ٧٩	نعم: ٧٥	ردود أخرى: ٤
(ح)	مجموع عدد الردود: ٧٧	نعم: ٧٣	ردود أخرى: ٤
(ط)	مجموع عدد الردود: ٧٧	نعم: ٧٢	ردود أخرى: ٥
(ي)	مجموع عدد الردود: ٧٩	نعم: ٧٣	ردود أخرى: ٦
(ك)	مجموع عدد الردود: ٧٩	نعم: ٧٤	ردود أخرى: ٥

التعليقات

أستراليا: البند (ط): ينبغي أن يحدد بوضوح الحالات التي يغطيها.

النمسا: البند (هـ): ينبغي أن يشير إلى وجوب أن يجري أصحاب العمل والمتخصصون في مجال الوقاية والسلطات التحقيقات في الحوادث والأمراض المهنية والأحداث الخطيرة؛ ينبغي للبند (و) أن يحدد أنه لا يحق للعاملين الاطلاع إلا على البيانات التي تتعلق بهم شخصياً؛ ينبغي للبند (ي) أن يركز على فرض التزامات واضحة على أصحاب العمل باتخاذ تدابير للوقاية من المخاطر، بدلاً من تكليف الموظفين بوظيفة أخرى بناءً على طلبهم.

بوتسوانا: البند (و): ينبغي أن يسلط الضوء على أنه يمكن للنتائج مجهولة المصدر أن تحدد أنماط الحوادث وفرص الوقاية؛ ينبغي للبند (ي) أن يضمن أن العمل البديل لا يؤدي إلى انتقاص الأجر أو خسارة الأقدمية أو أي ضرر آخر.

بلغاريا: ينبغي للبند (و) أن يوضح أنه لا يشمل سوى تلقي المعلومات بشأن البيانات الطبية الشخصية.

فنلندا: ينبغي إضافة عبارة "أو ممثليهم" بعد مصطلح "العمال" في الجملة الاستهلالية.

إندونيسيا: ينبغي منح كل شخص في مكان العمل الحق في الإلمام بالمخاطر البيولوجية.

ليسوتو: من الأهمية بمكان تلقي التدريب للمشاركة بشكل فعال في تقييم الأخطار المرتبطة بالمخاطر البيولوجية.

بولندا: البند (ح): ينبغي أن يكون تطبيق هذا البند محدوداً فيما يتعلق ببعض المجموعات المهنية.

تونس: البندان (ح) و(ط): قد يشكّلان صعوبات على الدول الأعضاء التي ليس لديها لوائح بشأن حق العمال في الانسحاب.

أصحاب العمل

أ) مجموع عدد الردود: ٣٧	نعم: ١٨	ردود أخرى: ١٩
ب) مجموع عدد الردود: ٣٥	نعم: ١٣	ردود أخرى: ٢٢
ج) مجموع عدد الردود: ٣٥	نعم: ١٤	ردود أخرى: ٢١
د) مجموع عدد الردود: ٣٧	نعم: ١٨	ردود أخرى: ١٩
هـ) مجموع عدد الردود: ٣٦	نعم: ١٤	ردود أخرى: ٢٢
و) مجموع عدد الردود: ٣٤	نعم: ١٣	ردود أخرى: ٢١
ز) مجموع عدد الردود: ٣٦	نعم: ١٥	ردود أخرى: ٢١
ح) مجموع عدد الردود: ٣٧	نعم: ١٨	ردود أخرى: ١٩
ط) مجموع عدد الردود: ٣٦	نعم: ١٥	ردود أخرى: ٢١
ي) مجموع عدد الردود: ٣٥	نعم: ١٤	ردود أخرى: ٢١
ك) مجموع عدد الردود: ٣٦	نعم: ١٨	ردود أخرى: ١٨

التعليقات

يركز القسم بأكمله على الحقوق والمسؤوليات المحددة للعمال وممثليهم فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية. VNO-NCV، USCIB، UIA، UCCAEP، SN، SEV، MKB، IOE، DA، CIU، CIP، CCSU، BE، BDA، ANDI: ينبغي أن

MEDEF: البند (و): ينبغي أن يحدد أنه لا يحق للعمال الاطلاع إلا على البيانات التي تتعلق بهم شخصياً.

العمال

أ) مجموع عدد الردود: ٨٨	نعم: ٨٥	ردود أخرى: ٣
ب) مجموع عدد الردود: ٨٥	نعم: ٨١	ردود أخرى: ٤
ج) مجموع عدد الردود: ٨٢	نعم: ٧٧	ردود أخرى: ٥

(د)	مجموع عدد الردود: ٨٣	نعم: ٨٠	ردود أخرى: ٣
(هـ)	مجموع عدد الردود: ٨٤	نعم: ٨٠	ردود أخرى: ٤
(و)	مجموع عدد الردود: ٨٠	نعم: ٧٤	ردود أخرى: ٦
(ز)	مجموع عدد الردود: ٨٢	نعم: ٧٨	ردود أخرى: ٤
(ح)	مجموع عدد الردود: ٨٦	نعم: ٨٣	ردود أخرى: ٣
(ط)	مجموع عدد الردود: ٨٤	نعم: ٨٠	ردود أخرى: ٤
(ي)	مجموع عدد الردود: ٨٥	نعم: ٨١	ردود أخرى: ٤
(ك)	مجموع عدد الردود: ٨٦	نعم: ٨٦	ردود أخرى: صفر

التعليقات

ITUC، GWU، GSEE، FNV، FENTAP، DGB، CNV، CFDT، CETU، APE، ANMF-NSW، ALU-TUCP، ACTU، IUF، JTUC-RENGO، PSI، UGT-CEC، TUCP، VIDA: سبق أن نظمت الاتفاقية رقم ١٥٥ هذا القسم بأكمله؛ ينبغي للبند (و) أن يسلط الضوء على أنه يمكن للنتائج مجهولة المصدر أن تحدد أنماط الحوادث وفرص الوقاية؛ البند (ط): ينبغي أن يضمن أن العمل البديل لا يؤدي إلى انتقاص الأجر أو أي ضرر آخر.

STTK، SAK، Akava: البند (و): ينبغي أن ينص على وجه التحديد على وجوب حماية البيانات الشخصية للأفراد.

CGT(C): ينبغي اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكين العمال من الحصول على المعلومات أو تقديم الشكاوى إلى السلطة المختصة في حال عدم الامتثال للقواعد المتعلقة بالمخاطر البيولوجية.

KCTU: البند (و): ينبغي أن يسلط الضوء على أنه يمكن للنتائج مجهولة المصدر أن تحدد أنماط الحوادث وفرص الوقاية.

RCN، NUBE: البند (ي): ينبغي أن يوضح وجوب ألا تجري ترتيبات العمل البديل على حساب أمن استخدام العمال وألا تؤدي إلى انخفاض في الأجور والإعانات.

تعليق المكتب

يحظى هذا الاقتراح بدعم كبير من الحكومات ومنظمات العمال، في حين أن غالبية منظمات أصحاب العمل لا تدعمه.

ورداً على التعليقات المتلقاة، أضاف المكتب في الجملة الاستهلالية إشارة إلى ممثلي العمال وحذف عبارة "تماشياً مع الظروف والممارسات الوطنية" واستعاض عنها بعبارة "فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل" وأضاف مصطلح "تشمل" للإشارة إلى أن القائمة غير حصرية.

واستجابة للتعليقات الواردة من الحكومات، أعاد المكتب صياغة البند (أ) ليصبح نصه كالتالي: "تلقى المعلومات والتدريب بشأن المخاطر والأخطار البيولوجية في بيئة العمل وتدابير الوقاية والحماية الملائمة وتطبيقها".

ونظراً للازدواجية في محتوى البندين (ج) و(د)، قام المكتب بدمجها ليصبح نصهما كالتالي: "(ج) استشارتهم بشأن تنفيذ تدابير الوقاية والحماية لحماية أنفسهم والعمال الآخرين وإشراكهم في تنفيذ هذه التدابير".

وبما أن الجملة الاستهلالية لا تشير إلى حقوق العمال فحسب، بل أيضاً إلى حقوق ممثليهم، أدرج المكتب محتوى السؤال ٤٠ في بند جديد: "(د) الاستفسار عن كافة الجوانب المتعلقة بالتعرض للمخاطر البيولوجية في بيئة العمل واستشارة صاحب العمل بشأنها".

وفي البند (ك) (البند الجديد (ي))، أضاف المكتب عبارة "الخضوع لعلاج طبي" قبل عبارة "ولإعادة التأهيل" توكيلاً للتوضيح، وأضاف عبارة "تماشياً مع القوانين والممارسات الوطنية".

ورداً على التعليقات الواردة تحت السؤال ٥ بشأن الحاجة إلى أحكام تتعلق بعدم التمييز، أدخل المكتب بنداً جديداً: "(ك) حمايتهم من أي تمييز بسبب الإصابة بمرض ناجم عن مخاطر بيولوجية أو نقله".

وأدرج المكتب النص المعدل في النقطة ٢٩ من الاستنتاجات المقترحة.

وبما أن محتوى البندين (ح) و(ط) يشتمل على حقوق العمال وواجباتهم على حد سواء، أدرجه المكتب في نقطة منفصلة على النحو التالي:

٣١. ينبغي أن يكون للعمال الحق في أن ينسحبوا من وضع عمل يعتقدون لسبب معقول أنه يشكل تهديداً وشيكاً وخطيراً على حياتهم أو صحتهم بسبب التعرض لمخاطر بيولوجية، دون أن يترتب عليهم من ذلك عواقب أخرى لا مبرر لها، وأن يبلغوا المشرف المباشر عليهم عن هذا الوضع دونما إبطاء.

ورداً على تعليق حكومة واحدة بأنه يمكن للأحكام المتعلقة بحق العمال في الانسحاب أن تسبب صعوبات للبلدان التي ليس لديها لوائح مرتبطة بهذا الحق، يذكر المكتب بأن هذه الأحكام تستند إلى المادتين ١٣ و ١٩ (و) من الاتفاقية رقم ١٥٥، ويشير إلى أنها تحظى بدعم كبير من الحكومات ومنظمات العمال.

السؤال ٤٠

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على حق ممثلي العمال في أن يستعلموا عن كافة الجوانب المتعلقة بالتعرض للمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، وأن يستشيرهم صاحب العمل في هذا الشأن، وأن يتلقوا المعلومات المناسبة عن التدابير التي اتخذها صاحب العمل وأن يحصلوا على التدريب المناسب؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٤ نعم: ٨٠ لا: ٤ ردود أخرى: صفر

التعليقات

أستراليا: نؤيد الاقتراح، شريطة حذف جملة "وأن يتلقوا المعلومات المناسبة عن التدابير التي اتخذها صاحب العمل"، التي تتجاوز الإطار القانوني الأسترالي على المستوى المحلي.

فنلندا: إن عبارة "كافة الجوانب" غير واضحة وواسعة النطاق وينبغي الاستعاضة عنها بعبارة "الجوانب الملأمة".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٤٠ نعم: ٢٠ لا: ١٨ ردود أخرى: ٢

التعليقات

SPČR: ينبغي الاستعاضة عن عبارة "كافة الجوانب" بعبارة "الجوانب ذات الصلة".

العمال

مجموع عدد الردود: ٨٩ نعم: ٨٨ لا: صفر ردود أخرى: ١

التعليقات

CSC-AVC: ينبغي أيضاً معالجة مسألة كيفية إبلاغ العمال ومن خلال أي وسائل إلزامية.

FENPRUSS: من الضروري توفير المعلومات لممثلي العمال، وذلك بغية تجنب أي انتهاك للحق في بيئة عمل آمنة وصحية.

تعليق المكتب

كما هو مذكور أعلاه، أدرج محتوى السؤال ٤٠ في النقطة ٢٩ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٤١

هل ينبغي للصك أو الصكوك أن تنص على أنه من مسؤولية العمال، في ضوء الظروف والممارسات الوطنية، أن:

(أ) يمتثلوا، تمشياً مع ما تلقوه من تدريب وحصلوا عليه من إرشادات وأساليب من أصحاب العمل، لتدابير السلامة والصحة المهنييتين المنصوص عليها بشأن الوقاية والحماية من المخاطر البيولوجية التي يتعرضون لها ويتعرض

لها الآخرون، بما في ذلك من خلال العناية والاستخدام السليمين للملابس الواقية والمرافق والتجهيزات الموضوعية تحت تصرفهم لهذا الغرض؟

- (ب) يبلغوا فوراً المشرف المباشر عليهم أو الممثل المعني بالسلامة والصحة بأي وضع عمل يعتقدون أنه قد يمثل خطراً بيولوجياً على سلامتهم أو صحتهم أو على سلامة وصحة أشخاص آخرين؟
- (ج) يتعاونوا مع صاحب العمل والعمال الآخرين لكي يحددوا تدابير السلامة والصحة المهنية التي تتناول المخاطر البيولوجية وينفذوها على نحو ملائم، باتباع نهج لنظام إدارة السلامة والصحة المهنية؟

الحكومات

(أ) مجموع عدد الردود: ٨٢	نعم: ٧٩	ردود أخرى: ٣
(ب) مجموع عدد الردود: ٨٠	نعم: ٧٨	ردود أخرى: ٢
(ج) مجموع عدد الردود: ٨١	نعم: ٧٨	ردود أخرى: ٣

التعليقات

النمسا: في البند (أ)، ينبغي الاستعاضة عن مصطلح "care" بمصطلح "handling" في النسخة الإنكليزية ولكن ذلك لا يؤثر على النسخة العربية.

بوتسوانا: ينبغي ألا تؤخذ الشروط والممارسات الوطنية في الاعتبار إلا عندما تتماشى مع الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية.

هنغاريا: ينبغي أن يكون تنظيف الملابس الواقية من مسؤولية صاحب العمل.

ماليزيا: في البند (ج)، ينبغي الاستعاضة عن عبارة "النظام إدارة السلامة والصحة المهنية" بعبارة "التنظيم المنهجي للسلامة والصحة المهنية في المنشأة".

أصحاب العمل

(أ) مجموع عدد الردود: ٢٧	نعم: ٢٤	ردود أخرى: ٣
(ب) مجموع عدد الردود: ٢٧	نعم: ٢٤	ردود أخرى: ٣
(ج) مجموع عدد الردود: ٢٦	نعم: ٢٢	ردود أخرى: ٤

التعليقات

KEF: من شأن الأحكام المتعلقة بمسؤوليات العمال بشأن المخاطر البيولوجية أن تساعد على ضمان سلامتهم وصحتهم في مكان العمل.

العمال

(أ) مجموع عدد الردود: ٩٠	نعم: ٨٨	ردود أخرى: ٢
(ب) مجموع عدد الردود: ٨٨	نعم: ٨٦	ردود أخرى: ٢
(ج) مجموع عدد الردود: ٨٦	نعم: ٨٣	ردود أخرى: ٣

التعليقات

ACTU، ALU-TUCP، ANMF-NSW، APE، CETU، CFDT، CNV، DGB، FENTAP، FNV، GSEE، GWU، ITUC، IUF، JTUC-RENGO، KCTU، PSI، SUNEP-SAS، TUCP، UGT-CEC، VIDA: ينبغي ألا تؤخذ الظروف والممارسات الوطنية في الاعتبار إلا عندما تتماشى مع الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية.

Akava، SAK، STTK: ينبغي التركيز على المسؤولية الأساسية لأصحاب العمل، بما في ذلك فيما يتعلق بالتعاون.

BAK: ينبغي للعمال أن يتحملوا فقط المسؤولية المنصوص عليها في البند (أ)؛ ينبغي للبند (ج) أن يشدد على أن مسؤولية تحديد وتنفيذ تدابير الوقاية بشأن المخاطر البيولوجية تقع على عاتق صاحب العمل، بالتعاون مع ممثلي العمال.

CGT-FO: إن عدم امتثال الموظفين للتدابير المتعلقة السلامة والصحة المهنية لا يعفي صاحب العمل من مسؤولياته.

تعليق المكتب

تؤيد المجموعات المجيبة الثلاث جميعها هذا الاقتراح على نطاق واسع.

وفي الجملة الاستهلاكية، ورداً على تعليقات حكومة واحدة ومجموعة كبيرة من منظمات العمال بأنه ينبغي ألا تؤخذ الظروف والممارسات الوطنية في الاعتبار إلا عندما تتماشى مع الحقوق الأساسية لمنظمة العمل الدولية وتكون مصحوبة بالحقوق والحماية ذات الصلة المنصوص عليها في الاتفاقية رقم ١٥٥، قام المكتب بحذف عبارة "في ضوء الظروف والممارسات الوطنية".

وفي البند (أ)، ورداً على تعليق حكومة واحدة بأنه يمكن لعبارة "العناية والاستخدام السليمين" أن تعني أن العمال مسؤولون عن غسل ملابس العمل أو تطهير معدات الحماية الشخصية، في حين ينبغي أن تكون هذه المهام من مسؤولية صاحب العمل، استبدل المكتب مصطلح "care" بمصطلح "handling" في النسخة الإنكليزية ولكن ذلك لا يؤثر على النسخة العربية. واستبدل أيضاً عبارة "للملابس الواقية" بعبارة "معدات الحماية الشخصية" وأضاف عبارة "مع ما تلقوه من إرشادات" قبل عبارة "وتدريب وأساليب من أصحاب عملهم".

وقد أدرج المكتب النص المعدل في النقطة ٣٠ من الاستنتاجات المقترحة.

أساليب التطبيق

السؤال ٤٢

هل ينبغي للصك، إذا اتخذ شكل اتفاقية، أن ينص على أنه يجوز تطبيقه عن طريق القوانين واللوائح الوطنية ومن خلال الاتفاقات الجماعية أو غير ذلك من التدابير المتمشية مع الممارسة الوطنية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٣ نعم: ٧٦ لا: ٥ ردود أخرى: ٢

التعليقات

بلجيكا: ينبغي أن تحدد الصكوك المعايير (الدنيا). ومن الممكن تطوير تدابير حماية إضافية مصممة خصيصاً لقطاعات محددة وإضفاء السمة المنظمة عليها في الاتفاقات الجماعية من دون تقييد الحد الأدنى من المعايير الأساسية المطبقة على جميع العمال.

ألمانيا: يسمح تنفيذ النص المقترح بتوسيع الخيارات الممكنة لتنفيذ اتفاقية محتملة على المستوى المحلي، بحيث يمكن أيضاً النظر في تنفيذ تدابير أخرى - ولا سيما الاتفاقات الجماعية واتفاقات الشركات - بالإضافة إلى التشريعات المحلية.

هولندا: لا، ينبغي تطبيق الصك من خلال القوانين واللوائح الوطنية بهدف وضع سياسة واضحة وتوفير مستوى كافٍ من الحماية لجميع العمال. إلا أنه يمكن تطبيق أحكام إضافية لزيادة مستوى الحماية في بعض الحالات/القطاعات من خلال الاتفاقات الجماعية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٣٨ نعم: ١٧ لا: ٢٠ ردود أخرى: ١

التعليقات

VNO-NCW، USCIB، UIA، UCCAEP، SN، SEV، MKB، KEF، IOE، EFP، DA، CNI، CIU، CIP، CCSU: ينبغي أن يتخذ الصك شكل توصية، ولذلك ينبغي ترك طريقة التطبيق لتقدير كل دولة عضو. ويضيف مجلس **USCIB** أنه إذا اتخذ الصك شكل اتفاقية، يمكن، عندئذٍ، تطبيقه عن طريق الوسائل والتدابير المشار إليها.

العمال

مجموع عدد الردود: ٨٩ نعم: ٨٩ لا: صفر ردود أخرى: صفر

التعليقات

CNTT: ينبغي أن تتضمن الاتفاقية أيضاً أحكاماً تمنع مفهوم "المتماشية مع الممارسة الوطنية" من تقييد تطبيقها على المستوى الوطني.

CTA-A: ينبغي تطبيق الصك من خلال التشريعات الوطنية ويمكن تطبيقه من خلال الاتفاقات الجماعية.

تعليق المكتب

تحتل هذه النقطة بدعم كبير من الحكومات ومنظمات العمال وبدعم محدود من منظمات أصحاب العمل. ورداً على تعليق من إحدى منظمات العمال بأنه ينبغي للاتفاقية أن تتضمن أيضاً أحكاماً تمنع مفهوم "المتماشية مع الممارسة الوطنية" من تقييد تطبيقها على المستوى الوطني، يوضح المكتب أن الإشارة إلى الظروف أو الممارسات الوطنية هي ممارسة راسخة في صكوك منظمة العمل الدولية لمنحها درجة من المرونة. ويخضع تطبيق هذه الأحكام للأحكام العامة بشأن المفاوضات الثلاثية، على سبيل المثال، في سياق المراجعة الدورية للسياسة الوطنية بشأن السلامة والصحة المهنية.

وفي ضوء الردود المتلقاة، قام المكتب بمواءمة الصياغة مع المادة ٨ من الاتفاقية رقم ١٥٥.

وأدرج المكتب النص المعدل في النقطة ٣٢ من الاستنتاجات المقترحة.

مسائل أخرى

السؤال ٤٣

هل من جوانب أخرى لم يشملها هذا الاستبيان وينبغي أخذها في الاعتبار عند صياغة الصك أو الصكوك؟ إذا كان الجواب بالإيجاب، يرجى تحديدها.

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٧٦ نعم: ١٧ لا: ٥٧ ردود أخرى: ٢

التعليقات

الجزائر: إجراءات معالجة مخلفات المخاطر البيولوجية والتخلص منها.

أستراليا: ينبغي للصك أو الصكوك أن تميز بين حالات الطوارئ على المستوى المجتمعي من جهة والمخاطر في مكان العمل من جهة أخرى.

أذربيجان: ينبغي إعداد سجل موحد للمواد البيولوجية أو العناصر الخطرة على صحة العمال، يُحدَّث بإضافة المخاطر البيولوجية الجديدة التي يجرى تحديدها.

بلجيكا: ينبغي إرفاق الصك (الصكوك) بقائمة واضحة وغير حصرية بالعوامل الضارة بالبشر.

بوتسوانا: ينبغي للاتفاقية أن تغطي كافة الآثار الصحية الناجمة عن المخاطر البيولوجية في مكان العمل، وألا تقتصر على العدوى فحسب. وينبغي أن تكون التدابير الصحية مصحوبة بتدابير لحماية العمالة والضمانات الاقتصادية.

قبرص: ينبغي توحيد صكوك السلامة والصحة المهنية في اتفاقية واحدة مع مرفقات يمكن التصديق عليها. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تدمج المعايير المصدق عليها مع الأنشطة غير المعيارية، مثل مدونات الممارسات.

ألمانيا، اليابان، الفلبين: ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تتعاون مع وكالات من قبيل منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالصك المقترح (أو الصكوك المقترحة) لتجنب الازدواجية ومواءمة الجهود.

إيطاليا: ينبغي تحديد المؤشرات الرئيسية للامتثال.

الأردن: ينبغي أن يُلزم أصحاب العمل بإدارة النفايات وتعزيز التربية الصحية بشأن المخاطر البيولوجية.

بولندا: تتطلب حماية العمال من العوامل البيولوجية حلاً شاملاً، بما في ذلك استحداث تعريف للعوامل الضارة وإرساء حدود التركيز والتعرف على المواد المسببة للحساسية. وينبغي تصنيف العوامل بغية تقييم المخاطر والإشارة إلى الكائنات المجهرية المقاومة للمضادات الحيوية والاحتفاظ بسجل يعدد العوامل البيولوجية التي يتعرض لها العمال. ومن المهم جداً الإبلاغ عن استخدام العوامل البيولوجية ووضع اشتراطات بشأن التفقيح ضد بعض العوامل ووسائل مكافحة الفطريات ووضع أساليب محددة لتقييم المخاطر.

البرتغال: ينبغي أن تنص الصكوك على أنه إذا لم يكن التفقيح إلزامياً، لا يجوز لأصحاب العمل فصل أو معاقبة العمال الذين اختاروا عدم الحصول على اللقاح بعد حصولهم على المعلومات اللازمة.

توغو: ينبغي تنظيم العواقب الناجمة عن المخاطر البيولوجية والتي تؤدي إلى تفاقم الأخطار الأخرى في بيئة العمل (الإجهاد المهني والمخاطر الأرغونومية).

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٣٥ نعم: ٨ لا: ٢٦ ردود أخرى: ١

التعليقات

ANDI، BDA، BE، CCSU، CIU، IOE، MKB، SEV، SN، SN، USCIB، VNO-NCW: تؤيد اعتماد صك غير ملزم بغية توفير المرونة الكافية لتطبيقه في مختلف نظم السلامة والصحة المهنية على المستوى الوطني، مع التركيز على المخاطر البيولوجية من دون تكرار الصكوك الأخرى المعنية بالسلامة والصحة المهنية.

BDA، IOE، SEV، SN، SN، USCIB: ينبغي توحيد صكوك السلامة والصحة المهنية في اتفاقية واحدة مع مرفقات يمكن التصديق عليها. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تدمج المعايير المصدّق عليها مع الأنشطة غير المعيارية، مثل مدونات الممارسات.

BE، MKB، VNO-NCW: ينبغي إرفاق التوصية بالاتفاقية رقم ١٨٧ وينبغي أن يميّز الصك بين حالات الطوارئ على المستوى المجتمعي من جهة والمخاطر في مكان العمل من جهة أخرى.

العمال

مجموع عدد الردود: ٧٤ نعم: ٣٥ لا: ٣٨ ردود أخرى: ١

التعليقات

ACTU، ALU-TUCP، ANMF-NSW، APE، CFDT، CETU، CGT-FO، CNV، DGB، FENPRUSS، FENTAP، FNV، GSEE، GWU، ITUC، IUF، JTUC-RENGO، PSI، SUNEP-SAS، TUC، TUCP، UFCW، UGT-CEC، VIDA: ينبغي للاتفاقية ألا تشمل على العدوى فحسب بل أيضاً كافة التأثيرات الصحية الناجمة عن المخاطر البيولوجية في مكان العمل. وبالتالي، ينبغي أن تراعي، على وجه الخصوص، أمراضاً مثل الاضطرابات الرئوية والسرطانات، إلى جانب المخاطر من قبيل الإصابات والتفاعلات الجلدية وتلك المتعلقة بالتعرض للحوانات وحالات التسمم والتهاب الحويصلات الهوائية التحسسي والسُحار القطني ومتلازمة التسمم بالغبار العضوي، بالإضافة إلى التأثيرات طويلة المدى للعدوى وآثارها اللاحقة. وينبغي أن يشدد الصك على ضرورة أن تكون التدابير الصحية مصحوبة بتدابير حماية العمالة والضمانات الاقتصادية لدعم مختلف القطاعات والوظائف. ويضيف اتحاد **CGT-FO** أنّ التعاون بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ضروري لمكافحة المخاطر البيولوجية في مكان العمل، لأنها لا تشكّل خطراً على العمال فحسب، بل أيضاً على الصحة العامة والبيئة.

CFDT، IUF، UFCW: ينبغي إبقاء الاعتبار حقيقة أنّ المخاطر البيولوجية قد تؤثر على النساء بصورة غير متكافئة.

CNTT، CSTT، GSA: ينبغي تسليط الضوء على عواقب المخاطر البيولوجية التي تؤدي إلى تفاقم الأخطار الأخرى في بيئة العمل (الإجهاد المهني والمخاطر الأرغونومية).

UGT (P): إنّ مبادرة منظمة العمل الدولية لوضع اتفاقية بشأن المخاطر البيولوجية تستحق الثناء لعدة أسباب: فهي تؤكد من جديد التزام منظمة العمل الدولية بحماية صحة العمال وسلامتهم في مختلف أنحاء العالم من خلال وضع معايير ومبادئ توجيهية لمكافحة المخاطر البيولوجية وضمان بيئة عمل أكثر أماناً ودعم الحق في بيئة عمل آمنة وصحية. وبما أنّ المخاطر البيولوجية لا تؤثر في العمال فحسب، بل أيضاً في الصحة العامة، فإنّ هذه المبادرة ستعزز الصحة على مستوى العالم والوقاية من الأمراض المهنية المرتبطة بالمخاطر البيولوجية. ومن شأن أي اتفاقية تضعها منظمة العمل الدولية أن تساعد الحكومات من خلال توفير إطار مرجعي

لصياغة السياسات واللوائح المتعلقة بالمخاطر البيولوجية في مكان العمل، وأن تسهّل وضع التشريعات والتدابير المتعلقة بحماية الصحة المهنية. كما ستسهم في رفع مستوى الوعي وبناء القدرات بين أصحاب العمل والعمال والأخصائيين في مجال الصحة المهنية، وترسيخ ثقافة السلامة في مكان العمل وضمان الإدارة الفعالة للمخاطر البيولوجية.

تعليق المكتب

تتفق كافة الحكومات ومنظمات أصحاب العمل تقريباً على أنّ الصك يغطي الجوانب الأساسية للمخاطر البيولوجية، في حين تتباين وجهات نظر منظمات العمال في هذا الشأن.

وشددت غالبية منظمات أصحاب العمل والعديد من الحكومات على أنّه ينبغي للصك أن يُعنى تحديداً بالمخاطر البيولوجية تفادياً للتكرار، نظراً لوجود الاتفاقيتين رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧، على وجه الخصوص، وهما اتفاقيتان أساسيتان.

وشددت حكومات أخرى في ردودها على ضرورة التعاون مع المنظمات الدولية المختصة مثل منظمة الصحة العالمية، والتنسيق معها لإدراج أحكام تتعلق بأساليب إدارة النفايات في الصك، وإرفاق هذا التقرير بقائمة تصنيف غير حصرية بشأن المخاطر البيولوجية. وبالإشارة إلى التعليقات المتعلقة بالأهمية الخاصة لأنشطة منظمة الصحة العالمية في السياق الحالي، يلاحظ المكتب أنّ المنظمين أبرموا اتفاق تعاون منذ عام ١٩٤٨،^{١٦} وأنه عملاً بالمادة ٤٧ من النظام الأساسي لمؤتمر العمل الدولي، "إذا كان أحد البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر بهدف اعتماد اتفاقية أو توصية يتعلق بمسائل ذات أهمية مباشرة للأمم المتحدة أو لوكالة متخصصة واحدة أو أكثر، يتشاور المكتب مع المنظمة أو المنظمات المعنية".^{١٧}

ورداً على تعليقات غالبية منظمات العمال التي تشدد على أنّه ينبغي للصك ألا يشتمل على الأمراض المعدية فحسب، بل ينبغي أن يغطي أيضاً الإصابات والأمراض غير المعدية، يشير المكتب إلى أنّ النقطة ٦ من الاستنتاجات المقترحة تنص على ما يلي: "يشمل الضرر الذي يلحق بصحة الإنسان نتيجة المخاطر البيولوجية في بيئة العمل الأمراض المعدية وغير المعدية والإصابات".

وفي ضوء الردود المتلقاة، حدد المكتب العديد من المواضيع المتكررة ويدعو الجهات المجيبة إلى إعادة تقديم أية اقتراحات غير مدرجة في الاستنتاجات المقترحة في مرحلة لاحقة من الإجراء، مع توضيح الغرض المقصود منها ووظيفتها في سياق الصكوك.

الاستنتاجات المقترحة من أجل وضع توصية

لقد صاغ المكتب النقاط ٣٣ إلى ٤٤ من الاستنتاجات المقترحة بهدف وضع توصية.

تنص النقطة ٣٣ على ما يلي: "ينبغي أن تتضمن التوصية ديباجة تشير إلى أنّه ينبغي أن تستكمل أحكام التوصية أحكام الاتفاقية وأن يُنظر فيها بالاقتران مع تلك الأحكام".

جرى التطرق إلى النقطة ٣٤ في السؤال ٢١.

جرى التطرق إلى النقطة ٣٥ في السؤالين ٢٢ و ٢٤.

جرى التطرق إلى النقطة ٣٦ في السؤال ٢٣.

جرى التطرق إلى النقطة ٣٧ في السؤالين ٢٥ و ١٥.

جرى التطرق إلى النقطة ٣٨ في السؤال ٢٧.

جرى التطرق إلى النقطة ٣٩ في السؤالين ٢٨ و ٢٩.

جرى التطرق إلى النقطة ٤٠ في السؤال ٣٠.

جرى التطرق إلى النقطة ٤١ في السؤال ٣٢.

جرى التطرق إلى النقطتين ٤٢ و ٤٣ في السؤال ٣٥.

وتماشياً مع النقطة ٣(هـ) من الاستنتاجات المقترحة، تنص النقطة ٤٤ على ما يلي: "تحل هذه التوصية محل توصية الوقاية من الجمرة الخبيثة، ١٩١٩ (رقم ٣)".

^{١٦} انظر: Agreement Between the International Labour Organisation and the World Health Organization

^{١٧} النظام الأساسي لمؤتمر العمل الدولي (بصيغته المعدلة).

◀ الاستنتاجات المقترحة

ترد فيما يلي الاستنتاجات المقترحة التي أُعدت بناءً على الردود المتلقاة والوارد تلخيصها والتعليق عليها في هذا التقرير. وصيغت هذه الاستنتاجات على الشكل المعتاد ويُتوخى منها أن تكون بمثابة أساس للمناقشة التي سيجريها مؤتمر العمل الدولي في دورته ١١٢ (٢٠٢٤) بشأن البند الرابع من جدول الأعمال.

ألف - شكل الصكوك

١. ينبغي أن يعتمد مؤتمر العمل الدولي معايير بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل.
٢. ينبغي أن تتخذ هذه المعايير شكل اتفاقية تكملها توصية.

باء - الاستنتاجات المقترحة من أجل وضع اتفاقية

الديباجة

٣. ينبغي لديباجة الاتفاقية أن تنص على ما يلي:

- (أ) إذ تذكّر بأن مؤتمر العمل الدولي أدرج في حزيران/يونيه ٢٠٢٢ بيئة عمل آمنة وصحية في إطار منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل،
- (ب) إذ تنظر في الهدف المتمثل في توفير إطار قانوني شامل من أجل احترام وتعزيز وإعمال الحق في بيئة عمل آمنة وصحية فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بترتيبات التأهب والاستجابة للإدارة الفعالة لحالات الطوارئ المرتبطة بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، مع مراعاة المخاطر والأخطار الجديدة والناشئة،
- (ج) إذ تؤكد على أهمية تعزيز اتساق السياسات الدولية والتعاون في الوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية التي تسببها المخاطر البيولوجية في بيئة العمل،
- (د) إذ تسلّم بأهمية اتفاقية السلامة والصحة المهنية، ١٩٨١ (رقم ١٥٥) واتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنية، ٢٠٠٦ (رقم ١٨٧) باعتبارهما اتفاقيتين أساسيتين بمفهوم إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (١٩٩٨)، بصيغته المعدلة في عام ٢٠٢٢ وبأهمية بروتوكول عام ٢٠٠٢ التابع للاتفاقية رقم ١٥٥ واتفاقية خدمات الصحة المهنية، ١٩٨٥ (رقم ١٦١)،
- (هـ) إذ تشدد على ضرورة مراجعة توصية الوقاية من الجمرة الخبيثة، ١٩١٩ (رقم ٣) وسد الثغرة في التغطية في معايير العمل الدولية المتعلقة بالمخاطر البيولوجية الأخرى في بيئة العمل،
- (و) إذ تلاحظ أنّ الصكوك المقترحة تشكل أول صكوك دولية تتناول المخاطر البيولوجية في بيئة العمل على المستوى العالمي،
- (ز) إذ تشدد على ضرورة تعزيز الإدارة الفعالة للسلامة والصحة المهنية فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل من خلال الوسائل والتدابير التعاونية التي تتخذها الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها السلطات المعنية بالصحة العامة والسلامة والصحة المهنية ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، في مجالات المسؤولية الخاصة بكل منها.

التعريف والنطاق

٤. لأغراض الاتفاقية، يشير مصطلح "المخاطر البيولوجية" إلى أية كائنات مجهرية أو خلايا أو مواد عضوية أخرى قد تكون نباتية أو حيوانية أو بشرية المنشأ، بما في ذلك الكائنات المعدلة جينياً، من شأنها أن تضر بصحة الإنسان، مثل الجراثيم والفيروسات والطفيليات والفطريات والبريونات ومواد الحمض النووي وسوائل الجسم وأية كائنات مجهرية أخرى وما يرتبط بها من مواد مستأجرة ومواد سميّة.
٥. تشمل المخاطر البيولوجية في بيئة العمل النواقل أو العوامل البيولوجية الحاملة للأمراض.

٦. يشمل الضرر الذي يلحق بصحة الإنسان نتيجة المخاطر البيولوجية في بيئة العمل الأمراض المعدية وغير المعدية والإصابات.
٧. ينبغي أن تنطبق الاتفاقية على جميع العمال في كافة فروع النشاط الاقتصادي.
٨. يمكن لأي دولة عضو صدقت على الاتفاقية، بعد استشارة المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال المعنية، واستناداً إلى تقييم المخاطر البيولوجية التي تنطوي عليها وتدابير الوقاية والحماية الواجب تطبيقها، أن تستثني من نطاق الاتفاقية، جزئياً أو كلياً، فروعاً معينة من النشاط الاقتصادي أو فئات محددة من العمال إذا كان من شأن تطبيق الاتفاقية على هذه الفروع والفئات أن يثير مشاكل خاصة ذات طبيعة جوهرية.
٩. ينبغي لكل دولة عضو تستفيد من الإمكانية المنصوص عليها في النقطة السابقة أن تبين في تقريرها الأول الذي تقدمه عن تطبيق الاتفاقية بموجب المادة ٢٢ من دستور منظمة العمل الدولية، فروع النشاط الاقتصادي أو فئات العمال المستثناة على هذا النحو، مع تعليل الأسباب الموجبة لهذا الاستثناء ووصف ما اتخذ من تدابير لتوفير الحماية المناسبة للعمال المستثنين، وأن تشير في تقاريرها اللاحقة إلى أي تقدم محرز في التطبيق على نطاق أوسع.

السياسة الوطنية

١٠. ينبغي لكل دولة عضو، تماشياً مع القوانين والممارسات الوطنية وبالتشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، أن تضع سياسة وطنية متسقة ومتكاملة بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل وأن تنفذها وتراجعها بصورة دورية.
١١. ينبغي للسياسة الوطنية بشأن المخاطر البيولوجية:
 - (أ) أن تكون مدمجة في السياسات الوطنية الحالية بشأن السلامة والصحة المهنيين، حسب الاقتضاء، وأن تكون متسقة مع السياسات الأخرى ذات الصلة ومكملة لها، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالصحة العامة والبيئة؛
 - (ب) أن تراعي ما يلي:
 - ١" أفضل المعلومات المتاحة بشأن إدارة السلامة والصحة المهنيين فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل؛
 - ٢" الحاجة إلى وضع ترتيبات الاستعداد والاستجابة للإدارة الفعالة لحالات الطوارئ المتعلقة بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، بما في ذلك المخاطر والأخطار البيولوجية الجديدة أو الناشئة؛
 - ٣" الأحكام ذات الصلة من اتفاقية السلامة والصحة المهنيين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥) واتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيين، ٢٠٠٦ (رقم ١٨٧) ومعايير العمل الدولية الأخرى ذات الصلة، حسب مقتضى الحال.

١٢. بغية الحصول على أفضل المعلومات المتاحة، ينبغي للسلطات المختصة، بالتشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، أن تتخذ الترتيبات اللازمة لتبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات مع السلطات الوطنية المختصة، بما فيها السلطات المعنية بالصحة العامة والسلامة والصحة المهنيين والمؤسسات العلمية وكذلك المنظمات الدولية ذات الصلة.

تدابير الوقاية والحماية

١٣. ينبغي للسلطات المختصة، بالتشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، أن تضع مبادئ توجيهية وطنية لتدابير الوقاية والحماية، أو حسب الاقتضاء، التدابير الاحترازية لإدارة المخاطر البيولوجية في بيئة العمل، بما في ذلك ترتيبات التأهب والاستجابة للإدارة الفعالة لحالات الطوارئ المرتبطة بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، مع مراعاة المخاطر والأخطار الجديدة أو الناشئة.
١٤. ينبغي للسلطات المختصة أن توفر المعلومات والدعم لأصحاب العمل والعمال وممثليهم، فيما يتعلق بتدابير الوقاية والحماية لإدارة المخاطر البيولوجية في بيئة العمل بشكل يسهل الوصول إليه وبلغة مفهومة.
١٥. ينبغي لكل دولة عضو أن تتخذ تدابير، تماشياً مع القوانين والممارسات الوطنية، بما يضمن أن أولئك الذين يصممون أو يصنعون أو يستوردون أو يجهزون أو ينقلون مواد بيولوجية قد يتعرض لها العمال في أداء عملهم:
 - (أ) يتحققون، إلى الحد الممكن والمعقول، من أن هذه المواد لا ترتب أخطاراً على سلامة وصحة الأشخاص الذين يستخدمونها استخداماً سليماً؛

- (ب) يوفر معلومات بشأن الاستخدام السليم لهذه المواد وخصائصها الخطيرة، بما في ذلك على شكل أوراق بيانات السلامة والصحة إن وجدت، وكذلك تعليمات بشأن كيفية تجنب المخاطر المعروفة؛
- (ج) يجرون دراسات وبحوثاً أو يلمون بصورة وثيقة بالمعارف العلمية والتقنية اللازمة بغية الامتثال للبندين (أ) و(ب)؛
- (د) يراعون مراعاة تامة توصيات الأمم المتحدة بشأن نقل البضائع الخطرة واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

١٦. ينبغي لكل دولة عضو، بالتشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، أن تضع إرشادات وطنية وتدابير الوقاية والحماية لصالح:

- (أ) القطاعات والمهن التي يكون العمال فيها أكثر عرضة لخطر التعرض للمخاطر البيولوجية؛
- (ب) العمال الذين يعانون من ظروف معينة تستلزم حماية خاصة، مع مراعاة ضرورة ضمان ألا تؤدي هذه التدابير إلى التمييز أو تساهم في الفصل المهني.

الصحة المهنية وخدمات الصحة المهنية

١٧. عند اتخاذ تدابير الوقاية والحماية فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، ينبغي لكل دولة عضو أن تسعى إلى ما يلي:

- (أ) توسيع نطاق خدمات الصحة المهنية على نحو تدريجي ليشمل جميع العمال في كافة فروع النشاط الاقتصادي، لا سيما العمال والمهن الأكثر عرضة لخطر التعرض والعمال الذين يعانون من ظروف معينة تستلزم حماية خاصة؛
- (ب) تسهيل تنسيق البنى التحتية والخبرات والموارد الوطنية في مجال الصحة والعمل واستخدامها على نحو ناجع من أجل تزويد العمال بخدمات الصحة المهنية فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل.

جمع البيانات وتسجيل الأمراض والحوادث المهنية والإخطار بها

١٨. ينبغي للسلطات المختصة، في ضوء الظروف والممارسات الوطنية وبالتشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، أن تضع وتنفذ وتتقح دورياً إجراءات من أجل:

- (أ) الإبلاغ عن الأمراض والحوادث المهنية، وحسب الاقتضاء، عن الأحداث الخطرة التي تسببها المخاطر البيولوجية في بيئة العمل، وتسجيلها والإخطار بها والتحقيق فيها؛
- (ب) إعداد ونشر إحصاءات سنوية عن الأمراض والحوادث المهنية، وحسب الاقتضاء، الأحداث الخطرة التي تسببها المخاطر البيولوجية في بيئة العمل؛
- (ج) إجراء تحقيقات في حالات الحوادث أو الأمراض المهنية الخطرة أو أية أضرار صحية أخرى يسببها التعرض للمخاطر البيولوجية في بيئة العمل؛
- (د) نشر سنوياً معلومات عن التدابير المتخذة في إطار السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنيين، تتناول موضوع التعرض للمخاطر البيولوجية في بيئة العمل.

١٩. ينبغي للسلطات المختصة، تماشياً مع المعايير الدولية والتطورات العلمية ذات الصلة وبالتشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، أن تقوم بما يلي:

- (أ) مراجعة دورية للقوائم الوطنية للأمراض المهنية لأغراض الوقاية والتسجيل والإبلاغ والتعويض، عند الاقتضاء؛
- (ب) تحديث هذه القوائم، حسب الضرورة، بغية إدراج أي مرض يتم إثبات وجود صلة مباشرة فيه علمياً، أو يتم تحديدها بطرق تتناسب والظروف والممارسات الوطنية، بين التعرض للمخاطر البيولوجية في بيئة العمل والمرض.

إعانات إصابات العمل

٢٠. ينبغي لكل دولة عضو أن تتأكد من أن أي مرض أو إصابة أو عجز ناجم عن التعرض المهني لمخاطر بيولوجية في بيئة العمل ينبغي أن يؤدي إلى الاستفادة من التعويضات أو إعانات إصابات العمل، تماشياً مع القوانين والممارسات الوطنية.

إنفاذ القوانين واللوائح

٢١. ينبغي أن تكفل كل دولة عضو إنفاذ القوانين واللوائح الوطنية بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل من خلال إرساء نظام تفتيش يكون ملائماً ومناسباً وحسب مقتضى الحال، آليات أخرى تضمن الامتثال لها.
٢٢. ينبغي أن تحرص السلطات المختصة على خضوع مفتشي العمل وغيرهم من المسؤولين، حسب مقتضى الحال، لتدريب محدّد بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل.
٢٣. ينبغي أن تطبّق كل دولة عضو العقوبات الملائمة في حال انتهاك القوانين واللوائح الوطنية بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل.

واجبات ومسؤوليات أصحاب العمل

٢٤. ينبغي لأصحاب العمل أن يضمنوا، إلى الحد الممكن والمعقول، أن بيئات العمل الخاضعة لإشرافهم خالية من المخاطر على السلامة والصحة بسبب التعرض للمخاطر البيولوجية، شريطة اتخاذ تدابير ملائمة وضرورية للوقاية والحماية.
٢٥. ينبغي أن تشمل واجبات ومسؤوليات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل اعتماد تدابير الوقاية والحماية التي تتفق مع القانون الوطني والاتفاقات الجماعية المعمول بها، وعلى وجه الخصوص:
- (أ) إرساء نُظم كافية ومناسبة، بالتشاور مع العمال وممثلهم، لإجراء عمليات تقييم الأخطار التي تحقق بسلامة العمال وصحتهم بسبب المخاطر البيولوجية ومراجعة عمليات التقييم هذه وتحديثها، مع إيلاء الاعتبار الواجب للقطاعات والمهن الأكثر عرضة لخطر التعرض والعمال الذين يعانون من ظروف معينة تستدعي حماية خاصة؛
- (ب) اتخاذ كافة التدابير المعقولة والعملية للقضاء على الأخطار الناجمة عن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل، وفي حال تعذر ذلك، للتحكم بها والتقليل منها إلى أقصى حد ممكن، مع مراعاة التسلسل الهرمي لإجراءات المراقبة مراعاة كاملة؛
- (ج) توفير معدات الحماية الشخصية المناسبة وصيانتها واستبدالها، عند الضرورة، دون أي تكلفة على العمال، حسب مقتضى الحال، في الحالات التي يتعذر فيها التحكم بالأخطار الناجمة عن المخاطر البيولوجية من خلال تدابير أخرى؛
- (د) إجراء مراقبة منتظمة لبيئة العمل وصحة العمال تكون كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمخاطر المهنية الخاصة بالمنشأة؛
- (هـ) الإشراف على إجراءات العمل والمراجعة المنتظمة لفعالية تدابير الوقاية والإشراف، بما في ذلك توافر معدات الحماية الشخصية المناسبة؛
- (و) توفير المعلومات والتعليمات والتدريب بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل وتدابير الوقاية والحماية السارية لصالح المديرين والمشرفين والعمال، وكذلك لصالح الممثلين المعيّنين بصحة العمال وسلامتهم، على فترات مناسبة ومنتظمة، في أوقات العمل مدفوعة الأجر وحيثما أمكن، خلال ساعات العمل المعتادة؛
- (ز) ضمان إلمام جميع العمال إلماماً مناسباً بالأخطار المرتبطة بالتعرض للمخاطر البيولوجية وتدابير الوقاية والحماية السارية قبل استهلال أي مهام تنطوي على مثل هذه المخاطر، عندما تكون هناك تغييرات في أساليب العمل والمواد المستخدمة أو عندما تظهر مخاطر جديدة وعلى فترات منتظمة بعد ذلك، حسب مقتضى الحال؛
- (ح) التحقيق في الأمراض والحوادث المهنية والأحداث الخطرة حسب مقتضى الحال، بالتعاون مع لجان السلامة والصحة المهنيين أو ممثلي العمال، بغية تحديد كافة الأسباب واتخاذ التدابير الضرورية لمنع وقوع حوادث مماثلة.
٢٦. إذا اضطلع صاحب عمل أو أكثر بأنشطة في آن معاً وفي مكان عمل واحد، ينبغي أن يتعاونوا بشأن كيفية ضمان سلامة العمال وصحتهم فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، دون أن يكون في ذلك مساس بالمسؤولية التي تقع على عاتق كل صاحب عمل تجاه عماله.
٢٧. ينبغي لأصحاب العمل، بناءً على توجيهات السلطات المختصة، وضع ترتيبات التأهب والاستجابة للإدارة الفعالة لحالات الطوارئ المرتبطة بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، مثل تفشي الأمراض المعدية.
٢٨. ينبغي أن تشمل ترتيبات التأهب والاستجابة هذه على ما يلي:
- (أ) إعداد أو تحديث السياسات والمبادئ التوجيهية المطبقة في مكان العمل بشأن إدارة حالات الطوارئ المرتبطة بالمخاطر البيولوجية، مع مراعاة التأثيرات المحتملة على الصحة العامة؛

(ب) وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية وعلى أساس تقييم المخاطر، توفير تدابير الوقاية المناسبة والكافية التي يمكن أن تشمل التحصين والوقاية الكيميائية والاختبار لجميع العمال مجاناً وعلى أساس طوعي.

حقوق وواجبات العمال وممثليهم

٢٩. يجب أن يتمتع العمال وممثلوهم بالحقوق فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، تشمل ما يلي:

- (أ) تلقي المعلومات والتدريب بشأن المخاطر والأخطار البيولوجية في بيئة العمل وتدابير الوقاية والحماية الملزمة وتطبيقها؛
- (ب) استشارتهم بشأن تحديد المخاطر وعمليات تقييم الأخطار التي يجريها صاحب العمل أو السلطة المختصة؛
- (ج) استشارتهم بشأن تنفيذ تدابير الوقاية والحماية لحماية أنفسهم والعمال الآخرين وإشراكهم في تنفيذ هذه التدابير؛
- (د) الاستفسار عن كافة الجوانب المتعلقة بالتعرض للمخاطر البيولوجية في بيئة العمل واستشارة صاحب العمل بشأنها؛
- (هـ) المشاركة في التحقيقات المتعلقة بالأمراض المهنية والحوادث والأحداث الخطيرة، حسب مقتضى الحال؛
- (و) استلام تقارير عن المراقبة الصحية والفحوص الطبية، تبعاً لقواعد سرية البيانات الشخصية والطبية؛
- (ز) اللجوء إلى السلطات المختصة إذا رأت أن التدابير المعتمدة والوسائل المستخدمة ليست فعالة بما فيه الكفاية لضمان حماية كافية؛
- (ح) طلب إجراء تحقيق كامل واتخاذ تدابير تصحيحية قبل أن يباشروا أو يواصلوا العمل، إذا كان هناك سبب وجيه يدفعهم للاعتقاد بأن وضع العمل يشكل تهديداً وشيكاً وخطيراً على حياتهم أو صحتهم؛
- (ط) نقلهم إلى عمل بديل بناءً على مشورة من خدمات الصحة المهنية، عندما يُنصح بعدم الاستمرار في وظيفة معينة لأسباب صحية، شريطة توافر هذا العمل البديل وتمتعهم بالمؤهلات اللازمة للاضطلاع به أو تدريبهم لأداء هذا العمل؛
- (ي) الخضوع لعلاج طبي وإعادة تأهيل، تماشياً مع القوانين والممارسات الوطنية، في حال نجمت إصابتهم أو اعتلالهم أو مرضهم عن التعرض لمخاطر بيولوجية في بيئة العمل أو تفاقمت بفعلها؛
- (ك) حمايتهم من أي تمييز بسبب الإصابة بمرض ناجم عن مخاطر بيولوجية أو نقله.

٣٠. يجب أن يكون على العمال واجبات فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، تشمل ما يلي:

- (أ) الامتثال، تماشياً مع ما تلقوه من إرشادات وتدريب وأساليب من أصحاب عملهم، لتدابير السلامة والصحة المهنية المنصوص عليها بشأن الوقاية والحماية من المخاطر البيولوجية التي يتعرضون لها ويتعرض لها الآخرون، بما في ذلك من خلال العناية والاستخدام السليمين لمعدات الحماية الشخصية والمرافق والتجهيزات الأخرى الموضوعة تحت تصرفهم لهذا الغرض؛
- (ب) إبلاغ المشرف المباشر عليهم أو الممثل المعني بمسائل السلامة والصحة مباشرة بأية ظروف عمل يعتقدون أنها قد تمثل خطراً بيولوجياً على سلامتهم أو صحتهم أو على سلامة وصحة أشخاص آخرين؛
- (ج) التعاون مع صاحب العمل والعمال الآخرين لتحديد تدابير السلامة والصحة المهنية التي تتناول المخاطر البيولوجية وتنفيذها على نحو ملائم، باتباع نهج قائم على النظم في إدارة السلامة والصحة المهنية.

٣١. ينبغي أن يكون للعمال الحق في أن ينسحبوا من وضع عمل يعتقدون لسبب معقول أنه يشكل تهديداً وشيكاً وخطيراً على حياتهم أو صحتهم بسبب التعرض لمخاطر بيولوجية، دون أن يترتب عليهم من ذلك عواقب أخرى لا مبرر لها، وأن يبلغوا المشرف المباشر عليهم عن هذا الوضع دونما إبطاء.

أساليب التطبيق

٣٢. ينبغي لكل دولة عضو أن تنفذ أحكام الاتفاقية، بالتشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، من خلال القوانين واللوائح وكذلك من خلال الاتفاقات الجماعية أو أية تدابير أخرى تتماشى مع الظروف والممارسات الوطنية.

جيم - الاستنتاجات المقترحة من أجل وضع توصية

الديباجة

٣٣. ينبغي أن تتضمن التوصية ديباجة تشير إلى أنه ينبغي أن تستكمل أحكام التوصية أحكام الاتفاقية وأن يُنظر فيها بالاقتران مع تلك الأحكام.

تدابير الوقاية والحماية

٣٤. ينبغي أن تشمل ترتيبات الاستعداد والاستجابة المقرر وضعها بموجب الاتفاقية من أجل الإدارة الفعالة لحالات الطوارئ المتعلقة بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل ما يلي:

- (أ) إعداد أو تحديث اللوائح الخاصة بإدارة حالات الطوارئ هذه؛
 - (ب) إرساء نُظم للإنذار المبكر؛
 - (ج) وضع التدابير الواجب اتخاذها في بيئة العمل في حالة تفشي الأمراض أو الأوبئة أو الجوائح؛
 - (د) إنشاء آليات التنسيق والمعلومات مع سلطات الصحة العامة؛
 - (هـ) التعاون في مجال البحوث على المستويين الوطني والدولي؛
 - (و) توفير الموارد البشرية المناسبة لحالات الطوارئ؛
 - (ز) التشغيل الفعال لمرافق الرعاية الصحية والخدمات الأساسية؛
 - (ح) الاستعداد على المستوى المادي؛
 - (ط) التعاون بين السلطات المختصة في مجال الصحة العامة وإدارة المياه والنفايات والصحة المهنية والصحة البيطرية والشركاء الآخرين؛
 - (ي) نُظم الاستجابة السريعة في مجال الصحة العامة والإبلاغ الفوري لمشورة الخبراء من أجل الاستعداد لحالات تفشي الأمراض وإدارتها؛
 - (ك) تدريب مقدمي خدمات الصحة المهنية بشأن المخاطر البيولوجية المحتملة، بدعم من المراقبة السريرية أو المخبرية.
٣٥. ينبغي للقطاعات والمهن التي يكون العمال فيها أكثر عرضة لخطر التعرض للمخاطر البيولوجية والتي ينبغي وضع تدابير وقاية وحماية محددة لها بموجب الاتفاقية أن تشمل ما يلي:

- (أ) قطاع الرعاية الصحية؛
- (ب) العمل الزراعي، بما في ذلك \ قطاعات تربية الحيوانات وإنتاج الخضراوات والحبوب؛
- (ج) قطاع النفايات؛
- (د) أعمال التنظيف والصيانة؛
- (هـ) العمل الإنساني؛
- (و) العمل المختبري.

٣٦. ينبغي أن تشمل فئات العمال الذين يعانون من ظروف معينة تستلزم حماية خاصة، ما يلي:

- (أ) النساء الحوامل والمرضعات؛
- (ب) العمال الشباب؛
- (ج) العمال المسنون؛
- (د) العمال ذوو الإعاقة؛
- (هـ) العمال الذين لديهم استعداد طبي للإصابة بالعدوى أو الحساسية، بمن فيهم العمال الذين يعانون من نقص المناعة؛
- (و) العمال الذين يحتاجون إلى الحماية بسبب حالتهم الاجتماعية أو مواجهتهم لعوائق متعددة.

٣٧. عند وضع تدابير وإرشادات لإدارة السلامة والصحة المهنية فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، ينبغي للدول الأعضاء أن تأخذ في الاعتبار الواجب الإرشادات التقنية والعملية ذات الصلة المتفق عليها دولياً التي وضعتها منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات المختصة وتعزيز نهج النظم للسلامة والصحة المهنية، مثل النهج المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية بشأن نُظم إدارة السلامة والصحة المهنية (ILO-OSH 2001).

تسجيل الأمراض المهنية

٣٨. عند تحديد المدة المناسبة للاحتفاظ بسجلات الأمراض المهنية على النحو الذي تقتضيه الاتفاقية، ينبغي للدول الأعضاء، وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية، أن تأخذ في الاعتبار فترات الكمون للأمراض المهنية.

إعانات إصابات العمل

٣٩. عند تطبيق أحكام الاتفاقية بشأن إعانات إصابات العمل، ينبغي للدول الأعضاء أن تأخذ في الاعتبار الواجب اتفاقية إعانات إصابات العمل، ١٩٦٤ [الجدول الأول المعدل في ١٩٨٠] (رقم ١٢١) وتوصية إعانات إصابات العمل، ١٩٦٤ (رقم ١٢١) وتوصية قائمة الأمراض المهنية، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٤).

إنفاذ القوانين واللوائح

٤٠. ينبغي لنظام التفيتش المنصوص عليه في الاتفاقية أن يسترشد بأحكام اتفاقية تفيتش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١) واتفاقية تفيتش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩) دون المساس بالالتزامات المتأتبة عن هذين الصكين بالنسبة للدول الأعضاء التي صدقت عليهما.

٤١. عند تقييم الامتثال للقوانين واللوائح الوطنية المتعلقة بالمخاطر البيولوجية في بيئة العمل، ينبغي لمفتشي العمل تعزيز نهج قائم على النظم في إدارة السلامة والصحة المهنية.

واجبات ومسؤوليات أصحاب العمل

٤٢. عند اتخاذ تدابير الوقاية والحماية التي تقع على عاتق أصحاب العمل بموجب الاتفاقية، ينبغي لهم أن يأخذوا في الاعتبار الواجب الصكوك والمدونات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة، بما في ذلك توصية السلامة والصحة المهنية، ١٩٨١ (رقم ١٦٤) وتوصية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنية، ٢٠٠٦ (رقم ١٩٧) والمبادئ التوجيهية بشأن نُظم إدارة السلامة والصحة المهنية (ILO-OSH 2001) والمبادئ التوجيهية التقنية بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل وغيرها من الإرشادات اللاحقة ذات الصلة التي اعتمدها منظمة العمل الدولية.

٤٣. عند تطبيق التسلسل الهرمي للضوابط المشار إليها في الاتفاقية، ينبغي لأصحاب العمل أن يأخذوا في الاعتبار المبادئ التوجيهية التقنية بشأن المخاطر البيولوجية في بيئة العمل وغيرها من الإرشادات اللاحقة ذات الصلة التي اعتمدها منظمة العمل الدولية.

٤٤. تحل هذه التوصية محل توصية الوقاية من الجمرة الخبيثة، ١٩١٩ (رقم ٣).

Y: نعم | N: لا | O: ردود أخرى | C: اتفاقية | R: توصية | C-R: اتفاقية وتوصية | CBNB: اتفاقية تتضمن أحكاماً ملزمة وأحكاماً غير ملزمة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

أولاً - شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		خامساً - أحكام عامة		خامساً - أحكام عامة		خامساً - أحكام عامة		خامساً - أحكام عامة	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً	
شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية		ثانياً - الديباجة		ثالثاً - التعاريف		رابعاً - الغرض والنطاق		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة - خامساً		أحكام عامة -			

خامساً - أحكام عامة												خامساً - أحكام عامة												خامساً - أحكام عامة												خامساً - أحكام عامة		رابعاً - الغرض والنطاق										ثالثاً - التعاريف					ثانياً - الدبجاجة										أولاً - شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية																																																																																																								
التدابير الموجهة نحو قطاعات وفئات محددة من العمال												التأهب لمواجهة حالات الطوارئ واستباق المخاطر والأخطار												تدابير الوقاية والحماية												المسواة الوطنية																																																																																																																																			
25	24	23	22	22H	22G	22F	22E	22D	22C	22B	22A	21K	21J	21i	21H	21G	21F	21E	21D	21C	21B	21A	20	19D	19C	19B	19A	18	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3G	3F	3E	3D	3C	3B	3A	2	1	المختصر	الدولة العضو	الجهة المجدبة																																																																																																																	
Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	JTUC-RENGO	اليابان	العمال																																																																																																																	
Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	KCTU	جمهورية كوريا	العمال																																																																																																																	
Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	KSPSI	إندونيسيا	العمال																																																																																																																	
Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	LO	السويد	العمال																																																																																																																		
Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			Y		Y			Y			Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y					Y	C	Y	NAFLU	الفلبين	العمال																																																																																																																					
Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	NAHWUL	نيبيريا	العمال																																																																																																																		
Y	Y	Y	Y	Y	Y				Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C	Y	NATUC	ترينيداد وتوباغو	العمال																																																																																																																		
Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	Nezavisnost	صربيا	العمال																																																																																																																		
Y	O	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	NUBE	الفلبين	العمال																																																																																																																		
		Y																							Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	O	Y							Y	R	Y	ÖLAKT	النمسا	العمال																																																																																																																						
Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	PIT-CNT	أوروغواي	العمال																																																																																																																		
Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	PSI	المؤسسات الدولية	العمال																																																																																																																		
Y		Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y						Y	Y				Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	R	Y	PWF	باكستان	العمال																																																																																																																			
Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		N	N	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	RCN	المملكة المتحدة	العمال																																																																																																																		
Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	SACO	السويد	العمال																																																																																																																		
Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	SAK	فنلندا	العمال																																																																																																																		
Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	STTK	فنلندا	العمال																																																																																																																		
Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	TCO	السويد	العمال																																																																																																																		
Y	N	Y	Y	Y	Y	O	O		Y	Y	Y	Y	O	O	O	O	Y	O	O	O	Y	O	O	Y	O	O	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	O	O	O	O	O	CBNB	Y	TOPA	أروبا	العمال																																																																																																																		
Y	N	N						Y	Y		Y													N	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	O	O	O	O	O	O	Y	C	Y	TS	سويسرا	العمال																																																																																																																	
Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	TUC	المملكة المتحدة	العمال																																																																																																																		
Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	TUCP	الفلبين	العمال																																																																																																																		
O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	UFCW	كندا	العمال																																																																																																																		
Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	UGT (B)	البرازيل	العمال																																																																																																																		
Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	UGT (P)	البرتغال	العمال																																																																																																																	
Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	UGT-CEC	اسبانيا	العمال																																																																																																																			
Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	UGT-SP	اسبانيا	العمال																																																																																																																		
Y	Y	Y																																		Y	Y	Y						Y	Y	Y	Y	C	Y	UNISON	المملكة المتحدة	العمال																																																																																																																			
Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C	Y	Unite	المملكة المتحدة	العمال																																																																																																																		
Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	UNT-ASPA	المكسيك	العمال																																																																																																																		
Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R	Y	UNT-CS	كابو فيردى	العمال																																																																																																																			
Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C	Y	UNT-STUNAM	المكسيك	العمال																																																																																																																			
																																																Y		Y	USS-SGB	سويسرا	العمال																																																																																																																		
O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	N	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	C-R		VIDA	النمسا	العمال																																																																																																																		
																																																C-R		ZSSS	سلوفينيا	العمال																																																																																																																			
																																																	11																																																																																																																						

[illegible]